

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الأثار

- الإعتراف بالتعددية: الإندماج الشامل هدفاً
- ورقة المشايخ بين ولي العهد ونايف
- لا ذرائع لهدم آثار النبوة في الحجاز
- دراسة: القيم الدينية والتحديث السعودي
- تصاعد التمرد وشريط انفجارات المحيا

مفتي الحجاز وفقهه مكة السيد محمد علوي المالكي



الإحتكار الديني
والسياسي الى
نهاية

ربيع دحلان وقضايا التشهير:



صورة من تناقضات النظام القضائي

في هذا العدد

- ١ دولة التيه
- ٢ بعد الإعتراف بالتعددية، هل يتحقق الاندماج الشامل
- ٤ من يريح ورقة المشايخ: ولي العهد أم وزير الداخلية
- ٨ كيف تحسب دول الخليج مواقفها ومصالحها في الموضوع العراقي
- ١٠ قراءة في شريط إنفجارات المحيا بالرياض
- ١١ لا ذرائع لهدم آثار النبوة في الحجاز
- ١٢ ربيع دحلان وقضايا التشهير: صورة من تناقضات النظام القضائي
- ١٥ قانون محاسبة السعودية: الشعب هو الخيار الإستراتيجي للسلطة
- ١٦ وثائق: قانون أبي نُمي
- ١٨ دراسة: القيم الدينية والتحديث
- ٢٥ التمرد على الدولة في تصاعد: انتفاضة سكاكا
- ٢٦ مفتي الحجاز وفقه مكة السيد محمد علوي المالكي
- ٣٠ هذا ما يصنعه هامش الحرية في الإعلام السعودي
- ٣٦ وجه/ السيد محمد علوي المالكي
- ٣٧ تاريخ الحجاز: المدينة المنورة في العهد العثماني
- ٤٠ المملكة المنهوية

دولة التيه

السياسة، فهم مطالبون بأن يجعلوا من أجسادهم صخوراً تسند بناء الدولة وليس عليهم أن يسألوا عن شكل البناء ودورهم فيه أو نصيبهم منه.. ولكن أي قائل يقبل بأن يناضل من أجل قضية يريح فيها آخرون ويخرج منها خاسراً بل ويغايوة مهينة، كيف وأن هوية وسلوك وأغراض الراكبين معروفة سلفاً فهنا يصبح الغباء مركباً.

والسؤال هنا: إلى متى العلم بأن ليس هناك إجماع على قضية في هذا البلد بين القيادة والشعب كما هو حاصل في الاعتراف بوجود أزمة شاملة تعيشها الدولة في أبعاد مختلفة، ومع ذلك هناك صمت مطبق لدى القيادة يخفي تيه السفينة، وأن رسائلطمأنئة التي تطلقها مقصورة القيادة بين الفينة والأخرى كذلك النداءات التي يطلقها الربان لركاب السفينة بالتزام الهدوء من أجل طمأنئتهم رغم أنه يعلم بأن الركاب قد بلغتهم نداءات عملية تطلقها ارتجافات السفينة وانجرافاتهما، وربما تتخلل بعض أجزاءها.

فتصريحات النخبة الحاكمة حول الإصلاح السياسي وأنه قادم ولا مجال لوقف عجلته ليست أكثر من رسائل طمأنئة، تريد منها هذه النخبة الاحتفاظ بموقع القيادة وليس من أجل إعلان بدء خطة فعلية للإصلاح الشامل، فقد مر عام على وعود القيادة على إصلاح سفينة الدولة التائهة، وقد تلتها وعود وتصريحات ولكن لم يتغير سوى بعض الطلاب الذي كان يكسوا ظهر السفينة وبقيت ذات المرحاك الهالكة وطريقة القيادة على حالها..

لقد سأم الركاب الانتظار الطويل من أجل الغور على دليل ينجيهم من تيه الدولة، فقد حيرت تصريحات وعود الربان أسأل الركاب، ويخشى أن يلجأ بعضهم إلى قوارب النجاة من أجل الهرب من السفينة التائهة لعلهم يصلون إلى شاطئ يعصمهم من الفرق والتهيه. فقد أمل الناس كثيراً على أن يظهر من مقصورة القيادة من يقطع الخلاف داخلها

وأن يوصل رسالة بليغة حاسمة إليهم بأنه سيقفل ما من شأنه إنقاذ البلاد والعباد، ولكن حتى هذا الأمل بدأ يتدوي خلف سراب الودود المعسولة..

إن الخوف من تحول الوطن إلى أشلاء سيظل قائماً لأن وحدة قامت على القوة سيذهب بها الضعف، خصوصاً وأن تعويضات الضعف لم تتحقق من قبيل إحداث إصلاحات جوهرية في جهاز السلطة وادماج المجتمع في العملية السياسية والاقتصادية كما يقضي على مبررات الانقسام والانفصال.. لقد تمسكت العائلة المالكة بمجمل مصادر الثروة والسلطة حتى في اللحظة التي كانت بحاجة لأن تنقل بعض هذه المصادر إلى من هي بحاجة إليهم للوقوف معها في وقت الأزمات، بل بدلاً من ذلك تطاحن أفرادها على ما تبقى من مصادر الثروة ونهلوا عن حاجتهم لما يؤمن بقاء العائلة المالكة على رأس السلطة فضلاً عن المصادر التي تحت أيديهم، ويفعلهم هذا جرفوا سفينة الدولة إلى متاهة أخرى تيه كبير قد يؤدي إلى تمزق السفينة إلى أشلاء فيحند لا سفينة ولا ربان ولا ركاب.

في نفقة الألم المزفور من شعره يقول مظفر النواب: فالوطن الآن على مفترق الطرقات... ورغم أنه كان يطلق تنبيهاً مبكراً قبل أن يضيع الوطن العربي الكبير، إلا أن أجزاء هذا الوطن بعد كل تلك السنوات باتت عرضة لكي تنشطر على نفسها، فقد عدنا ننشردن حتى في الخوف على ضياع الأجزاء، وبدلاً من أن نضع رهاننا بين حدي الوحدة العربية أو الانقسام: فأما وطن واحد أو وطن أشلاء كما يقول مظفر فإذا بنا نتحدث عن أوطان أصبحت داخل الوطن الكبير، ولكنها الأخرى باتت قابلة للقسمة على عدد المنقسمين بداخل هذه الأوطان الصغيرة.

فدولتنا التي توحدت أجزاءها على زمجرة القوة وسلاح القهر دخلت منذ سنوات في تيه بعد أن فقدت القيادة خارطة الطريق، ولم تعد تملك من أدوات الاستقرار والتوحد ما يكفي للبقاء.. فقد كنا نعقد آمالاً على عنصر (البركة) الغيبي في أن يجلب للدولة ما عجزت قيادتها عن توفيره، ولكن هذا العنصر لم يكن أكثر من أمل خادع، فقد ارتطمت سفينة الدولة بصخور أزمات أغفل الربان خطورتها بل وتمادى في تبرير ما أصاب السفينة من تصدعات في بنيتها، ثم لما أزعجت ساعة الحقيقة بدأ الربان يستعيد مقولات كان قد رفضها قبل الارتطام.. فبدأ يتحدث عن ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية بعد أن كان شعاره الدائم بأن (الملك لله ولابن سعود) وأن (كل ما على هذه

الأرض هو ملك آل سعود). فهاهو يطلب من ضحاياه أن يقلعوا جراحهم وأن يكبروا عليها من أجل صيانة الوحدة.. أليس هذا ما يطلبه الربان الآن؟

حسناً، أليس ذلك يتطلب تخبيراً في سلوك الربان وفي طريقة سيره، كما يقنع من على ظهر السفينة بأنه يستحق كل التضحية والتعاون من الركاب من أجل سلامة المركب؟ فلماذا يبقى الربان محتفظاً بنفس السلوك القديم، ويبقى ملتزماً بخط سيره القديم الذي

جرف السفينة عن الجادة وحطم أجزاءها على صخور يعلم مواقعها، ثم يطلب من الركاب التمسك بوحدة السفينة والالتفاف حول القيادة؟

لقد أظهر عموم المواطنين في هذه البلاد روحاً وطنية عالية تفوق روح قياداتها السياسية، حين عبروا في عرائضهم وكتاباتهم ومندوبياتهم عن تمسكهم بالوحدة الوطنية واستعدادهم للدفاع عنها، وعارضوا بشدة التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم الداخلية، ولكن في المقابل أبدت العائلة المالكة وجهها عبوساً في مقابل دعوات الإصلاح السياسي وقابلت حسن صنيع مواطنيها في الدفاع عن الوحدة الوطنية بأن قبلت منهم تعضيد السلطة ونبدت بخلطة مطالباتهم بإصلاح الجهاز الإداري للدولة من أجل تعزيز أسس الوحدة الوطنية..

وما يثير السخرية والدهشة في آن مطالبة العائلة المالكة ضحاياها بأن يعربوا للعالم تمسكهم بأوامر الوحدة الوطنية والتفافهم حول القيادة السياسية، على أن لا ينسوا بنبت شفة حين يأتي الحديث عن الإصلاح السياسي، وليدعوا ما لا شأن لهم فيه، أي أمور

الخوف من تحول الوطن

إلى أشلاء قائم لأن

وحدة قامت على القوة

سيذهب بها الضعف

بعد الاعتراف بالتعددية

هل يتحقق الاندماج الشامل؟

التعارض، على أن يتم العمل بكل نظام قضائي بحسب ما هو معمول به عند أتباع كل مذهب، فلا تكون الاحكام القضائية المعمول بها لدى مذهب ما مستمدة من مذهب آخر.. كما يلزم تشكيل مجلس قضاء أعلى يضم نخبة متنوعة من أتباع المذاهب السائدة في البلاد، لحسم الخلافات وتنظيم عمل القضاء والمحاكم، وأن يكون في كل بلد قضاة من أهل المذهب السائد فيه، فلا يكون القاضي في هذه المنطقة أو المدينة على مذهب ما وأهلها على مذهب آخر.

ونشير هنا أيضاً إلى موضوع الوقف الذي أصابه الحيف الكبير بفعل التصرفات غير المسؤولة التي أدت إلى اتلاف وصياف الكثير من الأوقاف، فلا بد من إعادة النظر الجاد في هذا الملف، وأن ترجع الأوقاف إلى أصحابها بناء على وثائق وسابقات كما حصل في الحجاز حيث تمت مصادرة كثير من الأوقاف تحت طائل مشروع التوسعة الذي لم ترع فيه المخالفات الشرعية وهدر الحقوق أو إنكارها، فضلاً عن استحصا الإذن من أصحابها أو المشرفين عليها.. ولاشك أن المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة قد نالهما من الحيف الشيء الكثير أدى إلى إندثار وهلاك أو تلف عدد كبير من الأوقاف دونما رعاية للحقوق وصيانة للحرمان.

- التعليم: ليس ثمة شك في أن التعليم كان الخلل الأكثر مظهره للوحدانية الفكرية والمذهبية، حيث فرضت الحكومة على أتباع المذاهب الأخرى الامتناع لمعاملات منهج تعليمي يقوم على تنزيه العقيدة الرسمية وتشويه المذاهب الأخرى بل وتكفير أصحابها، وقد أصاب أتباعها قرع عميق بسبب هذا النهج الواحدي، كيف وأن الدولة التي كانوا يأملون منها مراعاة مشاعر ومعتقدات مواطنيها تشجّع الكراهية على قاعدة دينية وأن تزرع بداخل مواطنيها روح الخصومة والشقاق بدلاً من زراعة التسامح والقبول بالتنوع.. إن ما تمليه التعددية أكبر من الاكتفاء بمجرد حذف فقرة أو فقرات في

التعددية على جسد الدولة بحيث تصبح واقعاً يعيشه المجتمع بكافة فئاته وتياراته وأطيافه السياسية والفكرية، بحيث يمكن ملاحظة ذلك في الجوانب التالية:

- المؤسسة الدينية: لقد ظلت هذه المؤسسة رهينة إتجاه فكري ومذهبي واحد منذ نشأة الدولة وحتى الوقت الراهن، فأعضاء هيئة كبار العلماء هم متحدرين من المذهب الحنبلي، كما أن لجنة الافتاء والمشرفين على الشؤون الدينية في أقسام الدعوة والإرشاد في البلاد والمساجد هم من نفس المذهب، فيما ظل اتباع المذاهب الأخرى محرومين ليس من حق المشاركة في المؤسسة الدينية بل وحتى من التعبير عن معتقداتهم دون إكراه أو قيد.. إن الاعتراف بواقع التعددية المذهبية تفرض نظاماً جديداً يعيد الاعتبار لمن حرم من حق الإفصاح عن معتقده.. وفي وضع كهذا تصبح الخيارات إما اشراك علماء

التمثيل السياسي وحده

الكفيل بتحقيق غايتين: ولاء

المواطن، ووحدة الوطن

المذاهب الأخرى في المؤسسة الدينية الرسمية بكافة فروعها ومناشطها، أو السماح لأتباع المذاهب الأخرى بتشكيل مؤسساتهم الدينية الخاصة على أن يصاحب ذلك تخفيض لسلطة المؤسسة الدينية الرسمية حتى تصبح متكافئة من حيث السلطة والصلاحيات.

- القضاء: منذ أن قرر الملك عبد العزيز إلغاء الانظمة القضائية في البلاد بعد احتلاله للحجاز بين عامي ١٩٢٤ - ١٩٢٦ وفرض العمل بالأحكام الواردة في الفقه الحنبلي أصبح أتباع المذاهب الأخرى ملزمين بصورة إكراهية للقبول بما يقضى عليهم من أحكام. إن الواقع الجديد يفرض إعادة الاعتبار للأنظمة القضائية الأخرى مع النظر إلى التداخل والتخارج فيما بينها وإزالة أوجه

■ إذا كانت هناك رسالة بليغة حملها الحوار الوطني في دورتيه الأولى والثانية فإن أهم جزء فيها هو الاعتراف العملي من قبل الحكومة بواقع التعددية الفكرية والمذهبية في بلد ظلت الطبقة الحاكمة فيه تناضل لعقود عديدة من أجل محو الانتماءات الفرعية وإزابتها في هوية الدولة سياسياً ودينياً.. فالمشاركة الواسعة والمتنوعة لرموز الطيف المذهبي والسياسي تبطن إقراراً ضمنياً بأزمة الوحدانية التي شهدتها البلاد، وأن ثمة حاجة ماسة لتدشين مرحلة جديدة تفتح الأبواب المغقلة بإحكام على الاتجاهات الفكرية والسياسية التي جرى تغيبها عن عمد وسابق لإصرار.. فقد بدا الآن للطبقة الحاكمة ضرورة الاستعانة بمن غيّبوا للاضطلاع بدور تكافلي لمواجهة تحديات جسيمة.

إن الإقرار بوجود واقع تعددي من قبل الدولة يمثل الخطوة الأولى ويلزم أن تتلوها سلسلة تغييرات تترجم عملياً هذا الإقرار، وذلك بوضع خطة شاملة كيما تجسد التعددية نفسها على كافة أجهزة الدولة وسياساتها وبرامجها تماماً كما جسدت الوحدانية فيما سبق نفسها في كل الأصعدة. إن الإقرار بالواقع التعددي لا يكفي وحده لمحو آثار المشكلة العميقة الجذور، وطالما بقيت الوحدانية بأسطة أذرعها في كل إتجاه، إن لابد من صياغة واقع جديد وإرساء أسس مختلفة يتناسب وطبيعة التوجه العام الذي تسير عليه الدولة حالياً.

يتطلع المشاركون في الحوار الوطني وما صدر عنهم من توصيات إلى بدء تنفيذ خطة عملية تلبي القدر الأكبر من تطلعاتهم كيما يشعروا بالثقة في أن مشاركتهم لم تكن تلبية لأغراض خاصة لدى الطبقة الحاكمة، وإنما لوضع أساس تنبؤية شاملة لأزمة الدولة والمجتمع.. إن التحفظات وإلى حد ما المخاوف لدى المشاركين من السطيف السياسي والفكري في الحوار الوطني من تحويله إلى مجرد واجهة إعلامية مسلوقة المضمون، ينتظر تبديدها من خلال تفصيل

هذا الكتاب الديني أو ذاك، بل يلزم إعداد نهج تعليمي متكامل يستهدف أولاً محو ما علق في أذهان أجيال متعاقبة وما قرّني صدورهم من أفكار ومشاعر، وأن يصار إلى إعداد نظام تربوي جديد يعيد تشكيل الرؤى والتصورات لدى الناشئة ويكون للتعددية حضور في تفكيرهم كما ويعكس التعليم واقع التعددية المذهبية والفكرية..

ويقال ذات الشيء عن الجامعات وبخاصة الدينية منها والتي لا يجب أن تخرّج دعاة سلفيين فحسب تكون غاية أهدافهم إبلاغ رسالة في تكفير الآخرين وتغيير معتقداتهم، بل يلزم أن يعاد النظر الجاد في مناهج الدراسة في هذه الجامعات، بحيث تعاد صياغة هذه المناهج وفق الواقع التعددي المذهبي والفكري، وأن تفتح هذه الجامعات أبوابها أمام المذاهب الأخرى غير المذهب الرسمي للدولة.. كما يجب أن تضم الهيئات الدراسية في الجامعات الدينية أعضاء من مختلف الطيف المذهبي والفكري، فلا تكون حكرًا على مذهب الدولة الرسمي، فيما يتم فرض قيود صارمة على أتباع المذاهب الأخرى حتى من مجرد عقد حلقة درس ديني فضلاً عن افتتاح مدرسة أو كلية دينية.

- التمثيل السياسي: إذا كانت للتعددية في المجالات سالفة الذكر أهمية بالغة، فإن أقصاها يصل إلى التمثيل السياسي. وليس خافياً الاختلال الفاضح في عملية التمثيل السياسي في هذا البلد، فمن الواضح لأدنى باحث بأن هناك فئة معينة وأحياناً (من بلدة معينة) تسيطر على الجهاز السياسي، ولا داعي للتذكير بخطورة هذا الاحتكار الشديد للسلطة، ففيه افتتات على باقي المناطق والفئات بل وافتتات حتى على المنطقة التي تنتمي إليها تلك البلدة الأثرية. فأَنْ يتم رفض هذه الفئة من الوصول إلى مناصب محددة في وزارة ما ولتكن الخارجية، أو الداخلية فهذا يستجطن عزلاً سياسياً مقلّفاً، أو أن تقوم فئة ما بالسيطرة على وزارة ما بكاملها ويترك الفئات فيها للفئات الأخرى، فهذا من شأنه أن يولد إحساساً بالحرمان والتمييز والغبن ما يجعلها ناقمة على الدولة وكارهة لها بل وأن لا تدّين لها بالولاء والطاعة لأن الدولة تصبح في نظرها بأنها غير عادلة. إن بققاء الوزراء ووكلاء الوزراء وأصحاب المراتب الرابعة عشرة والخامسة عشرة بيد فئة محدودة دون سواها من شأنه أن ينمي مشاعر الانفصال والخروج على الدولة، لأن هذا النهج يجعل الغالبية تشعر بعدم الانتماء لهذا البلد الذي يحرمها من حقوقها، ولذلك

قيل بأن التمثيل السياسي والاندماج وحده الكفيل بتحقيق غايتين: ولاء المواطن، ووحدّة الوطن. فإذا قررت الطبقة الحاكمة الاستمرار في نهج العزل والتهميش فإنها بذلك تخلق مبررات الخروج عليها والانفصال عنها.

ومن المؤسف أن الدولة وهي تحاط بأزمة شاملة وتواجه خطر التفكك والتقسيم ليس بفعل عوامل داخلية بل هذه المرة بفعل عوامل خارجية بالدرجة الأولى ومن قبل حليف الأُمس الاستراتيجي، مازالت تتلکأ في اتخاذ خطوات في عملية الدمج السياسي رغم أنها تعتبر خطوات استراتيجية سيما في وضع خائف كهذا. إن الحكمة السياسية تتطلب من الطبقة الحاكمة إدماجاً حقيقياً للجماعات المتنوعة سياسياً ومذهبياً في جهاز السلطة، كيما تحقق غاية كبرى وهي تحويل الدولة إلى غنيمة جماعية وليست عقاراً خاصاً بفئة. إن هذا الدمج فيما لو تحقق بصورة عادلة سيجعل الخوف من ضياع المكاسب ميسوفاً على الجميع، بحيث يندفعون في حال الخطر بصورة تلقائية للدفاع عن دولة يجدون في بقائنا مصلحة مشتركة. إن ما حصل في العراق بالأمس القريب كان عبرة لمن يريد الاعتبار، فإن تقليص حيز السلطة وتضييقه إلى حد تحويله على مقاس شخص الزعيم وحده أدى إلى أن يفقد ثقة ليس شعبه بل وأن تتخلى عنه حتى

التعددية تتطلب تحويل

الدولة من عقار خاص بفئة إلى

غنيمة جماعية

الطبقة القريبة منه وهكذا الحارس الشخصي الذي يأتّمه على حياته. إن وهم واجب الولاء للسلطة مستبدة كانت أم عادلة يجب أن يزول، إذ لا يمكن أن يكون الولاء في الحالتين سواء بناء على مدعيات دينية وغير وإقعية، كيف في حال كان الحاكم مشهوراً عنه انحرافه ومخالفته للشرع؟!

ما لم تصبغ التعددية التمثيل السياسي في الدولة تصبح الأخيرة غير جادة في إزالة آثار الوحدانية بصورة شاملة، فالوحدانية السياسية قد تكون أخطر على الدولة من أي أشكال وحادثة أخرى.. فكسب الولاء للدولة وللقيادة السياسية فيها، وتحقيق الاصطفاف الشعبي خلف الدولة في مواجهة الاخطار الخارجية وحتى الداخلية كما في مواجهة العنف لا يتم الا في حال اشارك ممثلين عن الفئات المنضوية داخل حدود الدولة في

الجهاز السياسي.

- توزيع الثروة والخدمات: صار معروفاً أن الدولة اعتمدت برامج تنمية غير متعادلة من حيث التوزيع، حيث منحت مناطق جزءاً كبيراً من الثروة وحرمت أو أجحفت في حق مناطق أخرى، وهذا بدوره نَمى شعوراً بالغبن والحرمان لدى فئات عديدة. لا شك أن العائلة المالكة كانت صاحبة النصيب الأكبر في الثروة الوطنية، إلى درجة أن المخصصات المفروضة لها ساهمت ومازالت في تأزيم الأوضاع الاقتصادية، إلا أن التفاوت المناطقي في موضوع توزيع الثروة والخدمات كان الآخر عاملاً في تأجيج مشاعر السخط لدى الغالبية العظمى، التي وجدت نفسها إما محرومة أو مغبونة. إن مثل هذه السياسة تنجب بصورة تلقائية مواقف سلبية وقد تسوق كثيراً منهم بصورة قهرية لأن يصطفوا ضد الدولة، وقد يشكلوا رأس المال الانتفاضات الشعبية.

إن التعددية بما هي واقع معترف به تفرض قدراً متيقناً من العدل في توزيع الثروة والخدمات الصحية والاجتماعية بين المناطق والفئات المختلفة من أجل تصحيح الاختلال الحاد.

- الجهاز العسكري: سيطرة فئة أو منطقة على الجهاز العسكري، وبخاصة المراتب العليا فيه تغذي شعوراً لدى باقي الفئات بأن استثناءها قائم على أساس انعدام الثقة بينها وبين الطبقة الحاكمة، أو على أساس نزعة الاحتكار الضارية لدى هذه الطبقة، التي قد تبدو في نظر الغالبية (كما حصل في العراق) وكأنها تتحرك ليس كدولة وانما كعصاية تسيطر على الدولة. إن خلفية هذه السياسة تبدو خطيرة لأنها تفترض بأن أمن الوطن هو مسؤولية فئة معينة دون سواها، وهذا يشير من طرف آخر إلى التشكيك في ولاء الأغلبية الساحقة من المجتمع. وفي وضع كهذا من الطبيعي أن تبادل الأغلبية حكماءها بموقف معاكس وينفس القدر، فتدعي عدم اكتراث لما تتعرض له البلاد من تحديات أمنية خطيرة، فضلاً عن أن سياسة العزل والتهميش والاستثناء تجلب تلقائياً نعمة الفئات المعزولة، والا فإن الدفاع عن البلاد يعتبر مسؤولية جماعية، ولذلك لا بد من إدماج الجميع في الجهاز العسكري، بل وفي المراتب العليا فيه.

هذه بعض الجوانب الهامة التي لا بد للتعددية أن تكون منعكسة بصورة واضحة وعملية فيها، حتى تضع البلاد عجلاتها على سكة التحول من دولة الفئة الواحدة إلى دولة الأمة الواحدة.

خلافات ولي العهد ووزير الداخلية

من يربح ورقة المشايخ؟

المقالة التي نشرتها صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي للبروفسور المساعد مايكل سكوت دوران حول خلافات ولي العهد الأمير عبد الله وزير الداخلية الأمير نايف في موضوع الإصلاح السياسي فتح باب الجدل على القضية المسكوت عنها، أي الصراع داخل العائلة المالكة ودوره التعويقي لعجلة الإصلاح. ثم جاءت التصريحات التي أطلقها الأمير نايف بعد نشر المقالة والتي نفى فيها وجود أي خلافات بينه وبين ولي العهد لتعطي لموضوع الخلاف أهمية إضافية. نشير هنا إلى ما قاله الأمير نايف في مجلس خاص بجدة حين سأله أحدهم عن حقيقة الخلاف بينه وبين ولي العهد ونفى بالقطع وجود أي خلاف داخل العائلة المالكة.

إن التصنيف الذي اعتمدته دوران في تجبيه الشخصيتين القوتين في المملكة أي عبد الله ونايف واعتبار الأول رمزاً للتيار الليبرالي والثاني محركاً للتيار التقليدي الديني يلمس سطح الخلاف الظاهر، فيما لم يبذل جهداً كافياً للوصول إلى الجزء المغمور من طبيعة الخلاف والادوات المستعملة فيه.

إن الخلاف بين ولي العهد ووزير الداخلية ليس جديداً بل يعود في حده الأكبر إلى الاستقطاب الحاد داخل العائلة المالكة على أساس عصبي، منذ تبلور قوة ما يعرف بالسديريين السبعة منذ اعتلاء عهد العرش عام ١٩٨٢، حيث يمثل عهد وإشقائه الستة العصبة الأكثر إستثماراً بالثروة والسلطة في مقابل أكثر من ثلاثين أميراً من أبناء الملك عبد العزيز الذين لم يحظوا بنصيب متكافئ في عكسة السلطة. نشير هنا إلى أن العصبة السديرية أفادت كثيراً من الخلاف الذي نشب بين الملك سعود وولي عهده فيصل عام ١٩٦٣، حيث حظي الأخير بدعم الملك فهد وأخوته، وبعد اعتلاء فيصل العرش كافأ الداعمين له في معركته مع الملك سعود بأن مكّنه من السلطة، فأعطى الداخلية للملك الحالي فهد وإعطى الدفاع

لأخيه سلطان، ومنذ ذلك أصبحت الداخلية والدفاع احتكاراتاً سديرياً.

أما ولي العهد الحالي الأمير عبد الله الذي رأس الحرس الوطني كقوة عسكرية مؤهلة للعب دور منافس للجيش فبقي منافساً عنيداً للعصبة السديرية، وقد جذب إليه في السنوات الأخيرة عدداً من الأمراء المتضررين. وكان التوازن الحساس داخل السلطة يملئ على الجناحين المتنافسين قدراً من التراضي بما تحت اليد، من أجل الاحتفاظ بالسلطة سيما حين تبلغ التحديات ذروتها في الداخل.

ومنذ إصابة الملك فهد بجلطة دماغية عام ١٩٩٦ أدت إلى أقول القوة الحاسمة داخل السلطة، بدأ الخلاف يأخذ شكلاً آخر، حيث انتقلت السلطة بصورة إتوماتيكية إلى الأمير عبد الله، وبات الملك الفعلي للبلاد،

نايف مستعد لمعركة دامية ضد

متطرفي الداخل، ولكنه يوقّر

غطاء أمنياً لأمتثالهم في الخارج

ولكن هذا التتويج غير الرسمي لم يكن مقبولاً لدى العصبة السديرية التي مكنت نفسها بصورة طاغية في الجهاز الإداري للدولة، بحيث لم تمنح الأمير عبد الله شيكاً مفتوحاً كيما يسير سياسة البلاد بالطريقة التي يراها كملك، دون الرجوع إلى الأمراء الثلاثة الكبار في العصبة السديرية (سلطان وسلمان ونايف)، فقد عكس الصراع على السلطة نفسه في غياب قرارات حاسمة في موضوعات شديدة الإلحاح وذات علاقة بمصير المواطن والوطن.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر انعطافة حادة ليس في مسيرة الدولة فحسب بل وفي إتجاه الصراع على السلطة وطبيعته. فقد أملت الظروف المحلية والدولية أن يمارس ولي العهد دوراً أكثر فعالية وحسماً، فالأزمات التي شهدتها البلاد على

المستويات الاقتصادية والاجتماعية وأخيراً الأمنية والتي يتحمل فيها الأمراء السديريون النصيب الأوفر من المسؤولية في وقوعها فرضت على المسؤول المباشر والأول في الدولة تقديم حلول لمشكلات المواطنين اليومية، كما أن الضغط الداخلي من أجل الإصلاح السياسي وتحويل دعاة الإصلاح على دور ولي العهد في قيادة مشروع التغيير الديمقراطي في الدولة وضعه أمام تحدي إثبات الجدارة بكونه الأقدر على إتخاذ القرار المناسب والتاريخي في هذا الشأن. وينبع هذا التحدي من حقيقة كونه يواجه ضغوطات شديدة من العصبة السديرية التي ترى بأن قطار الإصلاح لن يتحرك بدون تسوية داخلية واتفاق جماعي يكفل قسمة متعادلة للحصص.

ولاشك أن الظروف المعقدة التي شهدتها البلاد منذ الحادي عشر من سبتمبر والتطورات المتلاحقة تفرض حلولاً من نوع آخر، إذ لم تعد فيها الحلول الجزئية أو الهروبية قابلة لأن تضع حداً للآزمة الشاملة التي عاشتها البلاد والتي وضعت ولي العهد في واجهة الأحداث، وأصبح هدفاً لدعاة الإصلاح في الداخل ولدعاة محاربة الإرهاب في الخارج. أما بالنسبة للعصبة السديرية، وبخاصة الأمراء الثلاثة سلطان ونايف وسلمان فبقوا إلى حد ما خارج دائرة التحدي إلى أن بدأ الأمير عبد الله في تنفيذ تعهداته ووعوده للخارج في اجتثاث جذور الإرهاب في الداخل وهكذا البدء بتشديد البنية التحتية للإصلاح السياسي والذي بدأ في أولى مراحل التهديدية باللقاء الوطني للحوار الفكري. لقد ظهر الخلاف بين الأمير عبد الله والأمير نايف في موضوع مكافحة الإرهاب منذ قرر ولي العهد عملياً تنفيذ خطته، فبعد عودته من زيارته التاريخية لموسكو وتشاوره مع القيادة الروسية حول موضوع نشاط جماعات جهادية سعودية في الشيشان، سأل ولي العهد الأمير نايف خلال جلسة مجلس الوزراء حول الإجراءات التي اتخذها لمكافحة الإرهاب فرد عليه



تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى!

ونفذت فيها
مشاريعها
الجهادية. فقد
ورث ولي العهد
أخطاء

سياسات
الماضي، التي
أدارتها العصابة
السديرية، وبات
عليه تصحيح
تلك الأخطاء
وإن أفضت
طرق المعالجة
إلى إثارة
حفيظة أو
غضب التيار

الديني، فتبعات الماضي لا تحتمل تغييرات
سطحية، كما أن الأخطاء الكارثية التي
ارتكبتها جماعات محسوبة على السعودية
في بلدان عديدة بما فيها حوادث نيويورك
واشنطن فضلاً عن الصومال وكينيا
وغيرها لا تقبل الحلول الترقيعية، فهناك ثمة
مسؤوليات كبرى تملّي على المسؤول الأول
والمباشر في الدولة الاضطلاع بها للحيلولة
دون تكرار مثل تلك الحوادث والتي شهدت

قائلاً: إذا توقف الحرس الوطني عن دعم هذه
الجماعات فحينئذ سنقضي على الإرهاب،
وقد أثار بذلك غضب الأمير عبد الله، الأمر
الذي أدى إلى اخراج جميع الوزراء من
المجلس من أجل احتواء المشكلة.

أما في موضوع الإصلاح السياسي، فقد
بدا واضحاً أن الأمير نايف يميل إلى
إستعمال الخيار الأمني في معالجة الأزمات
الطاحنة التي تمر بها الدولة بما في ذلك
الأزمة الدستورية والسياسية الداخلية. وفيما
كان تعامل ولي العهد مع دعاة الإصلاح في
تجربتي العريضتين الأوليين (وثيقة الرؤيا)
و(دفاعاً عن الوطن) ليقاً إلى حد كبير وإن لم
يفض إلى خطوات عملية، فقد تبدل التعامل
مع عريضة (الإصلاح الدستوري أولاً) حين
قرر أمراء العصابة السديرية وبخاصة الأمير
نايف والأمير عبد العزيز بن فهد إلى حد ما
الأمير سلطان الدخول على الخط بذريعة أن
الأمير عبد الله (سيضيع ملك آل سعود)
بطريقة تعامل مع هؤلاء. فكان اللقاء الذي
دعا إليه الأمير نايف وضم نخبة من موقعي
العريضة الأخيرة يتسم بالغلظة والشدة
والتهديد، وقد سبق اللقاء محاولات قام بها
الأمير عبد العزيز بن فهد والأمير نايف مع
بعض الموقعين لثنيهم عن التوقيع على
العريضة أو نشرها.

ورقة العلماء في الخلاف

قبل الحادي عشر من سبتمبر كان الأمير
عبد الله الأقرب إلى العلماء والرابع الأكبر
لورقة المؤسسة الدينية بعد أن ظهرت
مخالفات العصابة السديرية، وبالأخص
وزارة الداخلية التي تعاملت خلال عقد
التسعينيات بقسوة شديدة مع التيار الديني
المطالب بإعادة بناء الدولة على أسس
شرعية كما ورد في (مذكرة النصيحة) والتي
نالت تأييداً واسعاً وسط التيار الديني
السلفي، وتعرض بسببها معدو المذكرة إلى
تشكيل وزارة الداخلية. وليس ثمة حاجة
للقول بأن هذا الدور يندرج في سياق التوافق
العصوي حيث كان الملك فهد يمسك بزمام
الأمر، وأن ما قام به الأمير نايف هو رد
الفعل الطبيعي للدفاع عن امتياز العصابة
وحربيتها الخاص.

غير أن صورة التحالف مع العلماء قد
تبدلت بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث تم
فتح الملفات القديمة المتعلقة بدعم مشروع
الجهاد الافغاني والجماعات السلفية
المتشددة المنبثقة على التراب الافغاني والتي
انطلقت منها إلى أصقاع عديدة من العالم،

العصابة السديرية ترى في الإصلاح السياسي خسارة لامتيازاتها والتيار الديني المحافظ يرى فيه مشروع علمنة للدولة

البلاد بعض صورها الدامية.

ومن الطبيعي أن يبدأ ولي العهد بمصادر
التغذية الأيديولوجية لماكينته الإرهاب، فقد
ظهر بوضوح شديد أن المنهج التعليمي
الرسمي يشتمل على مواد دينية تحرض على
الكرهية ضد أتباع الديانات الأخرى، ولا بد
من إعادة تنشئة الأجيال الجديدة على أسس
مختلفة، ولا بد أيضاً من القبول بالرأي
والرأي الآخر واعتماد مبدأ الحوار كوسيلة
للتعايش وحتى التغيير وليس الاستئصال
والنفي المطلق لكل ما هو مختلف، وهذا
يصطدم مع النزعة العامة لدى التيار الديني
السلفي المتحصب خلف عقيدة طهرانية
تنزيهية تلزم كل المنتمين إلى غير طريقها
أن يجحدوا بما هم عليه وأن يعتنقوا العقيدة

الصحيحة الممثلة في السلفية الوهابية.
ولعل من سوء حظ ولي العهد أن يدشن
مشروعه الاصلاحى بالجانب العقدي، لأنه
الجانب الذي ترجع نفسه عملياً في مناطق
عديدة من العالم، وهذا ما سمح للعصابة
السديرية تأليب التيار الديني عليه، حيث بدأ
ينظر إليه بعض المتشددین باعتباره ممالئاً
للتصارى على حساب الاسلام. إن الستار
العلماني الذي تخفى خلفه الأمير نايف
لإدارة صراعه مع ولي العهد قد مكّنه من
الظهور بأوجه متعددة، ومن لعب دور مزدوج
يمنحه القدرة على الانتقال السريع من جبهة
إلى أخرى دون أن يخلف وراءه مستمسكاً
يدينه. فهو من جهة قد أبدى تعاوناً منقطع
النظير مع فرق التحقيق الاميركية في
موضوع ملاحقة الجماعات الارهابية في
الداخل، وشارك في تشكيل فرق أمنية
مشتركة سعودية - اميركية لمراقبة وملاحقة
المتسللين عبر الحدود اليمنية السعودية، كما
أبدى استعداده لخوض المعركة الدامية حتى
النهاية ضد الجماعات المتطرفة في الداخل،
ولكنه في المقابل كان على استعداد لتوفير
غطاء أمني ومالي لتيار التشدد أن يعبر عن
مواقفه وأن يتحرك خارج الحدود وداخلها.
وهناك موضوعان رئيسيان يتعاطى الأمير
معهما بطريقة مختلفة: الإصلاح السياسي
والاجتماعي في الداخل والنشاط الارهابي
في الخارج، وهما يمثلان خط اللقاء بين
الأمير نايف والعلماء والتيار الديني بصورة
عامة.

لاشك أن الإصلاح السياسي يمثل تهديداً
مباشراً للعصابة السديرية التي ستخسر جزءاً
جوهرياً من ثروتها وسلطتها فيما لو بدأ
الإصلاح بوتيرة صحيحة وعملية، ومن
الطبيعي أن تلتزم العصابة بموقف متشدد

الدولي. وهذا سيقود الى صراع أهلي في المملكة.

ويعتقد كثير من المراقبين بأن بيان المفتي يشير الى أن محاولات ولي العهد في الدائنة ليست مقبّدة بدرجة متبينة مع حلفائه داخل المؤسسة الدينية وتمثل مصدراً كامناً للنزاع الأهلي في المملكة. وهذا بدوره سيؤدي في نهاية المطاف الى تقوية موقف التيار المتشدد في البلاد، الذي يؤكد على أن النظام السعودي بات يقدم تنازلات حداثوية على حساب الاسلام.

وقد تحدث العلماء بصراحة ضد النظام في مناسبات عديدة الا أنها المرة الأولى في تاريخ السعودية أن يقوم المفتي العام (والذي يتحدر تقليدياً من عائلة آل الشيخ) بإعلان موقف صريح ومعارض بصورة واضحة مع سياسة الحكومة الرسمية.

وحتى الآن، فإن العائلة المالكة تعتمد على العلماء وخصوصاً أولئك المتحدرين من آل الشيخ من أجل توفير الغطاء الديني لسياساتها ومواقفها. وهذا الدعم الذي يوفره العلماء شمل السماح للقوات الأميركية بالاقامة في المملكة خلال الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، على أساس أن العائلة المالكة تحكم وفقاً للشريعة الاسلامية ولذلك فإن لديها حقاً الهيا في الحكم. وعلى أية حال فإن التغييرات التي إعتدها النظام في سياسة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر - والتي كان ينظر اليها من قبل السعوديين وكأنها تستسلم للاسلام للغرب - بأنّها أضرت الطغاة القريبين للعائلة المالكة بما في ذلك العلماء من آل الشيخ الذين وفروا المبرر الشرعي القانوني والديني لكثير من تصرفات النظام لأكثر من قرنين من الزمن. ان المفتي بوصفه الشخصية القيادية في المجموعة قد اضطلع بدور فاعل في معارضة قوية لتجمع تم تحت رعاية وإشراف الحكومة والذي يندرج في سياق سياسة الإصلاح الاجتماعي الجديدة. في رد فعل على انتقادات المفتي العام، قالت ريم عبد العزيز الجربوع المستشارة في العلاقات الدولية في الغرفة التجارية والصناعية بجدة بأن النساء لم يقمن بعمل مسافر للاسلام. ولولم تكن السلطات - السعودية - تريد هذا المنتدى أن يستمر لتتمكن من إيقافه.

وهناك من يعتقد بأن ثمة كثيرين غاضبين بشأن التغييرات الحاصلة في منهج التعليم وحللات النقد المتواصلة في الغرب ضد الوهابية. وهذا الموضوع قد أشعل فتيل الغضب لدى علماء الدين المحافظين الذين

غير محتشمة كما توحى عبارات البيان. وقال بأن النساء خالفن قوانين الفصل واللباس التي تقرّها الشريعة الاسلامية بحسب التفسير الوهابي. وقال المفتي بأن تصرف النساء يدعو للانكار. كما شجب تصرفات النساء ونشر صورهم في إعلام الدولة وعدّ ذلك مخالفاً للشريعة الاسلامية. كما حذر المفتي من النتائج السيئة التي تنشأ عن مثل هذا التصرف المثير للغضب. وأضاف بأن هذا الحدث حصل في بلاد الحرمين الشريفين، وأن قيادات هذه البلاد كانوا في الماضي يتمسكون بالشريعة الاسلامية دون خوف من النقد.

إن هذا البيان الغاضب للمفتي الذي أصدره بصورة علنية ودون التشاور مع العائلة المالكة أو إيصال إحتجاجه اليها بصورة خاصة يشي بمأزق قادم في العلاقة بين المؤسسة الدينية والحكومة.

حين يدرج البيان الى ما قاله الأمير عبد الله في الحادي والعشرين من يناير الماضي بأن مشروع الإصلاح قادم وأن المملكة ستعتمد بصورة تدريجية، فإن ثمة انغلاقاً في الموقف الرسمي على المستويين السياسي والديني. فالمملكة الواقعة تحت ضغط من الولايات المتحدة ومن التيار الاصلاحي الوطني العام في المجتمع منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تجد نفسها أمام تيار

الإصلاح الداخلي السياسي

والاقتصادي يمثل تهديداً

للعصبة السديرية لا يريدون

ولي العهد القيام به

مضاد لعملية الإصلاح من جانب العلماء والجماعات المحافظة، ما يجعلها تسير بخطوات حذرة باتجاه الإصلاح.

يلمح بيان المفتي الى أن خطط ولي العهد من اجل ادخال اصلاحات الى البلاد ستواجه معارضة عنيدة من قبل علماء البلاد الذي كانوا على ولاء للحكومة منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. ومن المرجح والحال هذه ان تستثني الحكومة العلماء في مشروع الإصلاح فيما يرى هؤلاء العلماء بأن هذا المشروع يسير في اتجاه معاكس مع النموذج الطهراني للاسلام الممثل في الوهابية. وفي نفس الوقت، فإن العائلة المالكة لا تستطيع الوقوف ضد مشروع الإصلاح ما لم تدخل في نزاع مع الولايات المتحدة والمجتمع

حيال الإصلاح حتى في حدود الضيقه، ولكن اذا ما اضطرت للتعبير عن موقفها بطريقة دبلوماسية فإنها تكون أميل الى الإصلاح البطيء والمتدرج ما يجعلها قادرة على ادارة التحول وتقليل الخسارة في الامتيازات السياسية والاقتصادية. وهنا تلتقي نزعتان: نزعة العصبة السديرية ونزعة العلماء، الذين باتوا ينظرون الى الإصلاح وكأنه مشروع علمنة للدولة. إن التقاء هاتين النزعتين ساعدت العصبة السديرية على تحقيق إستثمار أفضل لورقة العلماء وللتيار الديني المحافظ في مواجهة المشروع الاصلاحي.

وليس من قبيل الصدفة أن يحتجب أعضاء هيئة كبار العلماء عن حضور اللقاء الوطني للحوار الفكري في دورته الأولى والثانية، وأن يمتنعوا عن ابداء وجهة نظر ايجابية حيال اللقاء الذي حظي بترحيب شعبي واسع. على العكس من ذلك هناك إشارات عديدة صدرت من المؤسسة الدينية برفض مبدأ الحوار ما لم يؤد الى تنازل المشاركين من المذاهب الأخرى عن شريكاتهم وضلالاتهم. كما أن هناك من الشخصيات الدينية مثل الشيخ سلمان العودة من قرر الانسحاب من الدورة الثانية والانضمام الى فريق العلماء الممانعين لأي نوع من اللقاء الفكري.

ثمة اشارة خفية ولكن ذات أهمية ظهرت في بيان هيئة كبار العلماء حول ضحايا الحج لهذا الاعتناق بلغ عدد من قضاوا تحبهم في حادث الاختناق والدهس ما يربو على ٢٥٠ حاجاً. فقد كانت لهجة البيان تبريرية الى حد كبير، حين طالب أعضاء الهيئة في بيانهم ذوي الضحايا والمسلمين عموماً بتثبيت الحاد في إضبارة (القضاء والقدرة)، وأن عليهم التسليم بما قدره الله عليهم وقضاه، بما يخلي مسؤولية وزارة الداخلية صاحبة الدور الأكبر في تنظيم شؤون الحج، وحين يوضع البيان مع بيان المفتي العام للمملكة ضد النساء المشاركات في منتدى جدة، تصبح القضية ذات معنى آخر، وهو ما سنحاول في السطور تسليط ضوء كثيف عليه كونه يمثل حالة فريدة في تاريخ السعودية.

فقد أصدر المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بياناً استنكارياً في العشرين من يناير الماضي ضد النساء السعوديات اللاتي شاركن في المنتدى الاقتصادي العالمي في جدة في الفترة ما بين ١٧-١٨ يناير الماضي، على اساس اختلاطهن بالرجال وظهور بعضهن في هيئة



ولي العهد في منزل المفتي

من الدولة نفسها. وهذا من شأنه أن يتسبب في إحداث خلخلة للبيت السعودي الحاكم. ومن أجل دفع المشكلة خارج الحدود فإن ثمة تعاوناً من نوع ما بين التيار الديني بكافة أطيافه والأجهزة الأمنية، وهذا التعاون بدأ يتعزز منذ التغييرات الحاصلة في العراق، حيث بدأ تركيز غير مسبوق على الاهتمام بالقضية العراقية التي لم تكن في يومها ما مدرجة على قائمة المناطق المرشحة لعمل الجماعات المتشددة، بل وللتيار الديني السلفي. وهذا يستعيد بعض ما ظهر منذ ذلك حيث تشكلت لجنة للدفاع عن المسلمين في العالم والتي قدّر لها أن تموت بعد نشر بيانها الأول كإحدى التجهيزات العاجلة والاحتياطية للتطورات السريعة في منطقة الخليج. ثم صدور بيان (مجموعة من العلماء وطلبة العلم) في الثامن والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠٢ حول المخططات الأميركية في المنطقة، وبخاصة مخطط الإطاحة بالنظام العراقي والذي أعرب فيه موقعو البيان عن قلق شديد من أن يؤدي ذلك إلى استهداف السعودية وتصفية (العقيدة الوهابية).

هذه التحذيرات المبكرة تشكل الدفعا المعنوية الاولى التي حفزت دعم نشاط عناصر سلفية متشددة للعمل في صفوف حركة المقاومة في العراق، فإذا تذكرنا بأن فشلاً ذريعاً قد أصاب أجهزة الأمن السعودية في منع أو القبض على المتسللين من الحدود الشمالية، فإن ثمة تقارير تحدثت عن جماعات تتلقى دعماً مادياً وأمنياً من قبل أجهزة الامن السعودية ومن بعض الامراء (ويشار هنا الى الأمير نايف شخصياً) فإن الغرض من ذلك كله هو تصدير مشكلة الداخل الى خارج الحدود واشغال الخصم المحتمل بأزمة تمنعه من التفكير في نقل تجربته الى الجوار.

كانوا فيما مضى موالين للسلطة، فالبيان الصادر عن ١٥٦ عالم دين حول التغييرات الجديدة في مناهج التعليم والغاء بعض المواد الدينية التي تعرض على العنف والكراهية ضد الاديان والمعتقدات الأخرى، قد يلبي جزءاً من التطلع للتيار الديني ولكنه يمثل إحدى الاستثمارات السياسية لدى العصبة السيديرية في صراعها ضد الإصلاح بمعناه الواسع.

إن الرسالة التي يحاول المفتي إيصالها الى العائلة المالكة ترمي الى تنبيه الحكومة الى ضرورة التراجع عن المشروع الاصلاحى أو مواجهة خطر الفوضى العارمة في البلاد. ولاشك أن هناك علماء آخرين من أوصل للشيخ عبد العزيز آل الشيخ معلومات حول ما جرى في منتدى جدة والهيئة التي ظهرت بها النساء ولابد أنهم اقترحوا عليه بأن يتخذ موقفاً صارماً ازاء ما اعتبروه خروجاً على الشريعة الاسلامية في السعودية. ولذلك فإن الضغط المتزايد من داخل الدائرة التي ينتمي اليها المفتي قد أجبرته على اصدار هذا البيان. يضاف الى ذلك، أن البيان نشرته وكالة الانباء السعودية الرسمية والتي أوصلته الى وسائل الاعلام والصحافة المحلية. نشير هنا الى أن ما ينشر من قبل وكالة الانباء السعودية يتطلب موافقة مسبقة من المراتب العليا في السلطة، وهذا يعني بأن البيان لم يحصل فقط على موافقة المفتي العام، الحائز على رتبة موازية لعضو مجلس الوزراء، بل هناك من كبار الأمراء من أمضى على نشره وربما أصدر أمراً بذلك.

إن السماح بنشر بيان المفتي العام في وسائل الاعلام الرسمية يلجم الى الدور الخفي الذي تلعبه اطراف داخل العائلة المالكة في تحقيق بعض اهداف الصراع على السلطة، وفي ذلك ارضاء لحليف ديني قابل للاستعمال ككايح لمعالجة الاصلاح، بما يجعل الأمير عبد الله تحت ضغط شديد من قبل المؤسسة الدينية، الذي بات يدرك بأنه غير قادر على اقناع العلماء بالقبول بالاصلاحيات الجارية، ولكن لا بد له من تقديم تنازلات للنخبة الليبرالية والوطنية من أجل دعم مشروع الاصلاح. ولكن السؤال الى متى؟

من خلال تحليل تصريحات الأمير عبد الله الأخيرة ندرك بأنه غير قادر على مقاومة الضغوط المفروضة عليها من خارج الحدود وهذا بدوره قد يؤدي الى صدام مباشر مع العلماء، ابتداءً يمكن القول بأن وقف الحرب سيتم حيث يدفع الحكام السعوديون البلاد في اتجاه واحد وأن العلماء

تدشين الإصلاح بالمسائل العقائدية رغم أهميته وقر للسديرين ورقة للتأييد ضد ولي العهد وعليه ان يبدأ بالسياسي فوراً

وهذا يضع العائلة المالكة في وضع مربك، بما يحتمل من مؤشرات فوضى في المملكة في المرحلة القادمة. وقد يحث هذا الوضع العناصر الجهادية المتشددة للقيام بأعمال احتجاجية مستفيدة من هذا الوضع، وقد تدعو الى مظاهرات وربما تجد في هذا الوضع المضطرب فرصة لتنفيذ هجمات ضد مؤسسات الدولة. وقد تساهم بعض الأجهزة الأمنية في دعم المعارضة في هذا المشروع. فهناك تيار داخل الدولة السعودية غير مسرور بسياسات العائلة المالكة وقد اختار أن يعبر عن مواقفه بصورة علنية. فمساحة المعارضة كما يظهر قد توسعت لتشمل الى جانب قطاعات محددة داخل المجتمع أجزاء

من ورقة بحث مقدمة لمركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية في نوفمبر الماضي:

دول الخليج والحرب على العراق

كيف تحسب دول الخليج مواقفها ومصالحها؟

د. مي يماني



وسيلخلق فوضى عارمة. فني ظروف كهذه، إلى من سيلجأ الحكام السعوديون والخليجيون؟ تقول أميركا بأنها تريد الديمقراطية في المنطقة، ولكن ماذا لو أنجبت الديمقراطية حكومة مناهضة لأميركا في العراق؟ إن تنامي الشعور المناهض للولايات المتحدة في الشارع واعتماد الحكام المتزايد على أميركا قد يؤدي إلى زيادة غضب المحكومين ضد حكائهم. وهنا حيث يجب إين لادن فرصاً جديدة لإدارة الاضطراب واكتساب أتباع جدد.

ولكن التهديد ليس محصوراً في إين لادن أو الجهاديين الآخرين، فالسخط المتفجر لغترة طويلة قد أصبح مشاعاً، فعودة ظهور الشيعة كقوة سياسية في عراق ما بعد صدام يهدد عقيدة الدولة السعودية: الوهابية المتشددة التي تعتبر الشيعة كشكل من أشكال التمرد على الاسلام. ويدرك الوهابيون بأن رد فعلهم صادر إزاء انبعاث الشيعة لجهة التشديد على بروزهم بصورة أكبر، وهذا يشكل تهديداً لحكم آل سعود.

ولأنهم يدركون بأن أميركا تمارس ضغطاً على آل سعود من أجل الإصلاح، فإن الأعضاء الوهابيين في حكومة التحالف الحاكم في السعودية قد تشددوا في سلوكهم ضد التغيير بأي شكل كان، بما يضيف مزيداً من الضغوطات المتنامية على آل سعود. فقد ضاعف الصراع في العراق من التوترات السياسية في السعودية من خلال تعميق الفجوة بين المحكومين والحاكمين. إن الانقسام الداخلي المتنامي يضاعف من الصراع مع

تصرف النظر عن السعوديين وهو أن السياسة الأميركية في المنطقة قد تبدلت، وتم إحلال دول الخليج الصغيرة مكان السعودية بوصفها المفضلة أميركياً، وخصوصاً كنقطة تمسرح لقواعدها العسكرية. وفي واقع الأمر، فإن الولايات المتحدة قد تخلت عن السعودية كسيد في المنطقة.

من جهة أخرى، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد تتعامل مع العالم الخارجي عبر السعودية، فقد أصبحت لديها الآن علاقات مستقلة وخصوصاً مع الولايات المتحدة. ولكن التحرر الكبير في المناورة الدبلوماسية يعكس حقيقة أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أصبحت فعلياً حليفة للولايات المتحدة بما يشمل ذلك التحالف على حماية. وهكذا فإن الاستقلال عن السعودية قد أصبح - يعني - الاعتماد على الولايات المتحدة.

لقد تعرضت العلاقات السعودية مع

الحرب على العراق أضعفت

الاساس الايديولوجي للنظام

السعودي، مهدداً بذلك

شرعية الدولة

الولايات المتحدة للاهتزاز بسبب تردد السعودية في السماح لأميركا باستعمال قواعدها العسكرية. وأن الاحتلال الأميركي بأجندته لدمقرطة سياسية يهدف بصورة مباشرة الأساس التاريخي للسعودية: التحالف الوهابي السعودي.

ويخشى الحكام السعوديون بأن يقود نجاح أميركا في العراق إلى مطالب تقوض الأساس الجوهري للنظام والذي لا يمكن للمملكة أن تعيش في أي شيء كما هي عليه في هيئتها الراهنة. ولكن إذا بقيت أميركا في حال تأزم في العراق، فإن توازن القوى من المحتمل أن يتبدل مرة أخرى. وعلى أية حال، فإن شلل أميركا في المنطقة سيؤدي إلى مزيد من الاضطراب

أدت حرب العراق إلى إحداث إنقسام في المنطقة، تارة خوفاً، وتارة غضباً، ولكن يبقى الارياب مسيطراً بصورة دائمة حيال ما يمكن القيام به. وفيما يبدو فإن المتشددين وحدهم واثقون إزاء المستقبل وهكذا الاعمال التي يقومون بها.

وينتظر الجميع (المتشددين، الحكومات، عامة الناس على السواء) لرؤية ما سيحدث في العراق، وما إذا كان سينجح الأميركيون أو يفشلون في خلق نموذج جديد للمجتمع العربي. ليس ثمة شيء يتحرك في منطقة العراق سوى الريح عبر الصحراء والنسور التي تحوم في السماء. فمن ستكون الفريسة، أو الضحايا؟ ومن سيكون المفترسين، المنتصرين؟

لقد تركت حرب العراق تأثيرات على كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في مستويات عدة:

- إختلال توازن القوة الاقليمي بين بلدان دول مجلس التعاون الخليجي.

- تحسن علاقات بين القوة المحتلة أو قوة التحرير المفترضة أي الولايات المتحدة مع بعض الدول فيما تسمت مع دول أخرى في المنطقة.

- خضوع الاساس الديني والايديولوجي لكل دولة والضغوطات المتواصلة من أجل الاصلاحات السياسية على محك المسائلة والانسيابية.

- أصبحت التداعيات الاقتصادية لحرب العراق على كل دول الخليج دون ريب مقدرة.

ربما تكون السعودية أكثر بلد في المنطقة إحساساً بالخسارة الفادحة في حرب العراق. فجميع اليقينات في سياستها وسياساتها قد تعرضت للاهتزاز في الصميم. فقد شهدت السعودية انتكاسة نسبية بوصفها الدولة الرائدة والقائدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما تشعر بعدم الثبات في تصوورها لذاتها، فإن السعودية لم تعد تحتل موقع الدولة القائدة أو السيد الاقليمي، فهناك دول خليجية أخرى لم تعد بحاجة لحماية السعودية وأمنها، إذ لم تعد تنظر إلى الرياض كقائدة. وهناك سبب واحد يجعل دول مجلس التعاون الخليجي

الولايات المتحدة كما يؤدي إلى إحباط لدى الاطراف الأكثر ليبرالية في الشعب السعودي. فقد أدت الحرب في العراق إلى إضعاف وربما بصورة قاتلة الأساس الايديولوجي للنظام، مهدداً بذلك شرعية الدولة.

فانبعثت العراق كقوة إقليمية واستعادة قدرته النفطية التصديرية في المدى الطويل سيفرض دون ريب تهديداً كبيراً للصادرات النفطية السعودية وهكذا لعلاقتها مع الولايات المتحدة. وهذا سيفرض على تهميش متزايد للسعودية وهكذا انخفاض نسبي ولكن بدرجة مزجة للوضع المالي والاقتصادي الذي يعيش حالة خلخلة.

ففي كل يوم تشحن أرامكو السعودية كميات كبيرة من النفط الخام للولايات المتحدة، ولكن تأخير ذلك شئيل في سياق تحسين الوضع المتوتر بين البلدين، وفي حقيقة الأمر فإن التوترات تتواصل في حداثها. فقد بدأ الأميركيون أكثر وضوحاً كونهم يريدون تخفيض اعتمادهم على نفط السعودية. وبالرغم من أن إدارة بوش تنفي ذلك، يقول كثيرون بأن الحرب على العراق كانت محققة جزئياً بالرغبة في خفض قوة السعودية. بكلمات أخرى، فهم تقدم السعودية أملاً في إسترضاء الولايات المتحدة عبر سياسات أوك النفطية المتوافقة مع الولايات المتحدة، ومهما يبلغ المقابل السياسي والأمني الذي تدفعه اميركا فسيفي كل ذلك بصورة مؤقتة.

إن تعامل الولايات المتحدة مع السعودية يتجاوز حدود النفط، فالمستوطنون من الجهاديين السلفيين السعوديين والذين يغادرون السعودية نحو العراق ويستهدفون الكفار الأميركيين قد يكون لهم نتائج وخيمة.

ومنذ تفجير الثاني عشر من مايو في الرياض، فإن هيئة التحقيق الفيدرالية إف بي أي قد حلت على السعودية بأعداد كبيرة لمراقبة تصفية القاعدة. إن الحكومة السعودية غير قادرة على ملاحقة وتطويق هذا الوحش لأنه بروس عدة. إن الجهاديين السلفيين ليسوا بالضرورة كلهم أعضاء في تنظيم القاعدة، ولكنهم على أية حال أخوة ايديولوجيون لهم. فالمناشات العديدة ومحاولات الاعتقال الفاشلة ضد هؤلاء الجهاديين يشي بأنهم مصممون، ومنظمون وأنهم متأهبون بقوة تفوق قوات الأمن والشرطة في السعودية. وقد يكون ذلك صحيحاً في العراق أيضاً.

إن القبض على المسلحين بمساعدة الاف بي أي يحقق غايتين مزدوجتين، أي الخلايا الارهابية وتمولاتها التي تنتقل من السعودية الى العراق. ولكن هل تستطيع الحكومة السعودية مراقبة أو وقف الزحف؟ وهل تريد ذلك؟

كما يظهر، فإن آل سعود ليسوا مصممين على منع تصدير جهاديي البلاد. ولكن في

الايام الخوالي كانت تلك بالدقة هي سياسة السعودية: تصدير التشدد والمعارضة وبذلك تبقي هذه القوى المشاغبة داخل السعودية. ولكن السياسة المتنافسة الآن أصبحت مضبوحة إلى حد بات يراها العالم بأسره، وأصبحت أشد إبلاماً للنظام مع الولايات المتحدة التي تضيق الخناق عليه.

إن الحرب المالية على الارهاب قد نجحت إلى حد ما حيث بدأت الحكومة السعودية بغرض رقابة صارمة على الجمعيات الخيرية وبخاصة اغلاق مؤسسة الحرمين. وعلى أية حال، فهناك دلالات خطيرة لمثل هذا العمل بالنسبة للدولة السعودية والسبب في ذلك أنها تمثل خطوة إجمالية منفصلة ازاء نظام الجمعيات الخيرية والتي تنظم الشؤون الاجتماعية فيما يتم تجاهل النظام الضريبي حتى الآن، لماذا؟ لأن التغيير في هذا النظام سيؤدي إلى المحاسبة الشديدة، وهو ما يخشى منه آل سعود أكثر من خشيتهم من الديمقراطية نفسها. إن تغييراً كهذا سيمزق النسيج الاجتماعي والنهج الذي تسير عليه البلاد.

ومنذ الحرب على العراق، فإن الضغط من أجل الإصلاح في السعودية قد أدى إلى أن تدخل مؤسسات قوية في مواجهة مع بعضها. خذ اليك مثالا على ذلك الصراع المحلي حول الإصلاح الاقتصادي، فقانون الاسواق المالية الجديد في السعودية قد جرى تعطيله من قبل وزارة التجارة بأمر من وزارة الداخلية، وأن الاجانب الذي يرغبون في إفتتاح فروع جديدة ملزمون

سياسة السعودية لاسترضاء

أميركا أمنياً وسياسياً

واقتصادياً عبر النفط الرخيص

ليست حلاً استراتيجياً

بتعيين سعودي في منصب المدير، وقد اعتبر ذلك معوقاً لتطوير مجالات تجارية جديدة في السعودية. إن المبرر المقدم بئندرج في كونه قضية أمنية حساسة، ولكن هذا يدهش الجهود الاسلحائية لتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية. وقد وصف أحد دعاة الإصلاح السعوديين بأن الإصلاح المعطل كما لو أنه (خطوة للأمام، وخطوتان للخلف).

إن حكام الرياض المشوشين، المربكين، غير قادرين على رؤية الطريق أمامهم فهم يستعملون مطرقة ثقيلة من أجل كسر حبة فول سوداني. إن العامل الأمني يؤثر على الاقتصاد، وأن الخوف من افساح الطريق امام العالم كيما يفقد إلى محيطها هو الذي حرم العالم كيمياء السعودية الوحيد بين إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج من أن يصبح عضواً في منظمة

التجارة العالمية. فالانقسامات داخل النظام الحاكم قد ضاعف من تلك المخاوف وأصبحت. أي الانقسامات. معوقات للإصلاح.

إن إستئناف وظيفة الانابيب الممتدة من توبك الى العراق والتي توقفت عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج، كما يطالب بذلك الأميركيون سيؤدي إلى تدفق النفط العراقي على حساب السعودية. وإن الأخيرة تشعر دون ريب بحجم التأثير الذي فرضته حرب العراق أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة. وهي فوق ذلك تشعر بأن شرعيتها تخضع للمساءلة. ولكن هذا لا يعني بأن بلدان دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى مصونة إزاء حرب العراق.

حين جاءت الحرب الى العراق، أدرك الجميع في المنطقة بأن ليس العراق منفرداً سيتغير للأبد. ولكن بالرغم من أن الجميع يعرف بأن الحرب ستهب برياح من التغيير عبر المنطقة، فإن ككوصات دول مجلس التعاون الخليجي كانت تبحت ببساطة عن البقاء بعد الرياح العاصفة. وبينما الرياح مازالت معتدلة فإن البقاء المباشر لم يعد قضية، وإنما البقاء الدائم هو موضع الاهتمام الرئيسي.

إن تلك الرياح قد زعزعت قاعدة أسس الدولة السعودية أكثر من أي دولة أخرى في مجلس التعاون الخليجي. وفي واقع الأمر فإن الأزمة في العراق قد قوّضت أساسها الديني والاقتصادي والاستراتيجي، وليس هناك ما يبدو ثابتاً بالنسبة لآل سعود.

لدى السعودية أكبر قاعدة سلفية جهادية من المجتدين المصممين على مواصلة الحرب ضد (الكفار) والمتعاونين معهم. وهذا يضع النظام السعودي في مأزق، والسبب في ذلك أنه ومن أجل الالتزام بقوانين اميركا في (الحرب على الارهاب) فلا بد من مقارعة السخط والانفجار السكاني المرشح.

كيف تتمكن دول الخليج من إعادة بناء نفسها بعد العاصفة؟ وكيف ستبقى على قيد الحياة؟ لا يمكنها الاستمرار بالطريقة السابقة، فالنمو الاقتصادي لن يكون كافياً، ولا بد من الاستيعاب، استيعاب المذاهب التي كانت فيما مضى خاضعة للاضطهاد، واستيعاب المرأة التي كانت على الدوام مقموعة، واستيعاب الاقليات الاثنية التي كانت فيما مضى معزولة فالدفع باتجاه الاستيعاب يمكن أن ينتج إذا ما تم دعمه بالدمقرطة، أما بالنسبة للمستوعبين وكيمياء يعرفون بالاستيعاب فلا بد أن يكون لهم صوت في حكومتهم. فكلما كانت الدولة أكثر ديمقراطية فإنها تكون أقل عرضة للتهديد إزاء أية تغييرات تحدث في العراق، بصرف النظر عن أهداف أميركا ودوافعها. إنها الحرية التي تصنعها رياح التغيير التي تهب الآن، فإذا استطاعت دول مجلس التعاون من استغلال الفرصة للإصلاح فإن بإمكانها استعادة استقلالها وحريتها وكرامتها شعوبها.



قراءة في شريط المحيا

مصادقية أقوى فيما تقوم به من أعمال. ويبقى الانتحان الأصعب أمام هذه المجموعة هو دخولها في مواجهة مباشرة مع الأمراء أو المصالح الوطنية فيحينئذ تكون الحكومة قد خرجت من أ مأزق الاحراج الشديد الذي تواجهه حيال هذه المجموعة، وكونها أي الحكومة

مخالفة للكفار!

يظهر الشريط أيضاً بأن لدى المجموعة تصميماً على تنفيذ أجندة معدة بإحكام، وأنها واثقة بقدرتها على تحقيق أهدافها، وعلاوة على ذلك أنها على استعداد للتضحية في أقصى أشكالها. إن واحدة من أهم المعلومات التي كشف عنها الشريط أن المجموعة تلقت تدريباً في داخل المملكة، وأنها أقامت معسكرات تدريب عرفت من بينها معسكر البتار للتدريب العسكري، إضافة إلى التسلح المتقدم لدى أفراد المجموعة حيث بدت ما كان يقال عن أن هذه الجماعات تعتقد التأهيل العسكري الذي يمنحها قدرة على القيام بعمليات معقدة، رغم أن تقارير سابقة كشفت عن أن طرق اعداد المتفجرات وكميات الأسلحة التي بحوزة هذه الجماعات كبيرة ومعقدة بما ينبغي عن استعدادها لخوض معركة ضارية وطويلة المدى. لقد نفت المصادر الرسمية سابقاً أن تكون هذه الجماعة تمتلك أسلحة متطورة، ولكن الشريط يظهر أنواعاً مختلفة من الأسلحة بما فيها صواريخ سام ٧ أرض جو المحمول على الكتف والذي يستعمل ضد الطائرات، وهذا يمثل رسالة شديدة الخطورة للحكومة، ليس لكون المجموعة تملك هذا النوع من الأسلحة بل وكيفية استعماله، والهدف الذي أريد من امتلاكه.

ومن اللافت في هذا الشريط الحالة المعنوية التي كانت عليها المجموعة في اللحظات الأخيرة قبل بدء تنفيذ العملية، حيث بدا متفذاً العطفية على درجة كبيرة من الثقة وهما يؤدعان الحياة، وقد عقد زملاؤهما عرساً رمزياً لهما إستعداداً لنيل الشهادة حيث يسقطان في أحضان الحور العين في الجنة بحسب الرواية الدينية. كان داخل التوديع معبراً هو الآخر فقد تخللت مقاطع من الاناشيد الدينية ذات المضمون التحريضي على الجهاد والاستشهاد.

واستعداد لخوض معارك شرسة ضد الخصم، وهذا ما يعكسه نوع الأسلحة التي يحملها أفراد المجموعة، والابتهاجية الفريدة من نوعها لدى المقاتلين، إلى جانب الخطأ الديني المضفى على مشروعهما الجهادي. لا ريب أن البرنامج كان له أثر نفسي ما على المشاهدين وبخاصة في المناطق التي تنتمي إليها المجموعة أو المجتمع الذي خرجوا منه، ويمكن القول بأن الشريط بدأ وكأنه مادة تحريضية خصوصاً وأن محتويات الشريط تشتمل على بعد بطولي ذي إحياءات دينية وقبلية معينة، وفي حال أفراد هذه المجموعة فإن مقاومة نظام قام على أساس قبلي ودعوى دينية تصبح الدلالة شديدة القوة، وهذا يعطي معنى خاصاً لأولئك الذين أخضعوا بفعل هذا السلاح المزودج: الدين والقبيلة، وقد بيعت لدى الخاضعين له شعوراً من نوع ما وثأراً قديماً ظل مدقوناً لعقود طويلة. إن هذا التأثير الذي جرى احتواؤه بفعل عامل الهيمنة، قد يجري إحيائه في مثل هذه المشاهد التي تكسر حواجز نفسية لدى البعض، وقد تنبه أولئك الذين ظلت مشاعر الغبن والعزل المنظم للاحقهم لغترات طويلة، ولربما تنفجر بطريقة تلقائية حين تتضائل هيبة وهيمنة الدولة، أو تترأخي قبضة حكامها على من أخضعتهم بالأمر تحت قوة السلاح والثروة والدعوى الدينية، وهي عناصر فقدت كثيراً من تأثيرها في السنوات الأخيرة.

يظهر الشريط أيضاً قوة الشهادات التي أدلى به منفذو العملية قبل الحادث والتي تقوا فيها مزاعم الحكومة بكونهم جماعة إرهابية تستهدف المصالح الوطنية وتهدد حياة المواطنين، بينما أكد المنفذان لعملية المحيا بأنهما والجماعة التي ينتميان إليها تحضر نشاطها الجهادي في حدود (الكفار) الأجانب أي الأميركيين والبريطانيين، وهذا من شأنه إضعاف الموقف الرسمي، وفي المقابل إعلاء الرسالة الاحتجاجية لدى التيار العنفي، وبخاصة في محيط شديد التوتر ضد الأجانب وتحديداً الأميركيين والبريطانيين. وإذا ما وضعت صورة الاحتلال الأميركي للعراق، فإن مزاعم المجموعة الانتحارية تبدو أكثر قبولا لدى المتعاطفين معهم، وقد ينحصر ذلك

(ع ز هـ ٣١٤) لوحة ذات دلالة دينية وتاريخية ثبتت على السيارة التي انطلقت من معسكر البتار السري للتدريب العسكري عشية الثامن من نوفمبر الماضي وقد امتطياها إثنان من (الجهاديين) لتنفيذ عملية إنتحارية في مجمع سكني تزعم المجموعة المنفذة بأنه وكر جاسوسي يديره الأميركيون والبريطانيون في جزيرة العرب. وقد أظهرت التقارير الرسمية صوراً من مشاهد الدمار والقتل الذي نجم عن التفجير الانتحاري والذي طال حسب ما بثه التلفزيون السعودي أكثر من ٢٠ شخصاً معظمهم من النساء والأطفال من جنسيات عربية وإسلامية، ولم ترد أي تقارير أخرى من مصادر محايدة أو ردود فعل من المجموعة المنفذة ما يفيد خلاف ما بثته التقرير المصور في التلفزيون السعودي.

لقد كشف الشريط الذي بثته قناة (الجزيرة) في السادس من فبراير عن معلومات هامة حول المجموعة المخططة لانفجار المحيا، وعن مراحل إعداد العملية، ووصايا المنفذين، وهكذا الحالة الاحتفالية التي كانت عليها المجموعة وهي تودع الانتحاريين، اللذين بدا وكأنهما يزفان إلى عروسيهما. ولا ريب أن هناك دلالات غاية في الأهمية لمحتويات هذا الشريط، وما تعكسه من انطباعات لدى المشاهد، وربما هذا ما تنبأت له السلطات السعودية التي أبدت انزعاجاً شديداً حيال بث الشريط كونه يعكس وجهة النظر المخالفة للتقارير الرسمية ويمتص المجموعة المنفذة فرصة تبرير عملياتها وإيصال رسالة محددة للمتعاطفين معها.

للهولاء الأولى تظهر المجموعة. كما عكسته مشاهد من الشريط. وكأنها في حالة حرب عصابات ضد الحكومة المركزية، تستعيد بذلك صور الثوار في أميركا اللاتينية وهم يندسون في مخابئ خاصة في الادغال والجلال الشاهقة للتخطيط لعمليات انتحارية ضمن برنامج زمني محدد سلفاً. وكما الحال بالنسبة لكثير من الجماعات الثورية العنيفة، فإن هذه المجموعة تبدو أشد إصراراً على تحقيق أهدافها بما يتطلب من تدجيح عسكري وروح معنوية ونضالية متقدمة،

دفاعاً عن الآثار الإسلامية في كتاب للدكتور عمر عبد الله كامل

لا ذرائع لهدم آثار النبوة



الإسلامية، وانتهوهم بالتبديد والتكفير والشرك إضافة إلى السبب الذي لا يليق. ولأن الإعتقاد كان على النصوص الدينية فقد أوضح المؤلف كثرتها التي تستحسن إحياء الآثار بشكل يدهش المرء الذي يطلع عليها لأول مرة لوضوحها. كما أورد ومن خلال النصوص تبرك الصحابة والتابعين والعلماء بالآثار النبوية وتوصيهم التي تفوق الحصر، والتي تبين بجلاء أن قضية الدفاع عن آثار المسلمين وتبركهم برسول الله مسألة عادلة ومهمة.

ونجد حين نتأمل في موقف النبي وأصحابه من آثار الأمم السابقة التي كانت موجودة في مصر والشام والعراق ومدائن صالح وما بها من آثار لأمم وحضارات سابقة، نجد أنه لم يقل عن النبي أنه أمر بإزالتها أو طمسها أو التحذير منها، ومازال كثير منها باقياً إلى هذه الساعة، وهي أمام نظر علماء الإسلام من القرون الأولى، ولم ينقل عنهم الإنكار أو الدعوى إلى الطمس والإزالة. وفي حين يعترض الوهابيون على بناء مساجد هي بيوته لله، فينأسون أنها قد بنيت في القرن الأول الهجري، وفي عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه تم ترميمها وبنائها بالجحر والمقوش في ولايته ولم يعترض عليه أحد من علماء ذلك العصر من فقهاء المدينة السبعة والإمام مالك وتلاميذه.

والمعزى للوهابيين ومن يقف وراءهم، أنه إزاء ما فعلوه بآثار النبوة والتوحيد، فإن آثار اليهود في المدينة المنورة باقية، فما زال حصن كعب بن الأشرف موجوداً في منطقة السد في المدينة، ومكتوب عنده (منطقة أثرية). وكذلك بالنسبة لمعبر عجباً أنحافظ على آثار اليهود ولا نحافظ

على آثار النبي عليه الصلاة وأزكى السلام؟! هذه هي العقلية الوهابية الضيقة التي يكشف عنها النقاش في الكتاب.

تقرر هدمه بحجة توسعته على حساب أحد المحسنين، ولم تكن تلك إلا حيلة، فبعد أن تم الهدم، اكتفى الوهابيون بذلك بحجة أنه يخالف شرعهم، ويوجد مكانه الآن جهاز للصرف الآلي! وفي نفس الوقت تعالت الأصوات النشاز بهم سقف قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم مذكرين العالم بما فعله الصرب والكروات من تدمير للمساجد الأثرية في البوسنة وغيرها، مع أن فعل الوهابيين أشنع، فهم لم يبقوا سوى القليل القليل من آثار الإسلام التي محوها بجهلهم وتعصبهم بحجة خشية الشرك والكفر! حتى المساجد لم تسلم منهم!

ولأن المواطنين الذين كتمت الوهابية أفواههم سنبناً طويلة لا يمكنهم أن يتحملوا بعد اليوم أعمال جهلة الوهابيين وفتاواهم التي يحار منها العقل ويأنف منها الخلق والضمير، تنادى كثيرون للكتابة مطالبين بإعادة بناء الآثار المهدومة قديماً وحديثاً، وظهرت بعض الكتابات في الصحافة المحلية تتحدث عن أهمية ذلك. فانبجس متطرفو الجهالة، يكتبون ويهددون ويكفرون. وكان من أطلق شعلة النقاش حول الأمر الشيخ الوهابي سعد الحصين، الذي - وبلا لغبارة في عرف السياسة والدبلوماسية - يتولى صفة المستشار الشرعي في السفارة السعودية بالأردن. كتب مقالاً شتم فيه الداعين، فكان النقاش على صفحات الجرائد وغيرها، وقد تولى الدكتور عمر عبد الله كامل وأخرون بمناقشة العقول الصغيرة، على أسس شرعية، فكان هذا الكتاب إحدى ثماره.

يناقش الكتاب مسألة بديهية عند المسلمين كافة إلا الوهابيين وهي جواز إحياء الآثار الإسلامية من عدمه؛ راداً على المناهين تهمهم الجاهزة لسائر البلاد الإسلامية بالشرك حيث أوضح ومن خلال النصوص الشرعية عدم وقوع أمة محمد في الشرك، كما ناقش ذرائع الوهابيين في هدم المساجد والآثار، كحجة سد الذرائع التي يستخدمونها دونما ضوابط؛ وأيضاً أماط اللثام فيما يتعلق باستدلالات الوهابيين وكيف أنهم يخرجون النصوص من سياقها أو ضعيفة أو يطلعونها من أجل التهويل بدون تدقيق.

ورغم أن النقاش العلني كان صريحاً، كان مشايخ الوهابية مبادرين لكيل السبب والشحات لمن خالفهم الرأي بشأن الآثار

لا ندرى ونحن نتحدث عن إصلاحات سياسية وفكرية وانفتاح وتعدد في الرأي الديني والسياسي، كيف أن نقاشاً حول الآثار الإسلامية يستجلب ذلك الكم الهائل من السخط والتشدد عند التيار الوهابي الذي لا يزال يحمل بيد معول الهدم لتدمير النذر المتبقي من الآثار النبوية والمساجد والمآثر الإسلامية في الحجاز؛ فيما يحمل في اليد الأخرى فتاوى التكفير لكل المسلمين الذين يخالفون رجال ذلك التيار فيما يتعلق بأهمية تلك الآثار للجيل المسلم، مشتعين على المخالفين بأنهم يشركون بالله وبرسوله ومتأولين بعض الأحاديث والآيات وتطبيقاتها، ضاربين عرض الحائط الإجتهاادات الأخرى والنصوص الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه السلف الصالح في طريقة تعاملهم مع الآثار.

كان من الطبيعي أن يثار موضوع الآثار الإسلامية في الحجاز، إذ بالرغم من دعاوى الحوار الوطني، ومقاومة التشدد الديني، لازال الوهابيون يعيشون في الآثار الإسلامية في الحجاز فساداً، فينبشون قبورها، ويدمرون مساجد، ويطحون بالمآثر والعمران. فقبل أقل من عامين، وفيما العالم لم يقق بعد من هول صدمة ١١ سبتمبر، راح المنتطعون المتطرفون يدمرون مساجد المدينة المنورة. ففي يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق ٤/٥/١٤٢٢هـ تم هدم مسجد العريضي وملحقاته والذي ابتني في عهد العثمانيين، وقام المتطرفون بنبش قبور السيد علي ومن معه. ثم اتجه معول الهدم إلى مسجد بني قريظة الذي صلى النبي فيه في طريق غزوته، وقد بناه الخليفة عمر بن عبد العزيز أثناء ولايته على المدينة بين عامي ٨٧-٩١ هجرية، والذي بقي عامراً طيلة هذه القرون ومن بأطوار عدة وجدد مرات كثيرة حتى تم هدمه في شهر ربيع الأول من عام ١٤٢٢هـ.

من قبل إدارة الأوقاف بالمدينة. فهل مثل هؤلاء يؤمنون على دين أو دنيا؟! واتجهت معاول التطرف إلى مسجد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أحد مساجد الفتح المشهورة في منطقة غزوة الخندق في شعب جبل سلح، وهو أحد المساجد التي بناها عمر بن عبد العزيز، وبقي المسجد يجدد ويطور طوال القرون الماضية، والمعزى والمدعش معاً أن آخر تجديد له كان في عهد الملك الحالي فهد، حتى

ربيع دحلان وقضايا التشهير

صورة من تناقضات النظام القضائي



د. ربيع دحلان: ضحية القضاء والمناطيقية البغيضة

تشبثت التهمة وقَعُوا بالأوامر ودون رؤية ملف الدعوى! وكانت النتيجة سجنًا أربعة أشهر وتشهيراً غير مألوف بالرجل، وخروج الأمير ماجد من جدة إلى جنيف لأشهر عديدة، ويقانه مبتعداً عن المنصب حتى وفاته، إحتجاجاً وإنكاراً للدسيسة التي حاكها الامراء السديريون وبعض المتواطئين معهم في الجهاز القضائي.

لقد كشفت الحقائق عن أن واقعة سجن الدكتور ربيع دحلان كانت مكيدة دبرها متنفذون في السلطة، ومن بينهم عبدالعزيز التويجري وابنه خالد، بالتعاون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى صالح اللحيدان. أما رؤوس الفتنة من الامراء السديريين فقد شقي غليلهما اعتقال دحلان الذي غادر جدة إلى بيروت ساخطاً مثألاً، وبقي الأمير ماجد متواصلاً معه بشكل شبه يومي إلى أن انتقل إلى رحمة الله. وبالرغم من أن حكم القضاء كان بكل المقاييس مبتذلاً متهوراً ظالماً ومخالفاً لأبسط مفاهيم العدالة والإجراءات القضائية الصحيحة.. فإن صاحب الدعوى.. وهو شخصية مريضة نفسياً بشهادة المستشفيات الرسمية والخاصة.. والذي أصيب بأمراض جنسية عديدة، عاد وطلب تعويضاً قدره عشرة ملايين ريالاً نظراً لما عاناه في المستشفيات، مدعياً بأن ربيع دحلان كان سبب ما حلَّ به وأنه يقف وراء ذلك! ورغم أن بإمكان القاضي حينذاك رفض الدعوى التي لا أساس لها، لكنه أمر بسجن دحلان في نفس الفترة وأعطى الدعوى أكثر مما طلب في دعواه، وهذا مخالف للشرع. فالرجل كان يطالب مالا، فحكم له بالسجن! والآن بعد أن عاد المدعي يطلب مالا،

حين عَيّن الدكتور ربيع دحلان وكيلًا لإدارة مكتبة المكرمة بدا وكأن العنصرية والمناطيقية قد مدت أذيالها وكشّرت عن أنسابها، وتحركت الأصابع والروؤوس الكبيرة لتعديل الخطأ في تولية (إبن مكة) في (منصب رفيع!!). وزادت الغيظة حين رأت تشدداً من المرحوم أمير مكة ماجد بن عبد العزيز، الذي وجد في ربيع دحلان الشخصية الكفوءة المخلصة التي قامت بإنجازات ضخمة بالرغم من قلة الموارد التي تعتمد مسؤولون كبار في الدولة تقلصها بغية إضعاف ماجد والدحلان وتطفيش الأخير من الإمارة.

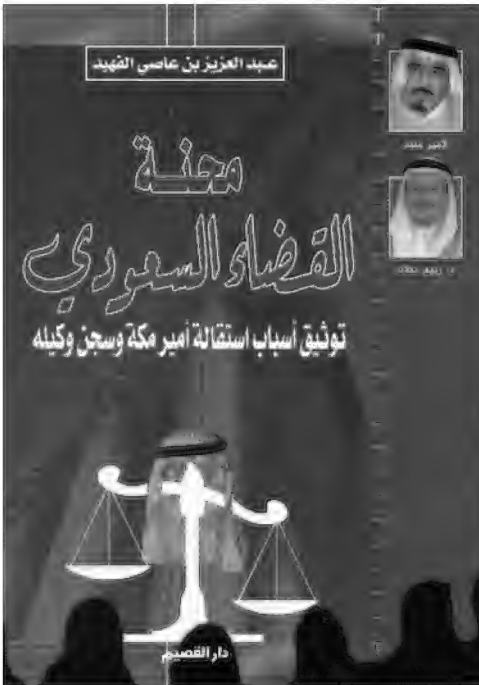
لقد لعب نائب أمير مكة سعود بن عبد المحسن الذي كان شديد الغيرة من مكانة ربيع دحلان، دوراً تأمرياً بتوجيه الأميرين سلطان ونافع بهدف اقتلاع دحلان من موقعه وبإشعاع صورة، رغم أن الرجل أثر تقديم إستقالته أكثر من مرة على أن يقع ضحية مؤامرة الامراء، رغم أن استمراره في منصبه سيعينه على التخفيف من الطوق المضروب على العاصمة المقدسة من جهة الخدمات، وإن كانت استقالته ستفضي إلى حل العقدة التي تشبث بين الأمير ماجد والسديريين المتحكمين بجهاز الدولة. لكن الأمير ماجد رفض استقالة دحلان، وقرر مواجهة رؤوس الفساد بما تيسر له من قوة وإمكانات.

لكن الطرف الطائفي العنصري لم ينس أن ربيع دحلان يتحدر من سلالة مفتي مكة الشيخ أحمد بن زيني دحلان الذي قارع الوهابيين الأوائل، وفنّد آرائهم في كتابات معروفة ومشتورة. استطاع الجناح السديري أن يثير النزعات المناطيقية والعنصرية في من هم حوله، ورغم اختلاف الأجندة السياسية فقد اتفقوا على أن إزاحة دحلان صارت ضرورة ملحة، وخطأ يجب أن لا يتكرر.

وهكذا اتفق الطرفان على تلفيق قصة ثبت بطلانها بالوثائق الرسمية التي نشرت جميعها في كتاب (محنة القضاء السعودي). وقد تأمر فيها القاضي حسين وعدد من قضاة محكمة التمييز الذين تواطؤوا مع الامراء على

العدل والعهد في قصص الاتهام

إن القرارات الصادرة عن القاضي الحكمي رقم ١٥٦/٢٠٢٢/٢٢ هـ. من تاريخ ١٤٢٠ هـ. من المحكمة المستعجلة بجدة، الذي حكم فيه بسجن الدكتور ربيع دحلان لمدة أربعة أشهر تعزيراً لقاء المدة التي قضاهَا المدعي ضده



مجلة القضاء السعودي: شواهد وثائقية على فساد

وبالنسبة للمحاكم السعودية فإن الأولوية تعتبر في الإنابات للكتابة متى ثبتت صحتها ولم ينكرها من صدرت عنه ولم يطعن فيها، فلماذا يتجاهل قضاة مجلس القضاء الأعلى السعودي التقارير الطبية الصادرة من مستشفى عرفان السعودي، ومن مستشفى الصحة النفسية الحكومي السعودي، ومن اللجنة الطبية الشرعية السعودية؟

وتغافل كل هؤلاء تقارير عمل المدعي في الخطوط السعودية والتي تنص على أن (الموظف محمد علي العطاس كثير الانفعال يضعف أدائه عندما يواجه ضغط العمل، كثير الكلام، ويخلق المشاكل بين الموظفين، ولا يتبع إجراءات الزي الرسمي، لا يستطيع أن يقيم الأحداث، ولا يتخذ القرارات السليمة، ولا يحترم رؤسائه وغير منتظم في الحضور للعمل، قد دأب الموظف المذكور إسمه أعلاه في الأونة الأخيرة على تحريض زملائه بتقديم الشكاوي الكيدية ضد الإدارة والمسؤولين والتهمج عليهم ومحاولة التشهير بهم، وإثارة المشاكل والبلبله بينهم). كما وتجاهلوا التهديد الصريح لربيع دحلان حتى أن المرحوم الشيخ محمد بن جبير رئيس مجلس الشورى الذي وصلته رسالة من العطاس أحال ما وصله لما فيه من تهديد خطير حيث قال في الإحالة: (أحيل إلى سموكم الخطاب الذي تلقيناه من محمد علي العطاس المـ... ١٤١٨/٥/١٥ هـ

أحد أفراد أسرته بالقتل... الخ). وبناء على ما سبق، كتب القاضي حسين الحكمي في قرار حكمه بسجن المدعي عليه وكيل الإمارة، ربيع دحلان ما نصه: (ثبت لدى إدارة المدعي عليه أسالة ربيع بن صادق دحلان وتسببه في إدخال المدعي سجن في المصحات النفسية بعد الوشاية إلى السلطات الإدارية والأمنية).

وقد اعتبر قضاة هذه الواقعة أن مدة الأربعة أشهر التي قضاه المدعي محمد العطاس لدى الجهات الأمنية وفي المستشفى النفسي الحكومي عقوبة تسبب فيها المدعي عليه الدكتور ربيع ولهذا حكموا بسجنه أربعة أشهر، وهذا إعتبار خاطئ وغير شرعي فحق الشرع الإسلامي (المباشر هو

الضامن وإن لم يقصد)، فلو سلمنا جدلاً يزعم القضاة أن القبض على المدعي وإدخاله المستشفى فيه تعد فمن المتعدي هنا؟ أليست الجهات الأمنية هي التي قبضت عليه؟ وأليست الجهات الطبية هي التي قررت أنه مريض؟ ألم يؤكد هذا المدعي نفسه؟

تغافل القضاة الفاسدون تأكيد أمير مكة المكرمة في برقيته للقاضي رقم أم/٢٥٧٩٨٧ في ١٤١٩/٨/٢٤ هـ وخسباً به رقم أم/٢٥٠٠٤٥ م/س في ١٣/٤/١٤٢٠ هـ عدم علاقة دحلان بسجن العطاس، حيث جاء ما نصه: (نوضح لفضيلتكم أن الدكتور ربيع صادق دحلان لم يتهم المذكور بتهديده بالسلاح، وكما تظهر المستندات فإن إحالته للعلاج كان من إدارة المباحث بأمر من نتائجة لالتماس وتعهده والده). كما تجاهل القاضي إفادات جنود شرطة الأمن العام بأن أمير مكة المكرمة أمر بوضع الخفارة على منزل المدعي عليه الدكتور ربيع دحلان، خوفاً من قيام المدعي باستخدام السلاح ضده.

هذا غير حقيقة أن التقارير الطبية من المستشفيات العامة والخاصة وكذا من الهيئة الطبية الشرعية الرسمية تضمنت جميعها التأكد على أن المدعي مصاب بمرض الزهري VDRL TPHA الإيجابي + C.S.T. وفي مرحلته المتقدمة، مصاب بأعراض إضطهادية تصل إلى مرتبة الضلال الذهاني.

بالجهات الأمنية ويستشفى الأمراض النفسية للعلاج... وكذا قرار القضاة محمد عبدالله المعيزر، ومحمد عبدالعزيز الحمود، ومحمد السبيعي، من محكمة التمييز بمكة الدائرة الجزائية القضائية الثالثة... وكذا قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى صالح بن محمد اللحيان وعضوية القضاة غنيم المبارك، وعبد الله بن رشيد، ومحمد البدر، ومحمد الأمير رقم ٥/٢٤٦ في ٢٧/٣/١٤٢٠ هـ كللها قرارات مخالفة لشرع الله، وتتناهى مع العهد الذي عاهد به الملك عبد العزيز آل سعود أهل مكة داخل الحرم المكي الشريف وأمام الكعبة المشرفة يوم ٢٣ جمادى الآخرة من عام ١٣٤٤ هـ الموافق ١/٨/١٩٢٦ م، السذي عاهدكم فيه بقوله: (عهد الله وميثاقه أن نحافظ على أموالكم ودمائكم، وأن نحترموا بحصمة هذا البيت... ولا نعاملكم بعمل تكرهونه، ولا يضي فيكم رفيق أو جليل إلا بحكم الشرع بأجل الأمر وعاجله، وأن نبذل جهدنا فيما يؤمن هذا الحرم الشريف وسكانه وطريقه للوافدين إليه... ولا نولي عليكم من تكرهونه، ولا نعاملكم بمعاملة الخدة والجبروت بل نعاملكم معاملة النصيح والسكينة). هذا ما قاله الملك عبد العزيز. فأين هذا مما جرى ويجري؟

فقد صدر مؤخراً قرار من المحكمة الشرعية الكبرى بجدة الحكم الشرعي رقم ٧٩/٥٧٦/١ في ٢٢/٧/١٤٢٤ هـ من القاضي الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني في الدعوى الجديدة التي أقامها نفس المدعي ضد الدكتور ربيع دحلان. المثير للغرابة في هذا الحكم الجديد أن ناظر الدعوى الجديدة القاضي بمحكمة جدة الشرعية الكبرى صرف النظر عن دعوى المدعي لعدم قدرته على إثبات ادعاءاته، رغم أن الادعاءات هي نفسها التي جاءت في الدعوى الأولى التي حكم فيها بسجن وكيل إمارة مكة المكرمة وكذا المدعي والمدعى عليه لم يتغيرا. كما أن القاضيين بمحكمة التمييز اللذين صادقا على الحكم السابق بسجن الوكيل قد أيدا شخصياً الحكم بصرف النظر عن دعوى المدعي لعدم استطاعته إثبات ادعاءاته.

أليس هذا أكبر دليل على فساد القضاة؟ في سياق حديثنا الحكم على دحلان بالسجن في الواقعة رقم ١/٥٦ وتاريخ ٢٢/٣/١٤٢٠ هـ كتب القاضي: (وحيث أقر المدعى عليه وكالة أن موكله تلقى مكالمات هاتفية من حارس منزله أبان تواجده في قصر سمو أمير منطقة مكة المكرمة مفادها أن المدعي قام بتهديه بالقتل هو أو أحد أفراد أسرته وأنه أخبر سمو الأمير بما أخبره به حارس منزله، وذلك بصفة شكوى ضد المدعي بما نسب إليه، وما ترتب على ذلك من إجراءات من قبل الإمارة ضد المدعي، سألت المدعي عليه وكالة: هل توجد لديك أو لدى موكلك بينة على أن المدعي قام بتهديد موكله بالسلاح أو



الأمير الراحل ماجد: المؤامرة كانت أكبر منه

موكلي لها جملة (وتفصيلاً).

ويضيف قرار الحكم: (جري تأملي لما سبق ضبطه من الدعوى والإجاسية، ودراسة المذكرات، والأوراق المرفقة... فقد صرفت النظر عن دعوى المدعي بمطالبة المدعي عليه بمبلغ عشرة ملايين ريال، وبه حكمت، وأفهمته بأن له إقامة الدعوى بالتعويض متى شاء ويكون تقديره من قبل المحكمة عند ثبوت إستحقاقه. في ١٤٢٤/٧/٥هـ).

لم يوافق المدعي على الحكم فرفع للتمييز، فكان حكم القضاة بتأييد صرف النظر عن الدعوى. جاء في تظهيرات وزارة العدل: (جري منا نحن قضاة التمييز بالدائرة الجزائية الثالثة بمحكمة التمييز بمكة المكرمة الاطلاع على الصك رقم ٦/٥٧٦/٧٩هـ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٢هـ الصادر من فضيلة القاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى بجدة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الصيني المتضمن دعوى محمد بن علي بن عبدالله العطاس ضد كل من حسان بن عبدالله بن أحمد نحلان ومالك ربيع صادق نحلان في دعوى، والمحكوم فيه بصرف النظر عن دعوى المدعي بمطالبة المدعي عليه بمبلغ عشرة ملايين ريال، وأفهمه بأن له إقامة الدعوى بالتعويض متى شاء، ويكون تقديره من قبل المحكمة عند ثبوت إستحقاقه، ودراسة الحكم وصورة ضبطه ولائحته الاعتراضية المقدمة من المدعي والمدعي عليه، تقرر بالأثرية الموافقة على الحكم) (تاريخ ١٤٢٤ / ٧ / ٣هـ).

ما تغيد به قضية وكيل إمارة مكة السابق الدكتور ربيع نحلان، هو أن القضاء السعودي صار لعبة بيد المسؤولين من الأمراء الكبار، ليعجون به ويسخرونها ضد خصومهم أو من يعثرونهم خصوماً، وهذا ما يؤكد أن القضاء لا السعودي فاسد حتى النخاع، وأن القضاة لا استقلالية لهم، وأن أحكامهم يخالفها كثيراً دوافع سياسية ومصالحية ومناطيقية.

فمنتي يصلح القضاء السعودي؟ ومن يصلحه؟ وهل يمكن ذلك دون إصلاح المؤسسة السياسية أولاً، وإصلاح العائلة المالكة التي تتحكم بكل مناحي الحياة؟

ما صنعه بي المدعي عليه، وكذلك ما لحق بصحة والدي من إصابته بجلطة دموية على أثر ذلك، وما لحقني من تحطيم المعنويات، وما عانيت من عدوانه مما أصابني بالفقر والذل والهوان، بالإضافة إلى ما لحق ببنتاتي من حرمانني تربيتهم وإرهاقهن معي، حيث أن معاناتي مع المدعي عليه لها

أكثر من سبع سنوات... ولذا أطلب الحكم بالإزام المدعي عليه ربيع صادق نحلان بتعويضني بعشرة ملايين ريال عما أصابني من ضرر). ثم حضر المدعي أصالة والمدعي عليه وكالة، وقال المدعي عليه وكالة:

(إن موكلي يشكك في أهلية المدعي لقبول هذه الدعوى منه ويطلب بالكشف الطبي الشرعي عليه لمعرفة أهليته الشرعية من عدمها... أيضاً زعم المدعي في دعواه بأن موكلي قتل والده شبه عمد، وأنه تسبب له في جلطة، وهو ما تنفيه موكلي لأن والده هو الذي تقدم لسمو أمير منطقة مكة بالتقاسم وتعهود بعدم تعرض إبنه المدعي لموكلي، وقد شهد سموه بذلك في خطابه لرئيس المحكمة المستعجلة بجدة رقم (أ م / ٢٥٧٩٨٧). زعم المدعي أنه عاني من عدوان موكلي عليه مما أصابه الفقر والذل والهوان، بالإضافة إلى ما لحق ببنتاته من حرمان تربيتهم وإلحاقهن معه لأن معاناته مع موكلي لها سبع سنوات، وفسر ذلك لكم بأن موكلي أدخله سجن إنفرادي بالمباحث لمدة خمسة عشر يوماً، وموكلي ينكر كل ذلك أيضاً، لأنه لم تكن له سلطة في حينه على إدارة المباحث أصلاً، وعلى المدعي عبء الإثبات... موكلي ينكر أنه أضرب بالمدعي أو عائلته أو والده بأي شكل من الأشكال: إن حكم التعزير الذي صدر من رئيس المحكمة المستعجلة بجدة كان مبنياً على مبدأ المماثلة في إستيفاء الحق... على الرغم من أن موكلي لم ينشئ بالمدعي أو يشتكيه لدى السلطات الحكومية أو الأمنية، واستناداً على مبدأ المماثلة، فإن الضرر الذي لحق المدعي كما يزعم قد أزيل بصدر ذلك الحكم وتنفيذه. لا يمكن والحال كذلك الجمع بين عقوبة بدنية والمطالبة بتعويض مادي لذات القضية وذات السبب لمخالفتها الأصول الشرعية. المحكمة المستعجلة لم تعطي المدعي في قرارها الحق في العوض المادي، وإنما وضحت له حق رفع الدعوى في المطالبة بالعوض المادي لعدم اختصاصها. لذلك كله فإن موكلي يطلب الكشف الطبي على المدعي لعدم أهليته رفع الدعوى، ورد دعواه شكلاً وموضوعاً لإنكار

الموافق ١٧/٩/١٩٩٧م.. الخ. ونظراً إلى لغة التهديد والوعيد التي يتسم بها خطاب المذكور فإنني أحيله لسموكم لاتخاذ ما ترونه من إجراءات بحكم الاختصاص).

التناقض القضائي

الآن وقد مضى زمن على الواقعة وعلى اعتقال الدكتور ربيع نحلان، يعاد فتح القضية لطلب التعويض فيتم رفض قضية المدعي العطاس، وقد صدر بذلك صك شرعي رقم ٦/٥٧٦/٧٩هـ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٢هـ من القاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى بجدة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الصيني، المتضمن دعوى محمد بن علي بن عبدالله العطاس ضد كل من حسان بن عبدالله بن أحمد نحلان ومالك ربيع صادق نحلان. وتمت المصادقة عليه من الدائرة الجزائية الثالثة بمحكمة التمييز بمكة المكرمة رقم ١٤٢٤/٧/٢٣هـ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٣هـ. ونقول نص الصك:

(لدي عبد الرحمن بن عبد العزيز الصيني القاضي بالمحكمة الكبرى بجدة، بناء على الدعوى المحالة إلينا بشرح رئيس المحكمة برقم (٥٢٢) في ١٦/٩/١٤٢٣هـ. حضر محمد بن علي عبد الله العطاس بدعوى قال فيها: أن المدعي عليه أصالة ربيع صادق نحلان قد: أذاني في نفسي، وفي أسرتي، وأساء إلى سمعتي، والصق العار بي، كما لحقني منه



سعود بن عبد المحسن: الأمير الفاسد

الضرر في مالي وعملي، حيث أنه إتهمني بأنني قمت بتهديده بالقتل أو قتل أحد أولاده، ومن ثم تسبب بالقبض علي وأخذني من مكان عملي إلى السجن ومكثت به عدة أيام دون علم أهلي عني، ومن ثم أخذتني إلى مستشفى الجانحين بحيلة منه ومكثت فيها أربعة أشهر، وحيث قد فانتنتي الترقية التي إستحققتها من عملي بسبب

الشعب .. الخيار الاستراتيجي للسلطة

شيء يقلل من تعاون السعوديين التام في الحرب على الارهاب (سكنون له عواقب وخيمة على الدولة السعودية).

ومن الغريب أن بوب جراهام من فلوريدا والذي يرأس لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ والتي أصدرت تقريرها في الثاني من فبراير لتقييم أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحت عنوان (الحاجة لاصلاحيات استخباراتية)، نقل عن بعض الفقرات المحجوبة من التقرير الصادر قبل عدة أشهر حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأن الحكومة السعودية تتعاون بشكل فعال في جهود مكافحة الارهاب. ولا ندري لماذا عاد بوب جراهام ونفى ذلك التعاون بناء على شهادة أخرى من لجنة التحقيق والتي ذكرت بأن المسؤولين السعوديين كانوا غير متعاونين وأنهم لم يتصرفوا في الغالب بناء على معلومات تشير إلى تورط مواطنين سعوديين.

من وجهة نظر كثير من السعوديين فإن حكومة بلادهم تسهم بصورة فاعلة في الامتثال للإملاءات الادارية الاميركية، كما يظهر من إغلاق قروء مؤسسات اسلامية مثل رابطة العالم الاسلامي ومؤسسة الحرمين وهكذا أقسام الشؤون الاسلامية في سفاراتها وقنصلياتها في الخارج، اضافة الى وقف أو تخفيض عدد كبير من الجمعيات الخيرية ومراقبة حركة الاموال ومساهماتها، اضافة الى القيود الصارمة المفروضة على البنوك والمصارف المحلية.

إن هذه الاجراءات القوية والصارمة لا يمكن أن تفهم سوى كونها إستجابة عملية لطلب الادارة الاميركية بالتعاون، رغم ما تسببه من ردود أفعال غاضبة أحياناً على المستوى المحلي. وقد يبدو صحيحاً ما ذهب اليه البعض بأن الولايات المتحدة غير مكترثة بموضوع الاصلاح السياسي في السعودية بقدر ما يعينها تأمين أوضاع داخلية تحقق الأمن داخل الولايات المتحدة، وتكفل بقاء المصالح الاستراتيجية في المنطقة الأكثر حيوية واضطراباً في نفس الوقت.

إن الطريقة التي أدارت بها الحكومة الاميركية مشكلتها مع السعودية في موضوع الارهاب ينبّه حكومة بلادنا الى حقيقة جوهرية وهي أن ما يقال عن (تحالف استراتيجي) هو مجرد تسمية تفقد مصداقها على الواقع، فهذا التحالف مشدود الى مصالح منظورة يجنيها أحد المتحالفين أو كليهما، وإذا ما تبدلت هذه المصالح أو تضاربت فإن التحالف يكون عرضة للتصدع والانحيار.

كما قد نبهنا في أعداد سابقة الى أن الحكومة يجب أن تعيد النظر في تحالفها مع الولايات المتحدة وأن تسعى الى بناء تحالف من نوع آخر يستند على التحالف مع الشعب الذي يمثل الخيار الاستراتيجي الحقيقي، فهو وحده الخيار الخالد الذي لا فكاك منه بشرط أن يحسن الحكام التعامل مع تطلعاته وآماله، وهو... أي الشعب - وحده الكفيل بتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للبلاد، فقد عوّلت الحكومة كثيراً وطويلاً على خيار الخارج في تحقيق الاستقرار وربطت نفسها بسلسلة تحالفات واتفاقيات أمنية ودفاعية ولكنها تدرك تماماً بأن تلك التحالفات والاتفاقيات قابلة زائماً للاهتزاز والزوال في حال وجدت الأطراف المشاركة فيها بأن لا مصلحة في الاستمرار.

نأمل أن تعود الحكومة الى شعبها والا تقع ضحية لابتزاز أميركي طويل الأجل، لأن خسارة الشعب يمثل الخسارة الكبرى التي تمنح الغير فرصة للانقضاض عليها، تماماً كما خسّر طاغية بغداد شعبه فسمح لقوات التحالف أن تغزوه في عقر داره... نأمل أن يستوعب الحكام الدرس وأن يسارعوا في إصلاح علاقتهم مع الشعب قبل أن يكونوا من صيد أمس أميركي.

لماذا يتحمل المواطن تكلفة أخطاء حكومته، ولماذا يصل الابتزاز بالادارة الاميركية الى حد تجفيف منابع الثروة الوطنية؟ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحكومة السعودية خاضعة تحت ضغوط أميركية متواصلة بحجة تسديد فاتورة سبتمبر الباهضة، حتى أنها كانت على استعداد لتعويض تكاليف الحرب على العراق من ثروة البلاد النفطية، فقد تحولت أحداث سبتمبر كورقة الجوكر بيد الادارة الاميركية تستعمله وقت الحاجة، وتلمي على الحكومة السعودية شروطها ومطالبها، تارة باسم تورط مواطنيها في الهجمات الانتحارية وأخرى باسم عدم التعاون في الجهود لمكافحة الارهاب، وقائمة الاعذار والتبريرات مفتوحة للادارة الاميركية لتشمل حتى ثقب الاوزون.

لقد نشرت وسائل الاعلام الاجنبية في الثالث من فبراير بأن السعودية قامت باستئجار سبع ناقلات نفط عملاقة من السوق القوية لنقل ١٤.٥ مليون برميل من النفط الخام بشكل عاجل للولايات المتحدة الامريكية، وفي اليوم التالي نشر خبر آخر بأن السعودية أقدمت على خفض جميع خاماتها النفطية للشحنات الى الولايات المتحدة الامريكية لشهر آذار (مارس) بما يتراوح بين ٧٥ سبتا ودولار ونصف، بينما أبقت السعودية أسعار الشحنات الى آسيا واوروپا بلا تغيير. كل ذلك من أجل سد العجز الحاصل في الانتاج المحلي الاميركي وتغطية الزيادة الواقعة في الاستهلاك النفطي في الولايات المتحدة.

ولا يمكن تفسير هذا التذير في الثروة الوطنية سوى كونه جزءاً من لعبة الابتزاز الاميركي، ولا يمكن أيضاً تفسير قبول الحكومة السعودية بهذا الابتزاز سوى الاحساس بالخوف من العقاب، ومهما كان الحال فإن المواطن والوطن يدفعان ثمن هذه اللعبة القذرة بكل المقاييس.

ومن الغريب أن يقابل هذا الكرم البدوي بالمزيد من الاجراءات الصارمة والقوانين الظالمة، وأن يصيب أغلبية الشعب كفلين من عقاب أميركا مرة من النقط وأخرى من القوانين، فاضافة الى خضوع مواطني المملكة السعودية المسافرين الى امريكا للمراقبة الدائمة والتفتيش الشخصي، فقد صدرت قوانين صارمة تضع كل مواطني هذا البلد تحت دائرة الاتهام الأولي.

إصلاح العلاقة مع الشعب

لقد أثبتت الادارة الاميركية من خلال التدابير التي اتخذتها ضد حليفتها الاستراتيجية، أي السعودية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأن المصالح الاستراتيجية الاميركية كانت أقوى من الاسس التي بني عليها التحالف، فقد تصدعت تلك الاساس لحظة تصدع بنيان البرج الأول في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وقد أظهرت الادارة الاميركية بأنها على استعداد للتضحية بحليف استراتيجي شاركها في مشاريعها الكبرى في الحرب الباردة، وما هي تفرض عليه قانون محاسبة أطلق عليه مجلس الشيوخ مشروع (قانون محاسبة السعودية) الذي يدعو لعقوبات ضدها في حال لم تبد تعاوناً مع الولايات المتحدة في حربيها على الارهاب . ثم جاء كتاب (نهاية الشر) لأحد أركان المحافظين الجدد ريتشارد بيرل ليوحه فيه رسالة صارمة وانتهام عام لوس للحكومة السعودية وللجماعات المتشددة فحسب بل يكاد يعمم الحكم على كل مواطني السعودية، وقال بأن (السعوديين جديرون بأن يتبوؤوا مكانهم في محور الشر) وحذر قائلاً بأن أي

قانون أبي نمي

قانون أبي نمي للسادة الاشراف الى ابي نمي بن بركات وذوي أحمد بن هزاع وذوي

عنقا وذوي راجح وذوي شرف بن محمد، المحرر سنة ١١٤٨هـ



الشريف شرف بن عبد المحسن الحسيني البركاتي قائم مقام مكة المكرمة

فلما كانت القوانين والأعراف القديمة للأقداس المستقيمة وقد أختل كثير من الاحوال ومع تغير الأزمنة داخلها الاختلال أجمع كل من الأمرين برقم هذه الاحرف من السادة الاشراف آل أبو نمي بن بركات ذوي أحمد ابن هزاع وذوي عنقه وذوي راجح وذوي شرف ابن محمد وشيخهم مولانا الشريف سعيد الواضعين خطوطهم بهذه الوثيقة المسطورة المرقومة المحررة المتراضين على ما حوته من أعراف سابقة بين الآباء والجدود العاملين بما تضمنته من غير إنكار ولا جحود وذلك على وجه التفصيل فيها سيذكر وهو أن من تعدى على رفيقه وقتله فهو مجنا ومقتول حيث يوجد على جاري العادة ومن عمد بوجه رفيقه في دخله فهو مدفوع حد حياته داعي الوجه وإن مات المحشوم فيوقف الحاشم لورثته خمسة من الخيل وخمس من الركاب وعبيدين فإن امتنع فهو مدفوع ومن تعدى على رفيقه في دبشه عمداً أو أتلفه فهو مربع وإن كان ما يقدر فهو مدفوع حتى يخلص ومن تعدى على غنوة رفيقه عمد بضرب أو أخذ دبش فالدبش والدم حتى (٩) وإن امتنع الخلاص فحقه الدفع وإن (...) فدبش يعرّفه والدم يسوّى، فإن منع لا يخلص قشريف مكة يسوق معاشه تحت الخلاص حتى يخلص ومن أخرج على رفيقه الخروج الفاحش الذي يوجب الفعل فهو مدفوع سنة وبعدها يحشم بفروصين وزلولين فإذا لم يسلم يدفع حتى يخلص ومن أخذ جار رفيقه أو خاطره أو ربيع أخواه أو رفيق جنبه (٩) فهو مدفوع ما عدا

أنه يرد مأخذه بعينه جميعه ويسوق أربع من الخيل الطيبة وأربع من الركاب ومن أخذ خليطة رفيقه فيردها وما تلف منها فمئنا عليه ومن أخذ ربيع أخوا أو قتله فهو مجنا وسقط ومن مشى المماشي الساقطة

ثم صار عليه شيء من الحوادث فلا له علينا واجب ومن أخذ أخوان النموي (٩) وأخوهم معاهم أو وديعة فيؤدي جميع مأخذه ويحشم بفروصين وزلولين إن كان خابروان لم يفعل فهو مدفوع الى أن

يخلص وإن كان غلط فعله بين الجزم ولا عليه بعدها غير الأداء فإن عجز فعلى شريف مكة يسوق معاشه حتى يخلص ومن حشم على رفيقه يعني عاونه فهو مدفوع والوالد مع ولده والولد مع والده فإن فات استعطى (٩) فلحشم نذولين وقرسين وعبيدين وإن كثروا الحشاة أو قلوا فلحشم كل واحد منهم عن نفسه ما ذكر ومن وقف على رفيقه بحضرته في ديشه أو عنوته فهو مدفوع إلى أن يرضى خصمه فإن مات قبل حصول الرضا فيساق الحشم لأولاده من بعده والحشم أربعة من الخيل الطبية وأربع من الركاب الطبية وبندقيين وعبيدين فإن لم يسقها فهو مدفوع حتى تطيب أنفسهم ومن تعوّج (٩) على رفيقه فيبدل على من يستخيره من رفاقته إلى خمسة فإن عيا بالخسة فلمنجي (٩) شريف مكة يدل له فإن عيا بالخسة وشريف مكة فهو مدفوع هذا في حال الرفاقة فيما بينهم وأما ما يصدر من شيخهم على أحد من رفاقته على طريق التعدي كما سبق في بيت عبد العزيز بن زين العابدين وبيت ذوي حمود بن عبد الله الواقعة المعروفة في بيت عبد العزيز وبيت ذوي حمود الواقعة المعروفة فالحشم فيها على شريف مكة خمسين من الخيل طبية ومية وعشرون ناقة وخمسين عبد على هذي الوثيقة من آل بو نمي ويعمل عليها ونحن وشيخنا من دونه وحسبنا الله ونعم الوكيل حرر يوم سلخ ربيع آخر سنة ١١٤٨ وقد توانقوا وتوافقوا جميعهم كبير وصغير لا خروج عن ما حوته هذه الوثيقة فيما قلّ وجل ومن لا يوافق عليها فليس مناّ والاعتماد على الله سبحانه ما نسب في باطن وثيقة آل أبو نمي أهل القانون القديم وسيدنا صحيح من دون ابن شوى (٩) ما له علينا قانون وكتبه عبد الكريم بن عبد المعين عنه وعن ذوي حمود بن عبد الله ما ينسب بباطنها صحيح وقد التزمت ما فيها للواضعين خطوطهم وأنا منهم دون من يستنكرها ولهم على ذلك وجهي وعهد الله من الخلل وكتبه الشريف مساعد بن سعيد والشريف أحمد بن سعيد.

[illegible]

القيم الدينية والتحديث في السعودية

انطباعاً وكأنه يعيش خارج التاريخ، فليس له من تعليق على حدث معاصر خارج محيطه، بل يناقش قضايا فقهية سبق بحثها وصدرت فيها إجابات حاسمة قبل مولده بقرن عديدة(٦).

لقد لعبت الظروف التاريخية والاجتماعية دوراً هاماً في التمهيد لنجاح الدولة السعودية، ولكن هذه الدولة شهدت نزعتين متقابلتين: الاحتفاظ وصيانة القيم الدينية، كجزء من التزام آل سعود بالإسلام ومقتضى التحالف مع العلماء والنزعة الأخرى تتمثل في تبني برامج التحديث كخيار حيوي للدولة. في هذه المقالة سنقوم بإختبار المسعى السعودي للمحافظة على التوازن الدقيق بين القيم الدينية والتحديث.

إن العلاقة الوثيقة بين العرش السعودي وعلماء الدين مثلت واحدة من أهم السمات في التاريخ السعودي المعاصر. ومنذ سقوط الرياض عام ١٩٠٢، بدأ عبد العزيز بإحياء التحالف التقليدي مع العلماء، وأبدى حماسة عالية لمناصرة المعتقدات الوهابية، مما أضفى على حركته معنى دينياً كما نجح في استيعاب موجة من الانصار. وهنا يحقق الخطاب الديني تطلعا سياسياً هاماً، كما يلتقي الزمنى بالديني بما يسوغ تشكيل الجيش العقائدي لابن سعود، أي الإخوان عام ١٩١٢(٧). فقد أنشأ ابن سعود هذا الشيع، كما يصفه روبرت ليسي(٨) لاشغال التعصب الديني وتعبئة الحماسة الجامحة نحو الغزو والفتح لتحقيق تطلعاته السياسية. وعلى أية حال فقد لحظ عبد العزيز لاحقاً مؤشر التهديد الذي يخلقه الإخوان ضد حكمه، ولذلك قرر التخلص منهم مرة واحدة وللأبد. إن ممكن الخلاف بين قيادات الإخوان وابن سعود هو تباين المصالح والاهداف المتضاربة بين الجانبين، فقد زعم الإخوان بان رسالتهم هو نشر الاسلام في العالم، وهي رسالة لم تكن مدرجة في الاجندة السياسية لابن سعود، وخلافاً للجهاد الوهابي - السعودي في القرنين الماضيين فإن الحملات العسكرية التي قادها ابن سعود لم تستهدف نشر الوهابية ولكن إعادة تأسيس سلطة آل سعود(٩). وعوضاً عن ذلك، فإن المهمة الوحيدة لدى الإخوان كانت هي استعادة حكمهم الشرعية التي جرى تقويضها على يد ابن سعود، الذي أصبح في نظر الإخوان مجرد (طالب ملك، وموالي وشريك للكفار في أعمالهم)(١٠). إن الخلاف المتنامي بين الإخوان وعبد العزيز تزامن مع إدخال التكنولوجيا والتعليم الحديث والذي عارضه الإخوان بشدة على أساس مفهوم البعثة، وهي كما يعرفها الشيخ ابن عبد الوهاب بأنه الاعتقاد أو العمل غير القائم على القرآن أو الحديث أو سابقة من الصحابة(١١). وعليه، فقد عمل عبد العزيز من أجل مقاومة التزمت الديني لدى الإخوان من خلال صهرهم في المجتمع الحديث، فيما واجه من بقي منهم بالسلاح في معركة السبلة في ٣٠ مايو ١٩٢٩، بدعم عسكري ومالي بريطاني بناء على اتفاقية الحماية الموقعة عام ١٩١٥(١٢). وحقيقة الأمر، أن الإخوان كقوة عسكرية ومصدر للمشروعية باتوا غير صالحين بعد اعلان قيام الدولة، بمعنى أن الجهاد كمنوع وحافز للنشاطات العسكرية التي كان يقوم بها الإخوان أصبحت ذات مفعول عكسي ومتعارض مع شروط ومبادئ وأهداف الدولة. وقد أدرك ابن سعود في مرحلة مبكرة متطلبات وشروط استقرار المملكة، ولذلك سعى إلى المحافظة على توازن دقيق بين التقاليد القبلية والتأثير الديني وهيمنة العائلة المالكة، ومتطلبات التحديث. وقد رأى ابن سعود أن هذه العناصر متنافرة يجب توظيفها لخدمة أولوية كبرى وهي نشأة مملكة موحدة ومركزة.

وعلى أية حال، فإن مشكلة مستقبل الدولة تنبع من التناقضات بين

(السيف والقرآن هما كل ما أمك)(١) كلمة للملك عبد العزيز (١٨٨٠ - ١٩٥٣) مؤسس المملكة السعودية يلخص فيها أسس

التحالف التاريخي الذي تم عام ١٧٤٤ بين الأمير محمد بن سعود (توفي ١٧٦٥) والشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩١). بالنسبة لكثير من العلماء فإن الملك عبد العزيز جسد تطلع السلف الصالح والفقهاء العدول في المدرسة الحنبلية الذين نظروا لدولة قائمة على أساس تحكيم الشريعة كما تطلع إليها شيخ الاسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨) في كتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) والشيخ ابن قيمه الجوزية (٦٩١ - ٧٥١) في (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية). فالانجاز السياسي غير العادي لابن سعود قد استحوذ على إهتمام خاص لدى علماء الدين خارج الجزيرة العربية، وهذا ما دفع عالماً متنوراً مثل الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) إلى الاعتقاد بأن عبد العزيز هو الحاكم الذي حافظ وعزز المبادئ الجوهرية للسنة بعد الخلفاء الراشدين الأربعة.

لقد نظرت سلالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى السيف باعتباره رمزاً للسلطة الزمنية متمثلة في الحكم السعودي، والذي به يمكن الاستعانة على نشر تعاليم ومعتقدات المذهب الوهابي في المناطق الملحقة بمرکز سلطة ابن سعود داخل الجزيرة العربية. في المقابل، ناضل ابن سعود من أجل تدشين سلطة مركزية موحدة ما دفعه لتوظيف حليفه الديني لتوفير مصدر صلب للمشروعية. وهذه المصلحة المتبادلة تطلبت درجة محددة من تقاسم السلطة لجهة تحقيق تطلعات مشتركة من منطلقين مختلفين. وهذا بدوره تطلب درجة عالية من الانسجام بين المؤسستين الدينية والسياسية، وفي نفس الوقت الاتفاق على وضع السلطة الزمنية في يد آل سعود، في مقابل منح عائلة آل الشيخ سلطة على الشؤون الدينية(٢).

هذا التمايز الدقيق بين السلطتين الزمنية والدينية يتم تحديده في ضوء التقاليد التاريخية والدينية. فقد عرف عن المدرسة الحنبلية مناصرتها شبه المطلقة لمفهوم طاعة الأمير ومعارضته أي شكل من النشاط السياسي الذي يقود إلى الفتنة والانقسام داخل جماعة المسلمين(٣)، وتحتصر هذه المدرسة دور العلماء في الشورى وتقديم النصح للحاكم بناء على حديث نبوي (الدين النصيحة).

ولذلك، فإن المدرسة الحنبلية التقليدية تعد الأكثر تسامحاً إزاء الحكام بين باقي المذاهب الإسلامية الأخرى. وعليه يعمل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وانصاره إلى التوافق مع السلطة الزمنية طالما بقيت متصالحة مع أهل الدين. وبدرجة متساوية أيضاً، فإن العلماء يغضون الطرف عن أتمام الحاكم ما لم يأت بخطر بواح بحسب مليات الشريعة ونصوصها.

وأمكن القول كنتيجة فإن ابن سعود أفاد من المدرسة الحنبلية من أجل الحصول على وصفة الشرعية دونما أضرار، وهواجس، أو مقابل. والسبب في ذلك، أن الوهابية إلى جانب كونها تمثل المذهب الغالب في نجد، فإنها كانت تمثل أيضاً حركة دينية طهرانية منزوعة المضمون السياسي، فالمسعى المركزي لهذه الحركة هو (تطهير الاعتقاد وإعادة إحياء مفهوم التوحيد في صورته الصارمة، وعبادة الله وحده)(٤). يعتقد نقاد وعلماء المدرسة الوهابية بأن التصعة عشر كتاباً التي صنفها الشيخ محمد بن الوهاب لا تشمل على فكر سياسي كما لا تتعامل مع القضايا المعاصرة، على خلاف ما كان عليه محمد علي باشا الذي كان يعيش في نفس الفترة(٥). وبحسب جلال كنف في كتابه (السعوديون والحد الاسلامي) فإن قراءة في كتب محمد بن عبد الوهاب ومنشورته (تعطي



عبد العزيز: التحالف مع الوهابية

وتعقيدات إدارة السلطة المتطورة (١٨)، ولذلك دشن أول مجلس للشورى إنطلاقاً من منطقة الحجاز وذلك في ٢١ يناير ١٩٢٥، وكان يفترض أن يأخذ شكل السلطة التشريعية. واعتراضاً بأهمية التجربة الإدارية الثرية في الحجاز، فقد أفاد عبد العزيز من التقاليد البيروقراطية في الحجاز من أجل إرساء قاعدة المؤسسة للدولة، والحقيقة أن التجربة الإدارية المتطورة في الحجاز قد شهدت انتكاسة منذ احتلاله من قبل قوات ابن سعود الأمر الذي أدى إلى ارتكاس مؤسساتها الإدارية والثقافية، والذي أدى لاحقاً إلى ما يشبه الطمس للشخصية التاريخية، والهوية الاجتماعية والثقافية لهذه المنطقة. وبالنسبة للمجتمع الحجازي، فإن الخسارة كانت فادحة منذ أن قررت العائلة المالكة نقل المؤسسات الحكومية من الساحل إلى الداخل أي من الحجاز إلى نجد في عهد الملك فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥).

وفي الحديث عن المرحلة الثانية فيمكن القول بأنه على الرغم من أن التنبؤات التي قدمها عدد من المراقبين الأجانب والمستشارين والخبراء حول انهيار مملكة آل سعود في مطلع الثلاثينيات (١٩)، فإن الملوك اللاحقين قد ورثوا مملكة شبه مستقرة، ولكن غير منظمة. إن أحد أهم الصلاحيات الرئيسية لهذه المرحلة كان تأسيس أجهزة الدولة، بفعل تخصيص مبالغ ضخمة من عائدات النفط في برامج التحديث. ولعل من المفيد الإشارة إلى أنه بعد خمسين عاماً من الحكم المطلق (١٩٠٢ - ١٩٥٣) وافق عبد العزيز قبل أسابيع من موته على إنشاء مجلس الوزراء، وكان بنو بني الخضر تمهيد السبيل لأبنائه البالغ عددهم ٤٦ أميراً للإمساك بزمam السلطة. فقد نصّ الأمر الملكي القاضي بإنشاء المجلس على تعيين سعود رئيساً لمجلس الوزراء. وعلى أية حال، فإن إنشاء مجلس الوزراء قدّر له البقاء كقضية نظرية فحسب إلى وفاة الملك عبد العزيز.

وفي مارس ١٩٥٤ أحيأ الملك سعود العمل بمجلس الوزراء على أساس نظام جديد، كما وضع نظاماً جديداً لمجلس العائلة المالكة (الديوان)، وعيّن سعود ولي عهده فيصل رئيساً لمجلس الوزراء. ومن الناحية الفعلية كان تشكيل مجلس الوزراء قد أدى إلى سحب السلطة التشريعية من مجلس الشورى القديم، والذي كان مؤلفاً من العلماء، والتجار، وزعماء القبائل. وقد احتسب مجلس الوزراء على أنه تدشين لمرحلة جديدة من التطور في

التطرف الديني وسيرورة الدولة. ينقل حافظ وهبة المستشار المصري في مكتب الخارجية لدى ابن سعود منذ عام ١٩٢٢ تفاصيل دقيقة عن احتجاج العلماء في يونيو ١٩٣٠ بشأن منحه إدارة التعليم في مكة كونه يشتمل على تعليم الفن، واللغات الأجنبية، والجغرافية والتي تحتوي على مادة حول دوران الأرض. وفي محاولة منه لإقناع المعارضين قام وهبه بتقديم شرح للعلماء حول أهمية هذه الموضوعات من منظور ديني. وقد اعترض أحد العلماء على مادة الجغرافيا كونها تشتمل على فرضيات حول دوران الأرض وتتحدث عن النجوم والكواكب التي اختلقها الفلاسفة الإغريق وقد أنكرها السلف (١٣). وبخلاف ما كان عليه الحال عام ١٩٢١ حين رضخ عبد العزيز لحليفه الديني وأوقف استعمال اللاسلكي في مراسلته مع المناطق الأخرى في الحجاز (١٤)، فقد قرر في هذه المرحلة تعزيز حكمه باستعمال دور متوازن ولكنه فاعل من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تقدم الدولة. وقد واجه تحديات جسيمة عاجلها تارة بالافتقار الودي أو بعدم الاكتراث أو بالتعويض في مواقع لا تشكل خسارة بالنسبة له وتسترضي حليفه الديني. فحين شكى علماء نجد لعبد العزيز حول الاحتفال بالعيد النبوي الذي يقام في الحجاز أصدر عبد العزيز أمراً بحظر الاحتفال بهذه المناسبة، ولكن حين برید كسب المناظرة فإنه يفعل (١٥).

في ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقّع وزير مالية ابن سعود عبد الله سليمان إتفاقية مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) بناء على أمر ملكي، وقد منحت هذه الاتفاقية شركة سوكال امتياز التنقيب وتطوير النفط في البلاد. وقد عارض العلماء بشدة هذه الاتفاقية كونها تؤدي إلى فتح الأبواب أمام الكفار للاقامة في جزيرة العرب، كما ستؤدي إلى فساد اخلاقي بادخال المسكر والصور الخلية وغيرها من وسائل الشيطان. ولكن عبد العزيز تجاوز الاحتجاج بطريقة حازقة وعدم اكتراث (١٦). ولكن الجدل الحقيقي هو أن عبد العزيز تمكن من تكيف سياساته لشروط التحديث مع احتفاظه بدرجة التزام معينة بأحكام الشريعة وبالعلاقة مع العلماء وبصورة عامة، وجد ابن سعود والملوك من بعده أنفسهم في مواجهة قوتين فاعلتين: علماء نجد الذي يتسمكون بقوة بالتعاليم الوهابية التقليدية المتعارضة مع الابتكارات الحديثة (أي البدع)، والقوة الأخرى هي تيار التحديث بما هو قوة ضرورية للنظام الحاكم.

الدولة السعودية الحديثة؛ وبداية التحدي

إن التاريخ السياسي للدولة السعودية يلفت إلى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة عبد العزيز والتي رهنّت الدولة إلى الملكية القبلية المطلقة، حيث حكم ابن سعود البلاد بوصفه زعيم قبيلة، فكان هو كل شيء في الدولة، إذ لم يكن أخوانه أو أبناءه أو وزراؤه وأمراء المناطق أو أي شخص آخر قادراً على القيام بعمل أو مبادرة دون مشورته، فكل القرارات لا بد أن تحظى بموافقة أو أنها ستهدم في الريح (١٧). الثانية مرحلة ما بعد عبد العزيز، والتي بات فيها ولي الملك، بالرغم من تمتعه بسلطة غير محدودة، التمسك بالاجتماع داخل العائلة المالكة، ومراعاة التوازنات بين الاجنحة اضافة إلى حساب التطورات الجديدة وتحديات الاتجاه التحديثي في البلاد.

في المرحلة الأولى الواقعة بين (١٩٣٢ - ١٩٥٣) فإن النظام السياسي السعودي يعتمد بشكل أساسي على أدوات دبلوماسية كلاسيكية، وغالباً ما تكون قائمة على جهود شخصية أكثر من كونها مؤسسات ذات هيكل تنظيمي معروفة. وخلال الفترة ما بين سقوط الرياض عام ١٩٠٢ واحتلال جدة عام ١٩٢٥، فلم تكن هناك أي دوائر وزارية في البلاد، ما خلا ديوان الشيوخ الذي يرأسه الملك عبد العزيز وكان يدير منفرد شؤون الدولة، وكان الاساس لتشكيل الجهاز الوزاري.

إن وضعية كهذه تعود إلى هيمنة القيادة الكارزمية لابن سعود الذي ألغى الحاجة إلى جهاز اداري فاعل ومؤسسي للدولة. فقد كان مهتماً بدعم كافة جهود بناء مملكة مركزية موحدة. فالحجاز، على سبيل المثال، كان منطلقاً لمأسسة الدولة بفعل التقاليد السياسية والإدارية والاجتماعية السائدة فيه. فقد ورث ابن سعود النظام الإداري المعدل الشريف حسين

النظام السياسي السعودي (٢٠). إن ما يمكن وصفه نقطة بداية انتكاسة الدور التقليدي للعلماء كان في السلطة الهائلة التي تم منحها لمجلس الوزراء وبحسب المادة ١٨ من نظام المجلس، فإن مجلس الوزراء يشرف على السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية، وكافة الشؤون العامة للدولة، كما يشرف على تنفيذ هذه السياسات، ويملك سلطات تنظيمية وتنفيذية وإدارية ويشرف على الشؤون المالية والشؤون والمصالح الوزارية، ويأخذ الإجراءات الضرورية في هذه الأصعدة، وأن صلاحية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يجب أن تحظى بموافقة المجلس، كما أن القرارات التي يصدرها المجلس لا يجب حظرها باستثناء حالات تتطلب أمراً ملكياً (٢١).

لاحقاً للقول بأن الدولة السعودية الحديثة بدأت من الناحية القبلية من منتصف الستينيات، أي منذ اعتلاء فيصل العرش. ففي عهده أخذ الجهاز الوزاري شكلاً محدداً، كما تم إنشاء المؤسسات التي تمنح التكنوقراط القدرة على قيادة سفينة الدولة. وفي عام ١٩٦٥ أصبح ٦ من التكنوقراط وزراء من بين ١٤ وزيراً فيما ارتفع العدد سنة ١٩٧٥ إلى ١٤ من أصل ٢٥ وزيراً، وفي عام ١٩٨٢ أصبح عدد الوزراء التكنوقراط ١٦ من أصل ٢٧ وزيراً، فيما تناقصت حصة آل الشيخ والمؤسسة الدينية بصورة عامة في الجهاز الإداري للدولة بحيث احتفظوا بثلاثة مناصب وزارية.

وكمحصلة يمكن القول بأن الستينيات مثلت نقطة تحول في تاريخ الدولة السعودية، كونها شهدت تحولاً بنهيوياً هاماً. وقد كان انتشار التعليم الحديث قد ساهم في تهئية أرضية لنوع من علمنة الأجهزة الحكومية، وقد لعبت الغفوة القومية والقياد الوطني دوراً في الدفع باتجاه التحرر من التقاليد الدينية المحافظة، وبدأت الدولة تعمل بفعل النزعة القومية المتصاعدة إلى التحديث والتي أدت إلى كبح تأثيرات جهود العلماء من أجل إدامة النزعة الدينية المحافظة ومقاومة تأثير المتغيرات الجديدة. ففي يوليو ١٩٦٥ لقي أحد أفراد العائلة المالكة ويدعى خالد بن مساعد حتفه خلال اضطرابات أعقبت تدشين محطة للتلفزيون في كل من الرياض وجدة، وكان الأمير أحد المعارضين لبث التلفزيون بوحى من القيم الدينية. إن ذلك يشير بوضوح إلى أن العائلة المالكة خضعت لضغط العصر الجديد وبدأت في شن حملات ضد المعارضة الدينية، المتمثلة في العلماء والقياد الوهابي المحافظ.

العلماء والتحديث: المناظرة الوهابية

بصورة عامة يمكن القول بأن سلطة العلماء قد جرى تأطيرها في مجالين رئيسيين: القضاء والتعليم، ومن الناحية التاريخية فإن دور العلماء كان محصوراً بصورة أساسية في مجال القضاء (٢٢). فقد كان العلماء يراولون منصب القاضي، باعتبار أن القضاء مجال امتياز للفقهاء ومن ثم مجال عمل العلماء. وحين فرض عبد العزيز سيطرته على مناطق عديدة من الجزيرة العربية، كان هناك ثلاثة أنظمة قضائية: الأولى في الحجاز حيث كان هناك نظام قضائي متطور يتم العمل به جنباً إلى جنب الإصلاحات التشريعية التي أدخلها العثمانيون على النظام القضائي في الامبراطورية في السنوات: ١٨٣٩، ١٨٥٦، ١٨٧٦، وقد حظيت الإصلاحات القانونية تلك باعتراف المحاكم الحجازية. والثاني كان النظام القضائي في المنطقة الشرقية خلال العهد العثماني إلى جانب الأحكام القضائية التي كانت جارية في كل من المحاكم السننية المالكية والشيوعية الجعفرية. والثالث كان في نجد حيث لم يكن فيها نظام قضائي موطن تنظيمياً وإنما كان يعتمد بدرجة أساسية على الاعراف والسوابق القضائية (٢٣). وتقليدياً، فإن زعيم القبيلة في نجد يملك سلطة معنوية ومادية لمزاولة دور القاضي، وفي بعض الحالات يقوم زعيم القبيلة بتعيين قاض فيما يتولى هو الإشراف على تنفيذ الأحكام.

بعد قيام المملكة السعودية تم تعطيل كافة الأنظمة القضائية بناء على أمر ملكي صدر عام ١٩٢٧ بقضي بتوحيد النظام القضائي وتنظيم عمل المحاكم. وقد نصت المواد الأربع والعشرون الواردة في الأمر الملكي

على نظام تشكيلات المحاكم الشرعية (٢٤). وأن النظام القضائي يجب أن يستند على الأحكام الشرعية كما وردت في الفقه الحنبلي. كما نصّ المر الملكي على أن كل السوابق القضائية الواردة في تراث الفقه الحنبلي يجب تطبيقها حرفياً في المحاكم. وقد تمت المصادقة على هذا المرسوم في تاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٧ هـ. وقد منحت التعليمات الجديدة للسلطة مطلقة في الموافقة على كافة الأحكام الصادرة عن المحاكم (٢٥). وعلى أية حال، فإن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة بفعل عامل الثروة النفطية والحاجة إلى تشريعات جديدة تتعامل مع تلك التغييرات أدت إلى تطوير النظام القضائي. ففي عام ١٩٣١ كان المرسوم الخاص بالتنظيم التجاري قد صدر وكان مشابهاً إلى حد كبير مع الأنظمة الحديثة. وفي وقت لاحق صدر عدد من المراسيم الملكية بخصوص القوانين الخاصة بالعلاقات التجارية، وأنظمة البنوك، وحقوق الطبع والنشر، والجسدية، وأنظمة الضرائب، والمؤسسات الصحافية، والجيش السعودي، والعلاقات الدولية. وقد منحت هذه الأنظمة والتعليمات الحكومة والملك سلطة تشريعية واسعة وأدت بصورة تلقائية إلى تقليص سلطة العلماء.

وقد قاوم الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (توفي ١٩٦٩) والذي كان المفتي العام للبلاد في عهد الملك فيصل والشخصية الأكثر نفوذاً في عائلة آل الشيخ قاوم محاولات العائلة المالكة للرامية إلى تقليص سلطة العلماء في المجال القضائي. وقد عبر عن احتجاجه مراراً على القوانين الجديدة كونها غير صادرة عن اللجنة الشرعية أي العلماء. وقد أصدر فتوى يذم فيها عن موقع العلماء، كما يؤكد على ارتباط الشعيرة بالشرعية وأن تطبيق الشرعية بدون تدخل من قوانين أخرى يتكامل مع عبادة الله وحده، وأن مضمون توحيد الله ونبوة محمد تتطلب توحيد العبادة لله وحده ولا يشرك به شيء. وهذا يعني الالتزام بالأحكام التي أنزلت على محمد صلى الله عليه وسلم فالسيف إنما شهور لتحقيق هذه الغاية وأن يستعمل في حال التفرق (٢٦). وقد حذر الشيخ إبراهيم العائلة المالكة من إدخال القوانين المتعارضة مع الشرعية أو التي لم تحظ بقبول العلماء، كما نبّه العائلة المالكة إلى أن مثل هذه التجاوزات لدور العلماء قد يؤدي إلى الثورة ضد الحاكم (٢٧). وقد عزز الشيخ إبراهيم والعلماء الكبار في الجهاز القضائي عن رفضهم لكثير من القوانين والأحكام المخالفة للشرعية مثل: تعايش واستعمال الخمرات، وعائدات التبغ، والمعاملات التجارية الخاصة بأدوات الموسيقى، والرخص التجارية، ونظام العمل.

في مواجهة السلطة المتنامية للشيخ محمد بن إبراهيم، قام الملك فيصل بتأسيس وزارة العدل عام ١٩٦٢، وهي خطوة وصفت بأنها محاولة من قبل الحكومة لاضعاف سلطة العلماء (٢٨). وبعد وفاة المفتي العام الشيخ محمد بن إبراهيم عام ١٩٧٠ أصدر الملك فيصل مرسوماً ينص إلى إلغاء منصب المفتي العام وتشكيل هيئة كبار العلماء المؤلفة من سبعة عشر عضواً متحدرين من مناطق مختلفة، بينهم عضو من آل الشيخ بالإضافة إلى أعضاء من الحجاز وآخرين من أصول موريتانية ومصرية (٢٩).

وهكذا يظهر بأن منذ تسلّم الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٣ قام بإرساء أساس الفصل بين نظامين قضائيين: القضاء المدني، والقضاء الشرعي. وفي عام ١٩٧٠ صدر نظام قضائي جديد مكون من ١٠٢ مادة، وبالرغم من كون النظام أكد على استقلالية القضاء والمحاكم إلا أنه أدخل تغييرات جوهرية عليه بحيث يتسجم مع سياسات الدولة وأهدافها. وحسب النظام المحاكمي، المجلس الأعلى للقضاء، ومحاكم التمييز، والمحاكم العامة، والمحاكم الخاصة. وبالرغم من حقيقة أن نصوص النظام الجديد لا تفصّل عن طبيعة صلاحيات هذه المحاكم، غير أنه وصف باعتباره نوعاً من انتهاك للسيادة التقليدية لمجال عمل العلماء، وتبرير ذلك أن التنظيم القضائي الجديد يراعي النظر في بعض القضايا التي لم ترد في الشرعية وبحسب عامل الزمن والمصلحة العامة في تطبيق الأحكام. وهكذا، فإن ظهور تشكيلات قضائية مستقلة تتعامل مع قضايا وحقوق مختلفة قد أدى تدريجياً إلى تقليص دور المحاكم الشرعية (٣٠).

في تسليط الضوء على مجال التعليم يلزم القول بأن هناك ثلاث



فيصل: ضبط المؤسسة الدينية بالتحديث

مراكز لتجنيد الاتباع والمعارضين للنظام الحاكم كما في مثال حركة جيهيمان العتيبي والمجموعات المتطرفة التي نشأت لاحقاً. فبالرغم من أن ابن سعود كان رجل دولة وأن مهمته كانت حشد الانصار خلف مشروع الدولة التي كان يتطلع الى تشييد أركانها، وهذا ما دفعه لتجنيد المطوعين والعلماء لحفظ النظام الآن هذه الآداة أصبحت في حالات عديدة خطيرة الى حد الخروج عن الخطة المرسومة لها. وللتفصيل نذكر هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر منذ انشائها عام ١٩٣٠ المتزامنة مع تشكيل قوات الشرطة والمراقبة العامة. فبالرغم من قصر ابن سعود مهمتها على الدعوة الى الصلاة والالتزام بالاخلاق في الاسواق العامة الا أن هذه المهمة تجاوزت الحدود المقررة لها لاحقاً بحيث باتت أيدي رجال الهيئة شبه مطلقة. وقد أصدر الملك فيصل مرسوماً ملكياً في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٧١ من أجل تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة وزراء ورئيس هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل تنظيم مهام اللجنة. ولكن تزايد عدد المخالفات التي جرت من قبل رجال الهيئة أثبت فشل اللجنة. ويتذكر كثيرون المشكلة التي سببها رجال الهيئة مع وولي العهد المغربي عام ١٩٧٥ الذي كان في مصيف الطائف، حين أجبره رجال الهيئة على حلق شعره. والحادثة الأخرى جرت مع زوجة الرئيس الليبي معمر القذافي، التي كانت في زيارة الى السعودية وتوجت في سوق البطحاء في الرياض عام ١٩٧٩، حيث أمرها رجال الهيئة بارتداء الحجاب بحسب الطريقة المعمول بها في نجد، حيث أدى ذلك الى أزمة دبلوماسية بين البلدين. كما يتذكر كثيرون ما جرى بعد وصول القوات الدولية الى الأراضي السعودية في سبتمبر عام ١٩٩٠ حيث أثار منظر الجنود الاميركيات وهن يجبن الاسواق والشوارع في المنطقة الشرقية بلباس غير محتشم حفيظة رجال الهيئة الذين اعتبروا هذه المناظر بأنها مخالفات سافرة للقيم والتقاليد الدينية والاجتماعية في المملكة. وقد سجلت حالات تصادم بين رجال الهيئة والجنود الأجانب خلال السنة شهر التي قضوها في السعودية. وفي رد فعل مفاجئ أصدر الملك فهد

مراحل تحول يمكن تقسيمها زمنياً على النحو التالي: ١٩٢٧ - ١٩٥٣، وهي مرحلة تجاذب بين الاصالة والحداثة، والتي عبرت عن نفسها في النزاع بين التعليم التقليدي والتعليم الحديث. وقد ناضل العلماء من أجل مقاومة النظريات الحديثة التي وردت في منهج التعليم مثل نظرية دارون في التطور، ودوران الأرض، وتعلم لغات الكفار، والفن، والجغرافيا ونظرية الخطوط المتوازية على أساس أن هذه الخطوط بحسب العلماء قد تلتقي بمشيئة الله. وفي رد فعل نجح العلماء عام ١٩٤٩ في تأسيس أول كلية دينية في مكة المكرمة، ويقوم منهجها على تدريس القرآن الكريم والسنة النبوية، واللغة العربية، والتاريخ والأدب. وفي عام ١٩٥٤ فتحت كلية اللغة العربية أبوابها، وتحولت في العام التالي الى مركز لتدريب القضاة والمعلمين. ويرجع كثير من علماء الدين في نجد إنتشار المدارس والكليات والجامعات الدينية الى دور الشيخ محمد بن ابراهيم (٣١).

في المرحلة الثانية (١٩٥٤ - ١٩٧٥) توسع مجال التعليم الحديث وشمل الى جانب المناطق الحضرية المناطق القروية. إن أهم ميزة لهذه المرحلة هو تشكيل وزارة خاصة بالتعليم عام ١٩٥٤، والتي اعتبرت مؤشر تهديد قاد الى تخفيض الدور التقليدي للعلماء وسيادتهم في هذا الحقل الحيوي. ويمكن القول بأن هذه المرحلة، ومنذ تأسيس أول جامعة حديثة في الرياض عام ١٩٥٧، شهدت تراجعاً في التعليم الديني والذي أصبح الاقبال عليه مقتصرأ على بعض العوائل الدينية أو المحافظة في نجد، فيما نجح كثير من المؤسسات مثل (أرامكو، والجيش السعودي) في تشجيع التعليم الحديث من أجل تنمية الكفاءات لدى موظفيها واعداد أفراد مؤهلين لمزاولة المهام المطلوبة في ادارة المنشآت المدنية والعسكرية. يضاف الى ذلك الدور الذي لعبته زوجة الملك فيصل عفت التي نجحت في اقناعه بأهمية تعليم البنات، حيث تم افتتاح أول مدرسة للبنات عام ١٩٦٠. ومن أجل ارضاء العلماء الذين عارضوا هذه الخطوة قام الملك فيصل بتعيين عالم دين للإشراف على (الإدارة العامة لتعليم البنات). وبالرغم من القيود الصارمة المفروضة على تعليم البنات فإن الإحصاءات الرسمية تشير الى تطوّر هائل حدث خلال فترة وجيزة. ففي العام ١٩٦٠ - ١٩٦١ كان هناك خمس عشرة مدرسة ابتدائية للبنات، وفي عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ارتفع العدد الى ٢٢٠ مدرسة، ومنذ عام ١٩٧٤ بدأ تعليم البنات على نطاق واسع في أعقاب الزيادة المفاجئة في موارد الدولة بعد ارتفاع أسعار النفط، حيث بدأت الدولة بتنفيذ برامج التنمية بما يشمل مجال التعليم.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت منذ عام ١٩٧٤، وبناء على تقرير صادر في مارس ١٩٩٢، فإن أكثر من ٤٩٧٢ مدرسة ابتدائية، و١٩٠٣ مدرسة متوسطة، و٣٤٤ مدرسة ثانوية، و٢٤ كلية لتأهيل المعلمين، و٣٨ مركزاً للتعليم الخاص (٣٢)، إضافة الى ٧ جامعات و٦٦ كلية و١٠ كليات للبنات. في المقابل، بدأت المؤسسة الدينية في نجد بالافصح عن رغبتها في مزاولة نفوذ مباشر على التعليم الحديث. وقد طالبوا بتعليق مناهج المدارس الحديثة بمواد دينية، كما طالبوا بإنشاء مدارس دينية من أجل مقاومة تأثير المدارس الحديثة، وهكذا جامعات دينية مقابل الجامعات الحديثة. فمن بين سبع جامعات هناك ثلاث منها تعتبر جامعات دينية إضافة الى عشرات الكليات والمدارس والمعاهد الدينية. ولعل من المفيد الإشارة الى أن ثمة أدلة ساعدت العلماء في إيصال مطالبهم واحتجاجهم متمثلة في (ديوان المظالم) عام ١٩٥٥. فقد سيطر العلماء على إدارة الديوان واستعملوه كقناة رسمية للتعبير عن مواقفهم عام ١٩٦٠ ونجحوا من خلاله في انشاء كثير من المؤسسات الدينية.

ويمكن المجادلة بأن المشهد الاجتماعي - الديني في نجد يخفي وراءه أهدافاً سياسية محددة، فمن جهة يعكس إنشاء مجموعة مدارس وجامعات دينية التزام العائلة المالكة بالقيم الدينية، ومن جهة ثانية يساهم ذلك في تعزيز أركان السلطة، ويؤكد سيادتها على البلاد. فقد بات واضحاً بأن العائلة المالكة أفاضت من المجتمع الديني في نجد من أجل مواجهة خصوم الدولة. ولكن في المقابل، يعتقد كثير من المراقبين بأن المراكز الدينية هي سيف ذو حدين، فهي قابلة لأن تتحول الى بؤر للتطرف التي قد تهدد استقرار الدولة نفسها، وقد تتحول في بعض الحالات الى

مرسوماً في ديسمبر ١٩٩٠ بإقالة رئيس الهيئة وتعيين عبد العزيز السعيد المتخرج من جامعة الأزهر بدلاً عنه. وفي مقابلة أجرتها جريدة الرياض في الثالث عشر من جمادى الثانية سنة ١٤١١هـ، أقر السعيد بإرتكاب رجال الهيئة مخالفاً للهمة الموكلة بهم. وكان ينظر كثيرون إلى تعيين السعيد باعتباره مؤشراً قوياً على التغيير الجوهري في نشاطات الهيئة تحت إدارة شخصية غير متحدر من المجتمع الديني السلفي. وبالرغم من أن دور الهيئة وحضورها الاجتماعي قد تقلص في تلك الفترة إلا أن ثمة شكاوى عديدة تحدثت عن اختراقات سافرة قام بها رجال الهيئة للخصوصية كما في اقتحام المنازل والممتلكات الخاصة، ومباني السفارات، والمواقع السكنية للعمال الأجانب، إضافة إلى إجراءات صارمة يتبعها رجال الهيئة في إجبار السواطين على الالتزام بالطقوس الدينية. وعلى أية حال، فإن ثمة أغراض غير معلنة تحققها مثل هذه الحوادث، فهي تستبطن عنصراً حيوياً للحكم السعودي ومشروعيته الدينية.

العلماء والدور السياسي

من منظور العائلة المالكة التقليدية فإن العلماء يجب أن يتأوا بأنفسهم عن ممارسة أي نشاط سياسي وأن يقصروا دورهم على الشؤون الدينية فحسب. وقد استجاب العلماء لتلك النزعة لدى الحكام السعوديين بناء على تعاليم دينية تحت العلماء على عدم التورط في السياسة على أساس أنها أولاً تتعارض مع الزهد في أمور الدنيا، وأن يترك أمر الحكم للأمرأه الذين هم أعرف بهم، وثانياً فإن التجارب التاريخية تقدم دليلاً آخر على أن العلماء واجهوا اضطهاداً شديداً أو تعرضوا للإبزاز من قبل الحكام، وثالثاً فإن اعتماد العلماء من الناحية المالية على الحكام قد حدّ من حريتهم. وفي نهاية المطاف أدى إلى مساهمتهم المحدودة في الشؤون العامة.

ويمكن المجادلة بأن العلماء لعبوا دوراً فاعلاً في بعض الأحداث السياسية التي جرت خلال تاريخ الدولة السعودية الحالية، ويذكر على سبيل المثال قصة إزالة الملك سعود عن العرش عام ١٩٦٤. ويرد البعض على ذلك بأن تدخل العلماء كان استجابة لطلب العائلة المالكة، حيث عمل أحد الجناحين المتصارعين على استدراج العلماء لدعم قرار مجلس الوزراء في الأول من أبريل عام ١٩٦٤، والقاضي بعزل الملك سعود عن العرش. وبناء على تفاهم خاص مع العائلة المالكة، أصدر العلماء بياناً يؤيد قرار مجلس الوزراء، وقد تلى ذلك تنفيذه في الثاني من نوفمبر عام ١٩٦٤.

لا ريب أن العلاقة التي تربط آل سعود بالعلماء تفرض لعب دور مزدوج ديني - سياسي، ويؤكد ذلك توظيف العلماء كل مصادر المشروعية لتعزيع السلطة، ومجابهة الخصوم الداخليين ومباركة القرارات والسياسات الصادرة عن الحكومة. فقد واجه الحكم السعودي تحدياً بالغ الخطورة في الستينيات بفعل انتشار الفكر القومي الناصري والذي وصلت تأثيراته إلى داخل المؤسسة العسكرية، حيث خطط بعض أفرادها للقيام بانقلاب ضد العائلة المالكة. وفي تفاهم مع الملك قام العلماء بشجب الأفكار القومية ونظام عبد الناصر، وقد صنف المفتي العام السابق الشيخ عبد العزيز بن باز كتاباً بعنوان (نقد القومية العربية) على أساس معارضتها لفهم الأمة الإسلامية (٣٣).

وبنفس الطريقة، فقد أدت الأحداث التي تلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والتهديدات التي حصلت لها لدول الجوار إلى تعبئة دينية واسعة النطاق، حيث منحت المؤسسة الدينية والتجار السلفي بصورة عامة صلاحيات واسعة لمواجهة الخصم الجديد. وقد حدث ما يشبه بغفوة دينية شاملة بقرار رسمي عكست نفسها على مؤسسات الدولة وسياساتها ونشاطاتها.

ثمة حاجة هنا لتسليط بعض الضوء على حادثة الحرم كونها تمثل أول انعطاف خطيرة في تاريخ الدولة السعودية الحالية. فقد قاد جيهيمان العتيبي حركة عصيان مسلح سيطرت في مطلع العام الهجري الموافق ٢٠ نوفمبر عام ١٩٧٩ على الحرم المكي. وبالرغم من أن الحدث لم يجلب اهتمام المجتمع الديني في نجد، حيث كانت أبعد قلة من السعوديين

تعاطفاً مع أسلوب جيهيمان العتيبي (٣٤)، إلا أن الأساس الأيديولوجي الذي قامت عليه الحركة شكل مصدر الهام لجماعات لاحقة.

من وجهة نظر علماء الدين الوهابيين فإن السبب وراء عدم مناصرة حركة جيهيمان العتيبي هو أنها قامت باحتلال المسجد الحرام ونجم عنه سفك الدماء وقتل للآبرياء وتعطيل للصلاة داخل الحرم لمدة من الزمن، وأن الحركة لجأت في التعبير عن مواقفها بحمل السلاح في بيت الله (٣٥). وعلى أية حال، فإن ثورة جيهيمان التي كانت أشبه ما تكون بولادة جديدة داخل الحركة الوهابية أخذت شكلاً متطوراً بعد أكثر من عقد وبدأت تعبر عن نفسها خلال أزمة الخليج الثانية، فقد أعاد التيار السلفي في بداية التسعينيات ترديد مؤاخذات جيهيمان العتيبي على النظام السياسي السعودي، كما وردت في عدد من رسائله المنشورة بصورة سرية بين أتباعه، تماماً كما أعاد جيهيمان نقاط الاعتراض التي أثارها الإخوان الأوائيل ضد حكم بن سعود. فقد ذكر جيهيمان في (رسالة الأمانة والبيعة والطاعة ٢٩) بأن عبد العزيز عطل الجهاد، ووالى النصارى وقتل الأبواب أمام الأشرار، وأن أبناءه اقتفوا سيرته. وخلص للتساؤل (أين الحكم القائم على الكتاب والسنة، الذي زعموا بأن حكمهم منلزم به). وانتقد جيهيمان التحالف بين العلماء والأمراء، كما وجّه نقداً للمفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز الذي وصفه بأنه (ركن من أركان الدولة، وأنه مجرد موظف رسمي)، وأن ما جعله وأنصاره منفردين منه هو ولاؤه لهذه الدولة المضللة. وقد أنهى جيهيمان تقييده الديني للحكام السعوديين بالقول بأن بقاؤهم إنما هو لمحو الإسلام وتدمير العقيدة.

وبالرغم من إخماد حركة جيهيمان سياسياً منذ صدور فتوى وقّعها ثلاثون عالماً في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٩ والتي تسمح باستعمال القوة ضد أعضاء الحركة، فإن الحركة نجحت كأيديولوجيا فاعلة أعيد انتاجها من قبل التيار السلفي الاعتراضي والذي ضم علماء كبار تبخنوا مواقف جيهيمان واحتجاجاته ضد الحكم السعودي. لقد أكدت حركة جيهيمان على المأزق العميق في العلاقة بين الدين والدولة السعودية، وهو انعكاس للاستقطاب بين الاتجاهين التقليدي والتحديثي.

أزمة الخليج الثانية: بداية القطيعة

يمكن الاحتجاج بأن أزمة الخليج الثانية تمثل بداية مرحلة الأزمة في العلاقة بين الدين والدولة في السعودية، فقد تعرضت العائلة المالكة إلى عاصفة نقد شديدة كشفت عن تناقضات حادة بين الاتجاهين الديني والسياسي في البلاد. إن سلسلة العرائض التي رفعت إلى الملك فهد من قبل مجموعات دينية وسياسية في المملكة بعد الأيام الأولى للاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ تجاوزت الحدث وما يحمله من تهديدات أمنية إلى المطالبة بالإصلاح السياسي والديني. فقد أجمعت العرائض على الحاجة لعملية تغيير واسعة في السلطة من خلال التشديد على ضرورة فتح الباب للمشاركة السياسية وتقليص سلطات العائلة المالكة في الحياة السياسية.

وفي حقيقة الأمر، أن أزمة الخليج سرّعت مخاض تشكيل الجبهات الشعبية للتعبير عن مطالب الأغلبية السكانية، وفي نفس الوقت دفع الاتجاه الديني السلفي للانخراط في العمل السياسي بما بعد نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقة بين المجتمع الديني في نجد وآل سعود.

وفي الإطار الأوسع، فإن العرائض كشفت عن حقيقة كون الاتجاهات الدينية والليبرالية في تلك على عناق مع نموذج الحكم في السعودية، فمن وجهة نظر تحديثية، فإن العائلة المالكة لم تقدّم سوى القليل جداً في مجال ادخال إصلاحات سياسية واجتماعية، وتطوير النظام القضائي في ضوء الحاجات المعاصرة، والإشراف على مراكز الدعوة الدينية، ووضع دستور لتخليط العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتأسيس قاعدة للمشاركة من مختلف الجماعات في النظام السياسي (٣٦). ومن جهة نظر دينية محافظة، فإن العائلة المالكة أخفقت في تطبيق الهدف الجوهري من إقامة الدولة، وهو تطبيق الشريعة. وفي مايو ١٩٩١ رفع رجال دين بارزون عريضة إلى الملك فهد يطالبون بالغاء القوانين الأجنبية التي تسربت إلى



جيمان العتيبي: قلب الموازين

تأجيل موعد تفجّر الأزمات الداخلية خصوصاً بعد تحرير الكويت وبدء أعمال مجلس الشورى واعتقال عدد من رموز التيار الديني المتشدّد، أو مغادرة بعضهم للخارج، وانسحاب آخرين من ميدان السياسة ضمن تسويات ثنائية، إضافة إلى الاتفاقات الجانبية بين الحكومة وبعض مجموعات المعارضة (والشيعية بدرجة أساسية). وبإستثناء حادثي تفجير العليا عام ١٩٩٥ والخبر عام ١٩٩٦، فإن النشاط السياسي الاصلاحى في شكله الجماعى قد شهد تراجعاً ملحوظاً حتى نهاية التسعينيات.

الا أن البلاد شهدت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ تطورات بالغة الخطورة والأهمية، وكان العام الماضى يمثل بداية مرحلة جديدة استأنفت فيها القوى الاصلاحية الوطنية والدينية نشاطها المطالبى بصورة أكثر تنظيماً وتوصيماً. وقد أخذت الأنشطة السياسية بطابعها المطالبى شكلاً وطنياً حقيقياً، حيث ظهرت لأول مرة إمكانية نجاح مشاريع عمل سياسى مشترك يضم بداخله مختلف الطيف السياسى بتوجهاته الايديولوجية المتنوعة. وهذا ما عكسته بوضوح عرائض العام الماضى: (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) وأخيراً (الاصلاح الدستورى أولاً). وقد أجمع موقعو هذه العرائض على مبادئ مشتركة في الاصلاح السياسى من بينها وضع دستور جديد يحدد شكل الحكم ويقر بتوسعة قاعدة المشاركة السياسية، وتقليص سلطات العائلة المالكة واعتماد مبدأ الانتخابات والتمثيل المتكافئ، والفصل بين السلطات، ومعالجة مشاكل البطالة والدين العام والتعليم والصحة والخدمات العامة، إضافة إلى التأكيد على حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية.

تجدد الإشارة إلى أن الأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية ساهمت بصورة فاعلة في تحريك كافة القوى السياسية الوطنية والدينية لتحرك العاجل من أجل دعوة العائلة المالكة لحسم موضوع الاصلاح

النظام القضاء السعودى. وبخلاف الاتجاه التحديثى، فقد شدّد هؤلاء على الحاجة إلى توحيد واستقلالية نظامى القضاء والدعوة، كما طالبوا بإزالة العوائق التى تحول دون أداء هذه الأنظمة(٣٧).

وقد بلغ التوتر بين الاتجاه الدينى والعائلة المالكة مستوى خطيراً، حيث وصم بعض رجال الدين الحكم السعودى بأنه حكم كافر. وفي سابقة جديدة، أصدرت جماعة سلفية كتاباً في يناير ١٩٩٢ بعنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) وقد طبع الكتاب في بيشاور شمال باكستان، حيث كان يتدرب كثير من السعوديين على السلاح. ويسلط الكتاب الضوء على القوانين الأجنبية التى دخلت على النظام القضائى في السعودية بما يجعله نظاماً غير شرعى، كما يتناول موضوع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكافرة أو المشركة، وتورط الحكومة السعودية في نشاطات المنظمات الدولية. ويؤكد الكتاب على الحاجة إلى إعادة احياء مبدأ الجهاد من أجل الاطاحة بالحكم السعودى، ومن ثم تطبيق شرع الله وتحقيق مفهوم التوحيد(٣٨).

إن واحدة من أخطر انعكاسات هذا التطور هو الانقسام الحاد داخل المجتمع الوهابى النجدي على اساس العلاقة بين العلماء والحكومة، حيث بدأ الحديث عن علماء البلاط والعلماء المستقلين. وقد عبّر الانقسام عن نفسه في شكل صراع أجيال داخل المجتمع الدينى الوهابى بين (الجيل القديم والعلماء الشباب الناشطين). فالعلماء الموالون للعائلة المالكة وصمو بالكفر، وكان ذلك يمثل حكماً قاسياً أثار مشاعر العلماء. ففي رد فعل فوري أصدر المفتى السابق الشيخ عبد العزيز بن باز بياناً استنكر فيه استعمال البعض لسلاح التكفير ونصع العلماء الشباب بأن يتأخوا بأنفسهم عن كل الاسباب التى تؤدى إلى انقسام الامة وتفريق شملها. وقد ألقى الشيخ بن باز باللائمة على العلمانيين والمتغربين والكفار الذين أجبوا الصراع بين العلماء.

لقد أصبحت العائلة المالكة تحت تأثير ضغط شديد بفعل موجة العرائض التى رفعتها القوى السياسية الدينية والوطنية الليبرالية المطالبة بالاصلاح السياسى الشامل. وبعد ثلاثين يوماً من الوعود على الاصلاح المنتظر أعلن الملك فهد في الاول من مارس ١٩٩٢ عن الأنظمة الثلاثة: النظام الاساسى، ونظام مجلس الشورى، ونظام مجالس المناطق. غير أن هذا الاعلان سبب خيبة أمل واسعة، وجاءت ردود الفعل عليه فورية وسلبية، حيث عبّر كثير من دعاة الاصلاح عن عدم ثقتهم بأن تقوم العائلة المالكة باصلاحات جادة وفاعلة. وبصورة اجمالية فإن الأنظمة الثلاثة لم تحقق الحد الأدنى مما توقعه المراقبون في الداخل والخارج. فمن وجهة نظر مراقبين أجانب، فإن النظام الاساسى ليس خطوة صحيحة على طريق الديمقراطية(٣٩). وبحسب الباحث السياسى فريد هالديان فإن هذه الأنظمة - الثلاثة - ليست فاعلة أو كافية لتشكيل أحزاب سياسية، وصحافة حرة، وحقوق الاقليات الدينية والمرأة في الاصعدة السياسية والتشريعية(٤٠).

وفي سبتمبر ١٩٩٢ وقع أكثر من مائة شخصية دينية على عريضة شاملة عرفت باسم (مذكرة النصيحة) والتي كانت اتبعت ما تكون بمثابةفستولللاصلاح الدينى أو نموذج ليوثوبيا الدولة الدينية بحسب نظر التيار السلفى في السعودية، حيث اشتملت على الاساس النظرى للدولة الدينية، والتي تخضع من طرف آخر المشروعية الدينية للدولة السعودية لاختيار جاد. وقد أثارَت المذكرة، وبما حظيت به من اهتمام واسع من قبل وسائل الاعلام الأجنبية، حظية العائلة المالكة حيث لجأت إلى كبارالعلماء للتدخل. وفي اكتوبر ١٩٩٢ عقدت هيئة كبار العلماء جلسة طارئة لاتخاذ التدابير الضرورية لاختمان الانتفاضة القادمة في مركز السلطة. وفي الجلسة الدورية التاسعة والثلاثين، شجب الشيخ بن باز الاخبار التى تحدثت عن تعاطفه ودعمه للمذكرة، كما عبّر عن رفضه لمحتوياتها على خلفية أن من كان يقف خلف التحضير للمذكرة ساهم في نشر أسباب الفرقة وزرع الكراهية والافشاء والمبالغة في الاخطاء، وفي المقابل تجاهل فضائل الدولة. وفي النهاية شك الشيخ بن باز في نوايا معدي المذكرة لجهلهم بالحقيقة.

ويلمح تسلسل الأحداث بعد ذلك إلى أن الحكومة نجحت إلى حد ما في



احتلال الكويت: العراق بين الديني والسياسي

السياسي المؤجل لسنوات طويلة، والقيام بإجراءات اصلاحية فاعلة وشاملة.

إن ما تكشف عنه معطيات المرحلة الراهنة أن زعزعة عتيقة قد حدثت لقواعد استقرار الدولة وأزالت كثيراً من هيبتها بفعل الاخفاق في تسوية مشكلات مواطنيها، ودفعت بكثيرين للانخراط في السياسة بطريقة غير مسبوقة. وتواجه الدولة حالياً مأزقاً حقيقياً في التعامل مع متطلبات العملية الإصلاحية التي لا يكفي فيها مجرد أحداث تغييرات جزئية أو بطيئة، فالأزمات المتراكمة لسنوات طويلة أصبحت بحاجة إلى قرارات حاسمة.

نخلص للقول بأن الدولة وإن نجحت في العقود الماضية في حفظ التوازن بين القيم الدينية وعملية التحديث إلا أنها اليوم تواجه مأزقاً على المستويين الديني والتحديثي. ولاشك أن انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر والضعف المتواصل على الحكومة السعودية من أجل المشاركة الفاعلة في محاربة الارهاب والقتال جذروه ومحفزاته في مناهج التعليم، وفي أعمال الجمعيات الخيرية، والنشاطات الدعوية بصورة عامة تملئ عليها السير باتجاه جديد قد يؤول إلى تغيير وجه الدولة.

هوامش

(١) - by HM Late King Abdulaziz al-Saud - (١٩٨٢) addresses, speeches, and interviews The Holy Quran and the Sword: Selected p.70. (Riyadh, 1998) Mohyiddin al-Qabesi,

(٢) - لمع الشهاب في أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب. تحقيق مصطفى أبو حاكم، (بيروت ١٩٦٧) ص ٢٦

(٣) - أبو يعلى الفراء الحنبلي، الاحكام السلطانية (بيروت، ١٩٧٩) ص ٨٩. وأنظر أيضاً: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (جدة، ١٩٦٢) الجزء الثاني ص ٧٨.

(٤) - A Study of the Council of Ministers, - (١٩٨٥) Huyette, Political Adaptation In Saudi Arabia: p.13. (London, 1985) S. S.

(٥) - أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث (القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٧

(٦) - محمد جلال كشك، السعوديون والحد الاسلامي، (ماساتشوستس - الولايات المتحدة، ١٩٨٢)، ص ٨٧

(٧) - Religion and State in Saudi Arabia - see Ayman al-Yassini,

Robert Lacy, the Kingdom, p.110 - (٨)

Government, Society, and the Gulf Crisis, - (٩) p.4. (London, 1993) M. Abir, Saudi Arabia:

(١٠) - خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز (بيروت، ١٩٧٠) الجزء الثاني ص ٤٨٥

(١١) - محمد بن عبد الوهاب، أصول الإيمان وقضائل الاسلام، منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض الجزء الأول ص ٢٢٥

(١٢) - Profile: Saudi Arabia 1992-1993, p.3 - (١٣) The Economist Intelligence Unit, Country

(١٤) - حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة، ١٩٦١) ص ١٤٥ - ١٤٦

(١٥) - عبد الفتاح أبو عليه، الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز ص ١٥٧

(١٦) - R. Lacy, The Kingdom, p.181 - (١٧) Arabia: The Ceaseless Quest for Security, (١٩٨٨) N. Safran, Saudi p.61. (London, 1988)

(١٨) - خير الدين الزركلي، الموجز في سيرة الملك عبد العزيز

(بيروت/د) ص ٩١ - ٩٢. وأنظر أيضاً: عبد الله القبايع، السياسة الخارجية السعودية (الرياض، ١٩٨٦) ص ١٩٢. وغسان سلامة، السياسة السعودية الخارجية ص ٤٦

(١٨) - Adaptation in Saudi Arabia, op.cit., p.53 - S. S. Huyette, Political

The Ceaseless Quest., op.cit., p.58 - (١٩) N. Safran,

S.S. Huyette, op.cit., p.65 - (٢٠)

(٢١) - عبد الجهنسي، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، (الرياض، ١٩٨١) ص ٨٩ - ٩٩

(٢٢) - S.S.Huyette, op.cit., p.37 - (٢٣) - م.م. الزحيلي، التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي وتطبيقه في

المملكة العربية السعودية (الرياض، ١٩٧٩) ص ١١٧

(٢٤) - المصدر السابق، ص ١١٠

(٢٥) - المصدر السابق ص ١١٧

(٢٦) - الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، مجموع فتاوى الشيخ ابراهيم، الجزء ١٢ ص ٢٥١

(٢٧) - المصدر السابق الجزء ١٢ ص ٢٥٤

(٢٨) - Middle East Studies, Vol.18, 1986, p.60 - of Saudi Arabia, International Journal for

in the Politics of an Islamic State: the Case Joseph Kechichian, The Role of the Ulama

(٢٩) - أنور عبد الله، العلماء والعروش (لندن، ١٩٩٥) ص ٧٤ - ٧٥

(٣٠) - الزحيلي، مصدر سابق ص ١٥٨

(٣١) - أنور عبد الله، مصدر سابق ص ٦٨

(٣٢) - جريدة الرياض ١٣ مارس ١٩٩٢

(٣٣) - الشيخ عبد العزيز بن باز، نقد القومية العربية والدعوة الى الكتاب والسنة (بيروت، ١٩٧١) ص ٦٣

(٣٤) - the Role of the Ulama..., op.cit., p.58 - Joseph Kechichian,

(٣٥) - مرشد النجدي، الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية، (لندن، ١٩٩٤) ص ٢٤٨ - ٢٤٩

(٣٦) - وقع نحو ٤٣ شخصية وطنية من بينهم وزراء سابقون ورجال أعمال وأكاديميون على عريضة رفعت الى الملك فهد في ديسمبر ١٩٩٠

(٣٧) - عريضة وقعها نحو ٥٢ شخصية دينية في نجد ورفعت الى الملك فهد في مايو ١٩٩١

(٣٨) - مرشد النجدي، الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية، مصدر سابق ص ١٩٦

(٣٩) - 1992; New York Times, March 2, 1992 - Christian Science Monitor, March 4,

The Guardian, March 4, 1992 - (٤٠)

انتفاضة سكاكا .. هل تنتقل من الطرف الى المركز؟

هذه الحوادث .. اي التسلسل .. ويكشف العنف في مدينة الجوف الصورة العامة لما يحدث في السعودية، حيث توجد مقاومة محلية عامة لحكم آل سعود.

لقد زعمت العائلة المالكة طيلة سبعين عاماً بأنها وحدت الشعب والأرض التي احتلتها وأسبغت عليها اسمها، ولكنها فعلت ذلك بشكل سطحي فحسب. فالسعودي الذي تحدث في سبتمبر الماضي لقناة الجزيرة الفضائية والتي تبث من قطر حول القمع وعدم الاستقرار المتزايد قد تم اعتقاله على الهواء مباشرة وهو يلقي بتصريحه لقناة الجزيرة، ولكن قبل أن استدرجه بعيداً فقد نجح في البوح بما لم يُسمع من قبل أي وسيلة إعلامية سعودية. وقد أخبر عبد العزيز الطيار في اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة بأن قوات الأمن السعودية قد طوّقت منزله في الرياض وكانت تستعد لاقتحام مسكنه. وفيما تم كسر باب المنزل، استطاع الطيار استغلال آخر دقائقه من الحرية لإبلاغ الملايين من المشاهدين بأن (كل افراد القبائل هم على استعداد الآن لمحاربة هذه الحكومة) وقال أيضاً (سد دفاع عن حقوق شعبنا). إن التخلص من العائلة المذكورة ليس مسألة ضرورة فقط ولكن قد أصبح مسألة شرف.

وفشير الكاتب الي تصريحات معلق سعودي لقناة الجزيرة القطرية العام الماضي اشار فيها الي ان كل شيوخ القبائل مستعدون الان لقتال هذه الحكومة ، واذاف قائلاً هذه ليست المملكة العربية السعودية، انها غابة من الوحوش، يضطهد فيها المواطنون السعوديون ويحانون من الحرمان والفقر، ونقص فرص العمل .

ومع المشاعر الرافضة في الجوف، بدأت العائلات التجارية المعارضة للوهابية في منطقة الحجاز بانتقاد الحكومة. ويري الصحيفة ان الهجمات التي نفذها اعضاء تابعون لتنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن، جلبت الحرب علي الارهاب للسعودية. ويضيف كاتب المقال جون برادلي، الذي سيجسر كتاباته السعودية المكشوفة قريباً، ان التمرد الذي اصاب العائلة الحاكمة واعتمادها على القوي الخارجية لبقائها كان دائماً مصدر رفض من السعوديين ، ويلاحظ ان المشاعر المعادية للغرب بين الجيل السعودي الصاعد، تعيد الي الاذهان الغضب والرفض الذين قادا لحدوث الثورة الفرنسية، وفي مركز ذلك الرفض كانت تبرع الكراهية للبرجوازيين والاغنياء الذين انفصلوا تماماً عن الواقع.

تشكل سكاكا تبدو خالية بعد غروب الشمس وأن أعضاء الجناح السديري غير قادرين على مغادرة قصورهم المحصنة بدون حرس مسلح. وتراقب الشرطة السرية عن كثب الغرباء الذين تمكّنوا من المرور بمحاذاة الحواجز الدائمة المنصوبة في الطرق داخل المدينة، والخاضعة تحت رقابة شرطة أمنية خاصة مزودة بأسلحة اتوماتيكية. وإذا كان الزائر غريباً، فإن سيارته تخضع للمراقبة نهائياً وليلاً والتي تؤمن حماية له بجانب الشوك السعودية المتزايدة.

وقد أفادت العوائل والقبائل من هشاشة العائلة الحاكمة الضعيفة لإعادة تثبيت استحقاقاتهم المناطية القديمة. ويقول السكان المحليون بأن القشة الأخيرة كانت الاستعداد لغزو العراق حين سيطرت القوات الأميركية على المطار القريب من مدينة عرعر المجاورة، والتي تمثل الحدود الرسمية مع العراق. وقد أثار ذلك سخط كثير من السعوديين، وبوجه خاصة سكان منطقة الجوف الذين تربطهم وشائج قبلية مع

شوارع سكاكا خالية بعد الغروب والأمراء لا يغادرون قصورهم المحصنة خوفاً والحواجز تنتصب في أماكن عديدة

جيرانهم العراقيين. فقد استقال كثير من الضباط المحليين من الجيش السعودي اعتراضاً على قرار تسريح مؤقت من الخدمة العسكرية من قبل الجنود الأميركيين بحسب مجموعات معارضة سعودية.

وهناك مئات وربما آلاف من السعوديين تسللوا منذ ذلك الوقت عبر الحدود من الجوف للانضمام للمقاومة ضد القوات الأميركية في العراق. وهناك البعض ممن تورط في هجمات انتحارية بما في ذلك الهجوم على مركز قيادة هيئة الأمم المتحدة في بغداد في التاسع عشر من أغسطس الماضي والذي أدى إلى مقتل اثنين وعشرين شخصاً.

ويقول المسؤولون السعوديون بأنهم قبضوا على أربعة فقط من المسلحين الذين حاولوا التسلل عبر الحدود الي العراق، بما يترك شكوكاً حول فعالية وتأثير الجهود المبذولة لمنع مثل

نشرت صحيفة الاندبندنت البريطانية في الأول من فبراير مقالة للكاتب الصحفي جون برادلي، تمثل خلاصة ملاحظات مباشرة له خلال زيارته لمدينة سكاكا، التي تشهد منذ شهر فوراً سخط متنامية. وكانت تقارير عديدة نشرت خلال الفترة الماضية تتحدث عن انفلات أمني ومواجهات مسلحة بين مجموعات من السكان المحليين والسلطات المحلية.

إن المستوى غير الاعتيادي للعنف السياسي في المدينة الصغيرة سكاكا، العاصمة لمنطقة معزولة محاذية للعراق، يمثل اعادات لبدائية ثورة شعبية ضد العائلة السعودية الحاكمة. ويقول سكان الجوف بأن الشهور الأخيرة شهدت إغتيال نائب المحافظ في المدينة وقتل رئيس الشرطة في سكاكا من قبل مجموعة رجال اقتحموا منزله. وفي وقت لاحق كان قاضي المحكمة الشرعية قد تعرض لاطلاق نار وهو في طريقه للعمل. وقد تم اعتقال سبعة اشخاص لتورطهم في عمليات اطلاق نار، وتشير التحقيقات الأولية إلى أن هذه الحوادث مترابطة، وأن هناك شبكة من أربعين شخصاً كانت تساعد المعتقلين بحسب مسؤولين سعوديين.

في أماكن أخرى من السعودية، فإن العنف قد يرد إلى نزاعات قبلية أو انعدام القانون العام في منطقة بعيدة عن الرياض العاصمة. وتخضع منطقة الجوف لذات المشاكل الاجتماعية بما في ذلك الفقر والعزلة والمخدرات، والتي تثير قلقاً في دولة كانت في يوم ما خالية من الجريمة. ولكن يقول السكان المحليون في سكاكا بأن العنف هنا هو سياسي، متجذر في الدور التاريخي للمنطقة حيث أن قاعدة السلطة فيها هي للجناح السديري في العائلة السعودية المالكة، ويشمل هذا الجناح الملك فهد وأخوته الأشقاء الستة، ويعرفون بالسديريين السبعة، من بينهم وزير الدفاع الأمير سلطان وحاكم الرياض الأمير سلمان. ويصنع السبعة أهم القرارات الاقتصادية والسياسية في السعودية، إلى جانب الابن المفضل للملك فهد، الأمير عبد العزيز الذي يحتل مكان والده. وسيطر هذا الجناح في هذه المنطقة على التجارة والحكومة المحلية منذ نشأة المملكة، فحاجه هذه المنطقة من عنصر من العائلة المالكة منذ أكثر من أربعين عاماً. ولكن هناك الآن مؤشرات على انتفاضة من قبل العوائل التجارية والقبائل التي كانت بارزة قبل ان يتم الحاق الجوف الي المملكة السعودية وسيطره السديريين عليها.

وفي هذه الايام فإن الشوارع الخمسة التي

مفتي الحجاز وفقهه مكة السيد محمد علوي المالكي

وكان مشاركون في المؤتمر الوطني الثاني للحوزاء قد علقوا على حضور السيد المالكي في المؤتمر بأنه نقلة نوعية في إبراز وجه التعدد في المملكة ثقافياً وفكرياً. وقد كان حضوره لافتاً ولاسي احتزاماً كبيراً خاصة بين الشخصيات الحجازية التي كانت تخف حين دخوله المؤتمر احتزاماً له وقد كان لافتاً أنهم كانوا يمشون خلفه ويوصلون إلى باب سيارته لتوديعه. إن وجه المملكة متعدد مشرق، لم يجعله وجهاً عابساً سوى الأحادية الثقافية والمذهبية والتطرف. المملكة اجمل بالتعدد.

شكراً لنشر رأي السيد محمد علوي مالكي، وكل ما قاله صحيح مائة في المائة، فعلى الرغم من أني نجدي ومن عناية على وجه الخصوص، فإنني ضد سياسة الفكر الواحد، وثقافة الإقصاء التي أراحت جميع الملل، لهذا يجب تفعيل تلك الأفكار التي وردت في مؤتمر الحوار، وإفساح المجال لعلماء الدين من كل الطوائف ليتولوا القضاء وإمامة المساجد، ويرجع النجديون والقصمان إلى مناهجهم وقراهم، وسيكون الله في عوننا فعندها ستغدو المتفتن الوحيد لهم لينفتوا سموم فكرهم المتخلف بينما، تحياتي لكل من يحمل معولاً لنزع حجر من حجارة السور الذي حجزنا داخله سنين عدداً.

كل ما يقوله الآخر هو المطالبة بنفس الحق. أنا متيقن من أمر واحد، وهو أن المسئلة متعددة في كل شيء، ولا بد أننا جميعاً نشعر بجمال تعدد الأشياء، حتى في الأمور الاستهلاكية. البضاعة الفكرية أو المادية التي تحتكر السوق هي بالضرورة بضاعة ضيقة رديئة لا تكتشف ذلك إلا حين تكون هناك بضاعة أخرى تنافسها في الجودة أو في الكلفة. خلق الله البشر من دون كل الكائنات بعيون ترى مختلف الألوان، لئلا التعبد في الخلقة وتكتشف عظمة الخالق. وأعطانا الله عقولاً وأفهاماً متنوعة لا يمكن الإحساس بجمال إبداعها إلا حين يقبس لها الإبداع والحرية. السليبيون جزء من التنوع، وجوده ضروري، وفقه خطأ بالغ.

تجدد الإشارة هنا إلى أن السيد محمد علوي المالكي قدم ورقة في مؤتمر الحوار حملت عنوان (الغلو في التفكير) أوضح فيها الفارق بين الإجتهااد في العبادة وبين الغلو في الدين. وقال فيها بأن من أهم مظاهر الغلو هو الهجوم على علماء الأمة

هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكتوباتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين. هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتجين إلى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً. مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا. وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلا مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوي:

<http://bb.tuwaa.com/>

والمعلوم أن السيد المالكي نفسه قد منع من التدريس في الحرم قبل نحو عقد من الزمان. كما أن معظم قضاة الحجاز أقصوا من وظائفهم، حتى لا يكاد يوجد قاض من أصل حجازي، فقبل نحو عقد تمت إزالة ٢٣ قاض حجازي، وحل محلهم آخرون من القصيم، وكان مهندس تلك الحملات الإقصائية الشيخ اللحيدان. وطالب المالكي ذوي القرار (بقسح المجال لبعض الكتب العلمية التي منعت ظلماً وصودرت فهراً بقسحها من الإعلام). وتجدر الإشارة إلى أن كتب السيد المالكي وغيره من علماء الحجاز السابقين واللاحقين ممنوعة من التوزيع داخل المملكة، في حين هناك عشرات الكتب التي يصدرها الجناح المتطرف ضد المالكي شخصياً وآخرين من علماء وشخصيات الحجاز.

وفي السياق نفسه، أن المؤتمرين في مكة ناشدوا صانعي القرار (بضرورة أن يتولى القضاء ووظيفة كتابة عدل في أي منطقة من أهلها، فمنطقة مكة من أهلها، وكذلك المدينة، فهم أعرف بأمر وعادات وأحوال بلادهم من غيرهم، وإن كانت تجمعهم جنسية ومملكة واحدة). وقال الدكتور السيد المالكي (إننا طالبينا بفتح باب الدراسة في أقسام القضاء بالكليات وفي المعهد العالي للقضاء لأبناء أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة وما حولها، وتسهيل دخولهم ليتخرجوا في هذا المجال). واعتبر السيد محمد المالكي أن الحوار والمقابلة والمصارحة خطوة مهمة وإن جاءت متأخرة، فهي تكسر الحواجز وتذيب الجليد وتخلق ثقافة الحوار بين أفراد الوطن الواحد، وتعزز الصف أمام الأعداء في الداخل والخارج.

قال الدكتور السيد محمد علوي المالكي أمام جمع من تلامذته ومريديه في مجلسه العلمي بأن اللقاء الفكري الثاني للحوار الذي عقد في مكة المكرمة كان راقياً من حيث تنوع المشاركين فيه والموضوعات التي طرحها المتحاورون. وقال بأن المتحاورين طرحوا موضوعات ومناقشات جديدة لم تثر من قبل في أي محفل أو مجمع عام في المملكة. فإضافة إلى موضوع الغلو والتكفير، ومسألة تعديل مقررات التوحيد في بعض المراحل الدراسية والإصرار على (بضرورة حذف تلك الأحكام الجائرة التي تفرق صفوف المسلمين، وتشتت جمعهم، وتحكم بالكفر والشرك والضلال على الفرق والمذاهب الإسلامية بإطلاقات عامة). إضافة إلى ذلك، فقد طرح في المؤتمر قضية المحافظة على الآثار التاريخية والنبوية وخصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنورة التي هي بلد الآثار.

وأشار الدكتور السيد محمد علوي المالكي إلى المساجد القديمة التي قال أن أكثرها (ذهب تحت المول، بحجة التوسعة أو الخوف من الشرك). وطالب (بالمحافظة على ما بقي من تلك الآثار، والتي منها مكتبة مكة المكرمة، وهي موقع مول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبعض المساجد المنسوبة إلى بعض الصحابة بالمدينة). وتابع السيد محمد علوي المالكي، بأن المتحاورين في مؤتمر مكة طالبوا (بإعادة النظر في شأن بعض الأساتذة من حملة الدكتوراة في تخصصات علمية دقيقة كالحدوث والتفسير والعقيدة الذين أوقفوا عن التدريس بحجة عدم سلامة المعتقد، وأحيلوا إلى العمل الإداري، لأجل خلافات فكرية أو مذهبية تخرج من دائرة الإسلام).

المنتسبين إلى الأشعرية والماتريدية والإباضية والصوفية والشيعية وتعتمد بالكفر وإخراجهم من الأمة، بإطلاق لا ضوابط فيه ولا أصول. وحذر في ورقته من المبادرة إلى تكفير الآخر فرقة أو مذهبا، واعتبر ذلك إرهابا وإفسادا في الأرض.

وقال بأن بعض الغلاة يزعمون انتسابهم إلى الجهاد قاموا بإحراق كتب وموسوعات علمية بينها (فتح الباري شرح صحيح البخاري) باعتبارها أشعري. وحمل الدكتور المالكي بعض منتسبي العلم ما يحدث اليوم في المملكة من تطرف وعنف، بسبب تكفيرهم الأشعرية وإلقاء المحاضرات والتحريض على الآخرين تحت ذلك التصنيف. وقال بأن بعض هؤلاء تراجعوا ولكن بعد أن خربت خيبر، وبعد أن سلموا مفاتيح التكفير إلى الشباب الجاهل. ودعا المالكي في كلمته إلى التآني والتماس العذر للمجتهدين وإحسان الظن بهم، معتبرا أن كل المذاهب لا تخلو من نقد، ولا تسلم من تعقب واستدراك.

وقال حاضرون أن ورقة فقيه مكة وكبير علماء الحجاز أشارت إلى مناهج التوحيد وتكفيرها للصوفية وإخراجهم من الأمة في حين أنهم يمثلون ثلاثة أرباع المسلمين ومن بينهم الشيخ عمر المختار وعبد القادر الجزائري والإمام المهدي والشيخ عمر الفتوي التيجاني والشيخ عثمان بن فودي القادري ممن كانت لهم مواقف مشهورة في الجهاد والدفاع عن الإسلام وبلاد المسلمين. ووجه السيد المالكي سؤالا للمكفزين: كم سيفقون من المسلمين؟ وكمن من حبال المودة ستقطع مع ملايين منهم؟ ومطالب بمراجعة الحسابات. وتابع بأن التصفية والتنقية مطلوبة من الجميع وبينهم الصوفية، وعليهم أن يعتقدوا بمسلمات مقطوعة تمثل اجتهادهم ويضعونها بمستوى القرآن والسنة النبوية الشريفة. وقال أن وحدة المسلمين لا تعني الحكم بالتكفير والإعدام على المختلف أو عدم الاعتراف بكيانه لأنه مخالف لهذا ما لم يتعدل السامع بما يتلاءم مع الحق ومع الوحدة الوطنية، التي تفرض المساواة والعدل في التعامل مع المواطنين ومعتقداتهم، بحيث يتأخروا لحقوقهم ويأخذوا فرصهم من لدن الدولة. وانتقد المالكي بعض رموز السلفية ممن يكفرون سلف الأمة كتكفير الإمام أبي حنيفة وإتهامه بأنه مرجئ جهمي مبتدع وضال. وكذلك تبديد الإمام النووي والإمام ابن حجر والغزالي والذهبي وغيرهم. وارجع هذا التعصب إلى الاعتداد بالرأي وسطحية النقافة.

والمع السيد المالكي إلى الحملة التي انطلقت لتكفيره كقول بعضهم بأنه مخرف رجال مشعوذ مبتدع وفي النهاية مشرك وكافر. وكالقول بأنه مجده ملة عمرو بن لحي وداعية الشرك والضلال في هذه الأزمان. والمعلوم أن الحوالي واحد من أولئك الذين تجرأوا على هذا السيد الجليل وأقر بهاتين! في هذا الشأن. وفي المجلد فإن حضور السيد المالكي وتشريفه منتدى الحوار الوطني تعتبر ضربة معلم لفكر التطرف، فخصابا للتطرف والتكفير لا بد وأن يتحارروا مع المكفزين أو من يميل إليهم، لإجلاء الحقائق، وتطبيع النقوب على الإختلاف، وتوضيح قنوات الرؤية الحقيقية المعترضة.

تذكروا هنا فضائل الحوار الوطني!

صحيح أنه بين شرائع المجتمع المختلفة، لكنه في صميم السياسة المحلية. ننظر حواراً بين الرموز

الوطنية والحكومة. وتنتظر روحاً جديدة في الحوار المذهبي والاجتماعي. كلاهما يكمل بعضهما بعضاً ولا بديل لأحدهما عن الآخر.

مطالب الشيخ الدكتور السيد محمد علوي المالكي، وطنية ومليحة لطموح كل وطني غيور. بيني الوطن في جو من الحرية والديموقراطية. تحيات واحترام للسيد محمد علوي المالكي. أرجو أن يجد خطابه أذان صاغية عند رعاة الحوار الوطني ودعاة الإصلاح. بهكذا كلمات يمكننا أن نستبشر بأن الحوار الوطني يسير في الاتجاه الصحيح، ويميز من المكاشفات المستتيرة وإفساح المجال أمام الرأي الآخر سينتهي التمايز بين أبناء الوطن الواحد. هل أنا متفائل؟

تفعل! إذا رأيت الإصلاح السياسي، ولا يعد كل ما يجري مجرد مقدمات لا تشجع كثيراً خاصة إذا كان الحوار بديلاً عن الإصلاح السياسي. تريد دستوراً واضحاً صريحاً؛ وقضاء مستقلاً بعدها تتأورو كما تتأزرون. رجاء لاتضيعوا الوقت!

للاسف الحجازيون ذهبوا وراء جمع المال والبنزين وتركوا الدفاع عن تاريخهم وثقافتهم واي شي يجمعهم. اماذا وصل الامر بالحجازيين الى ان يفقدوا كامل مؤسساتهم الدينية بينما الشيعة الافقر والاضعف يملكون بجيوبهم ثائي اكبر مؤسسة دينية في البلاد بعد المؤسسة الرسمية (الوهابية). الجماعة جابين على اخر الحقة. لحد الان القليل من الحجازيين اثبتوا انهم مستعدون للتضحية من اجل استعادة موروثهم الثقافي والتاريخي. لا اجد تقسي قادر على تسمية الكثير من الحجازيين الذي عانوا الصعاب في سبيل الوطن بيتا تجد الكثير من النجديين والشيعة مابين سجين ومهجر ومطارد. انظروا الى هذا السيد الكريم محمد علوي المالكي، فإنه لم يجد من يدافع عنه من كل المسؤولين الحجازيين.

هل المالكي رد على هذا البحث القيم من الشيخ سفر؟ خصوصا ان الشيخ سفر متخصص بالمقيدة. وليس شخص عابر يرمي اي كلام دون ادلة او بيته.

الشيخ سفر جاهل مثله مثل اي شيخ وهاهي ولهذا لا يحتاج المالكي الى الرد على خزعبلاته لان المالكي ليس بكافر الا عند فئة ضالة لا وهي الوهابية! اعتقد ان الطوي اذا رد على سفر سوف يكون مضية للوقت. الوهابية اصبحت الان تجدف عكس التيار ولهذا سوف تغرق مثل طالبان وسوف يؤول امرها الى الذوبان بأذن مالك الاديان.

تقول البحث قيم لسفر الذي كفر المالكي، فلماذا

لا يرد؟ بالله عليك هل هناك أحد لم تكفروه بعد! حقيقة التيار التكفيري تحوي أدلة لتكفير كل العالم. هذه هي المشكلة. والترات المتناقض حلال أوجه. تكفير تريد الدولة تكفير التكفيريين فإنها تفعل وقد فعلت وقالت عنهم خوارج العصر وفئة ضالة وكافرة. راجع ما كتب عن جهيمان وعن الأخيرين. هل تريد أخي أن ينشر الآخر غسل التكفيريين ومدرسهم؟ ثم ينتقي منها النصوص ويحكم على اتباع تلك المدرسة بالكفر؟ هذا ليس عقلا. دائما هناك حجة: لا تكفي إلا من كفره الله ورسوله؛ وبهذه الحجة لم تبقيوا أحدا. فاتفقوا الله في أنفسكم أولا وفي الآخرين ثانيا.

انا أخطأت بوصفه (القيم). هذه اعتراف منها. ولكن بطل بحثا خطورا وحساسا. يستحق الرد عليه. اما دعاوى الوهابية. فهذه تقبلها تجاوزا. لكن الوهابية يصدر من آيات واحاديث صحيحه ولاياتون بشيء من كيوهم. هل لديك هذا البحث لتطلع عليه؟ اما ان تنفق معه او ترده على صاحبه. الشيخ الحوالي متخصص في العقيدة. ولدراساته وبحوثه في العقيدة قيمة مختلفة. ولا اظن انه سيجازف بمثل هذا البحث عن عقيدة (معين) وشخصية معروفة لها وزنها ومكانتها لدى مردييه لولا ثقته الكبيرة بنتائج بحثه.

البحث خطير وحساس طبعا. اليس يكفر المالكي وكل الصوفية؟! هنا خطره وحساسيته.

انت تدافع عن شخص يكفر الآخر بالدليل، ثم تطلب من الآخر ان يتقي الله عن نفسه؟ وهذا لعلمي اسوأ انواع السجال الفكري. مشكلة السلفيين انهم يقتحمون قضاء التكفير اكثر من غيرهم، في حين ان الآخرين لا يكفرونهم. هل سمعت ان المالكي كفر الحوالي مثلا بقتل؟ كثيرون لا يريدون الدخول في هذا الدهلز تعففا. أما أن أشتمك وأتي بالقرآن والسنة وهي حمالة أوجه، وترديني أن أرى، فهذه مسألة قاتلة. لماذا لأن المشكلة ليست في اختلاف النص أو أن أحدا جاء به من كيه، وإنما الإشكال بين المسلمين على فهم النص. هنا تكمن العقيدة. البحث الذي تسأل عنه قرأته منذ نحو عامين على النت ولا أدري أين وضعته، وفي حين لا تتفق معه على التكفير ولسنا ملزمين على الرد بالسب او الشتم. ولعلك هذا هو بالضبط ما يقوله السلفيون مع من خالفهم. يقولون لا ترد عليه حتى لا تعطيه حكم أكبر كاتبة. في الكتب التي انتقدت الوهابية ولكن الوهابيين أيضا لا يردون. ومن حقهم ذلك، وهذا النوع من الهجوم على الآخر وجده الى المعركة على قاعدة الخصم ووفق الآيات مسألة لا تفيد. يكتفي أن تنظر الى جدالك مع الشيعة. لسا في وضع تقسي أو بعيد عن السياسة لتناقض الأمور بروية وعقل، ننقد انفسنا وما لدى الآخرين ونعترف بأخطائنا.

لا قيمة لبحث يكفر الآخر ويبدعه ويخرجه ولو جاء بأدلة الكون كلها. ويكني بطلان رؤية التكفير هي أن مئات الملايين سيخرجون من الإسلام وفق الرؤية الوهابية. بل حتى في المملكة اذا اعتبرت الشيعة كفار والاسماعيلية والصوفية ومن قال كذا من الأشعرية ومن قال ذاك من المذهب الكذائي. يصبح حينها ان اكثريه شعب المملكة كفار! وقعلا كانوا يعون من الكفار من قبل السلفيين، وللا ما

قاتلوهم وسبوهم أحياناً واعتبروا أموالهم غنائم في فترة التأسيس للدولة. الآن قامت الدولة فلنعتبر الجميع مسلمين، وقل ما دون ذلك.

وماذاً إذا كان ذلك الشخص (المخصص بالعقيدة) يفهم العقيدة على نحو خاطئ أو ضال؟ ما أكثر المتخصصين في العقيدة وما أشد انغلاقهم وتحجرهم وميلهم المرضي لتكفير الناس؛ فعلاً أنا مع من قال ليتكفل مشايخ كل منطقة وجهة بالتصدي لأمور القضاء والفقه في منطقهم، وليعد مشايخ القصيم إلى مدنهم وقراهم ولیمارسوا فقههم وليجروا (أبحاثهم الدقيقة) و(رؤيهم) في القصة (العقيدة) على ريعهم وجماعاتهم، ويجأ أولى بهم ثوراً مع محبتنا واحترامنا طبعاً لعموم أهلنا وأخواننا في القصيم. وبخاصة التحية للسيد الفاضل محمد علوي مالكي على صبره وإتانه وتحمله لحجارة السفهاء والجهلة طوال هذه السنين!

دع عنك المناطقية والعنصرية البغيضة. اليس نسبة كبيرة من أهل منطقة نجد منتشرين في كل مناطق المملكة؟ ثم الشيخ سفر الحوالي ليس من القصيم حتى ترفض شهادته وبحوثه. وإذا كنت تريد إعادة كل شيء إلى موقعه الأول، ف ٨٠٪ من سكان الحجاز خصوصاً في المدن الكبرى سيناديون بها أيضاً في سفر بعيد.

أرجو ألا تفهمني خطأ. أنا والله من ألد أعداء العنصرية، سواء كانت مذهبية أو عشائرية أو مناطقية؛ لكن حلمك علينا يا أخي عندما ذكرت القصيم فلأن الفكر السلفي الوهابي ظهر على أرضها ولأن القصيم تعتبر مركز الثقل للمنطقة الحاشنة لهذا الفكر من قديم. ما حدث في ما بعد هو أنه تم تصدير الوهابية قسراً إلى بقية المناطق، وفي نفس السياق تم تهميش المذاهب الأخرى وإقصاء رموزها بل والحكم على بعضهم بالكفر والضلال. وهذا يعرفه الجميع. بل إن بعض المناطق شهدت (حملات تبشيرية) مصحوبة بعنف وترهيب ومن قبل مشايخ السلفية لتحويل أهلها عن مذاهبهم ومذهبهم بالقوة في الفكر السلفي. فهل هذا من المنطق في شيء وهل يخدم فكرة الوحدة الوطنية التي ننادي بها ونشد عليها دائماً؟

نحن نقول ليطرك لكل منطقة من مناطق المملكة الحرية في أن تتعالج أمور الفتيا والفقه انطلاقاً من قناعات أهلها المذهبية وبعيداً عن وصاية السلفيين، وبخاصة إطار الوحدة القائمة على التنوع والتعددية. طبعاً نفس القاعدة تنطلق على القصيم وعلى كل المناطق التي تنتمي للتفسير السلفي للدين؛ لكن بعيداً عن فرض الوصاية على الآخرين وتهميشهم وإقصائهم. من حق المناطق التي تمثل عمقاً جغرافياً ولهم ولتفكيرهم، لكن ليس على حساب من لا يشاركونهم نفس الأفكار والقناعات الدينية. هذا ما قصدته وأتمنى ألا يساء فهمي هذه المرة أيضاً.

إذا غادر ٨٠ بالمائة كما قلت من الحجازيين

إلى عوالمهم التي تنقلوها. فهل سيخرج أمثالك من الحجاز وغيره؟ أم هذا هو الوطن الذي تبشر به؟

ليس هناك مفتي لتجدد. وليس هناك مفتي للحجاز. الوطن في مثل هذه الأمور لا يتجزأ ولا ينبعث من يجزؤه. عنوانك خطير وخطير جداً (تصريح لمفتي الحجاز). ومع الأسف لا أوافقك عليه. أعلم تماماً أنك وضعت العنوان بعدد، حيث أنك خبير. ليكن تبعاً عن مثل هذا. شجرتك مثمرة. ليكن أبعدت أرض موضوعك هذا عن الطحالب.

قدرك مواجهة تفسيرات (مقلوبة) تحاول أن تحمّل موضوعك أكثر مما يحتمل. قدرك أن هناك من لا تتسع لهم كل (المخارج) للفظهم بعيداً وفكرهم (المليء بالكثير من (الحشو) العنصري البغيض، متناسين أن ما يعانيه الوطن الآن هو حصاد تمايز مناطقي زرعه من لا يريدون الخير لهذا الوطن. وقدروا الوطن أن يبدأ (حواراً وطنياً) ولو كره (العنصريون)، فهو بوابة الجور الوحيدة إلى شاطئ الاستقرار الذي نتمناه جميعاً.

العنوان غير بريء! ربما! لكن صدقتي أنه ليس عنواني الذي اخترته. السؤال: هل لدينا مفتي واحد؟ هناك ألف مفتي! ألم تسمع عزيري عن الحوار الوطني الذي ناقش تكاثر الفتاوى الأرتبي من كل من هب ودب. أكثر على السيد المالكي أن يكون مفتياً في محيطه؟ وهل بإعتقادك أن كل المواطنين يلزمون بفتاوى المفتي الرسمي؟ الشيعة لهم مفتيهم الخاص، وأنت تعلم ذلك. وكذلك بقية الطوائف. ليست لدينا مرجعية دينية موحدة، وبالتالي لا توجد مرجعية متشابهة. إذا استطاعت المؤسسة الدينية الرسمية أن تحتضن المالكي ضمن هيئة كبار العلماء وكذلك الآخرين المختلفين مذهبياً، حينها تكون الفتوى للجميع. المفتي واحد اليوم، وهو يمثل مدرسة واحدة، لم يقل به وأنت تعلم كل أبنائها تلك المدرسة.

نعم أتفق معك تماماً. أن هناك ألف مفتي ومفتي. كما أتفق معك تماماً أن هناك إقصاء للطوائف الأخرى. هذا هو قدرنا. وهذا ما نحاول تلويحه، وهذا هو دورنا. دورنا كما أراه هو الربط بين الجميع، وتعزيز التواصل بين المتناقضين. هو دور صعب، ولكنه ناجح. كيف؟ أقول أن من لا يرغب في المواكبة. ليرحل غير مأسوف عليه. وأن من يتوقع داخل محيطه القديم. لا يحتاجه الوطن في هذه المرحلة. أيضاً ليرحل غير مأسوف عليه. رسالتنا كما أراها هي: دعم أي رأي فريقي أو جسامي يبحث عن المحافظة على هذا الكيان. تحت مفهوم حرية الرأي المسؤول واحترام الآخر. ومنحه حرية الرأي في التعبير. وحرية الممارسة العقيدية. مهما كانت. كما يتواصل دورنا في الدفاع عن أي مفهوم فكري. أو أسلوب إرادة. وكل هذا يفترض أن يسبب في مصلحة الوطن ووحدة. قد تختلف في بعض المفاهيم حول غايتنا. ولكن أزعج أننا نتفق على دعم وحدتنا. وهذا الدعم، للوحدة، يتأتى كما أراه في

نبد كل دخيل مزايه. ليست هي العاطفة ولكن أقول.. نحن الحجاز ونحن نجد.. حفظ الله الوطن من كل مكروه.

سمعت من عدة مصادر موثوقة أن الشيخ الصوفي المغربي المكي الولاية العلوي المالكي كان يقوم بإلقاء الدروس في الحرم المكي مصحوباً بطقوس خرافية كهنوتية لا يرضيها أي إنسان في ذرة من عقل فضلاً عن دين! كان يريدوه يبتدرون فضلاته ليلتصمونها. كان يحدث ذلك أمام مرأى الناس الذين استهجنوا هذا المسلك فحدثت عدة مواجهات أدت لإيقاف هذا الشيخ الصوفي المراد فخلّى من ساهم هذا الأمر أن يتوجه لمنزل المذكور ويلثم ويتبرك بأي فاضل من فضلاته، قلل ذلك يكون أقصر طريق لرضا الرب! قال إيش قال مرجع الحجاز، كرم الله أهل الحجاز عن شيوخ الكهنوت والخرافات.

صار المالكي مغربي! وكان أبوه إمام في الحرم المكي وخطيب فيه! ابحت عن أصول الآخرين (الجزائري مثلاً)؛ ما أسهل الإبداع! وشتم الآخر. حكاية عرفناها وتعودنا عليها. إذا كان هو يفعل ما تقول والحجازيون يقبلون منه ما تقول: فاحترم ما يريدهون! مع أي أظنك من الكاسبيين المدعين المشوهين لمن يختلف معك. وكل ما نلده هو معروف من قبيل أنك سمعته من فلان عن فلان وكأنتا تبحث في علم الرجال من الماضين. الدنيا صحن. والناس تعيش وحدة وباقية، فلا داعي للفتنات القاسدة. الرجل متصوف نعم. ويدافع عن الصوفية نعم. وقد كتب دفاعه في ورقته للحوار الوطني وألقاها هناك. فهل براك كل متصوف كافر ومشرّك؟ إذن أخرجت خلقاً كثيراً من الدين. هذا ما قاله المالكي.

أنا لم أكفره ولم أكفر الصوفية، والصوفية لهم درجات تتفاوت ما بين الكفر الصراح كالقائلين بوحدة الوجود، وبين مسلمين صالحين. أنا أنكر أن يكون هذا الرجل مفتياً لأهل الحجاز. أنا أنكر أن يكون إيعاد هذا الرجل عن الحرم لمجرد أنه شيخ حجازي. أنا أعتقد أنه أبعد عن الحرم الشريف لأنه لا يجوز أن يمارس في حرم الله طقوس كهنوتية بابوية تشوه سمعة المسلمين. نحن أصحاب دين لا يسيرنا فلان أو فلان، لا نفقد فلان أو فلان. حدثنا عن أعماله وأعمال مأسوف عليه. وأن من الفئات الذين شاهدوا هذا الأمر بأب أعينهم، فالكثير بحكم المتواتر قد يكون أبو المراد إماماً في مكة ولكنه مغربي الأصل ينسب نفسه لآل البيت (النسبة لآل البيت بعد زانها لا تقدم ولا تؤخر وهي عمومياً على قفى من يشول).

لا يهمني أن تنكر أنت مفتي الحجاز المهم إن كان الحجازيون لا يرويه كذلك. هو مفتي لجماعته، وليس كل للسلفيين. لا تحط التكنولوجيا

على الحصار، ما يركب. إذا أراه كذلك فهو لهم مثلاً. أنا لا أعتقد بالمفتي الرسمي ولا الذي قبله ولا الذي قبله، ولكنه مفتي حقيقي لجماعة ما، كبيرة كانت أم صغيرة، فلماذا صار مفتياً لكل المولتين؟ ولماذا تقصر على رأيها؟ ولماذا يحبس الوطن باتجاه إفتائاتي وأحد؟ هذه هي المشكلة يا أخي. قل في المالكي ما تريد، وقولك وقول جماعتك ليس حجة لك، ولو أنهت بالف دليل. فمن يراه زعيماً لا يرى رأيك، ولا يسمع لمفتيك، أنت تراهم يعبدونه والعباد باله من الإتهامات الباطلة، وهم يرونه زعيمهم واجب التقدير والإحترام. فانتشغل بنفسك عن الآخرين. دعهم يبخثارون من يريدون، ولا تأت بالآخر عليهم قسراً فهذا لا يفيد ويؤدي إلى عكس النتائج، ثم إنني أسألك: هذا الحجاز الذي كان حافلاً بكل المدارس الدينية والفكرية والثقافية، لا ترى له أثر اليوم. أين الرجال، وأين العلماء والقضاة؟ تقرأهم تاريخاً فقط. أنيس غريباً هذا؟ أنيس غريباً أن تكون القصيم هي عاصمة البلاد الدينية ويكون رجالها وقضاها ومدرسو الدين يسيطرون على كل البلاد، في حين أن مكة المكرمة قبلة المسلمين، لا يساهمون في المؤسسة الدينية ولا في القضاء أبداً؟

ما إن يخرج أحدهم، حتى تملأ المناطقية، ويخرج الدين الأصيل من نجد ليهشم الدين البدعي في الحجاز؛ المسألة سياسية يا أخي، ولكن الصغار يتناقشونها على أسس دينية ولا يدري أن الدين يستخدم كحجة في الإقصاء والإبعاد. ولو تتبع المرء مصائب المفتين والقضاة، لملأنا بها الكتب. ولكن ما أن ينطق أحدهم حتى يبادره الجاهل والأحمق: من أنت؟ علماني، رافضي، قبوري، بدعي، صوفي، مشركون وكفرة وعلمانيون؟ مشكلتنا أننا نرى انقضاء على الحق وغيرنا على الباطل، ولكني أقول لك بصدق: لو كان المالكي سلفياً فسيبقى بعيداً عن المؤسسة الدينية. إنها بحق مؤسسة جديدة، الذين وأحد من محدثات الإنتماء إليها، والمنطقة محدث آخر. هي لا تقبل رأساً من خارجها، ولو فعلت لكانت الآن في غير الحال التي هي عليه. التصق بها أخي؛ فعتقت كل مبرر لذلك، ولكن لا تجبر غورك عليها. فقط تخيل أن المفتي العام للمملكة حجازي، وانظر كيف ستكون الأحوال، ومن الذي سيمارض ويرفع السلاح؟ هذا الحجازي حتى لو كان سلفياً فهو غير مقبول. أفهمتي؟

على رسلك لا تتفعل كثيراً. أنا أدرك أن أسلوبني قاسي، وأدرك أيضاً أن من يقرأني يلاحظ ذلك مني. فعلى الرغم من هدوء طبعي فعلاً وممارسة إلا أنني رأيت أن هذا العلم الذي أكتب به يجب أن يسخر على درجات القسوة والتفريق لمن أعتقد أنهم يضلون الآخرين سواء وعوا ذلك أم أنفسهم أم لا، ما تأملت عنوان الموضوع لرأيت أنه ظالم مصل: (تصريح لمفتي الحجاز وفقهه مكة السيد محمد علوي المالكي). لو كان الموضوع كتب بالشكل التالي لما استجيتنا ذلك (مفتي وفقه الصوفية بالحجاز)، أو حتى (المفتي وفقه الحجازي). وأنا وأنت لا نملك إحصائية عن أتباع هذا الشيخ في الحجاز، لذا فإنه من الظلم والتضليل أن يوصف هذا الشيخ بهذا الوصف. أما عن الإقصاء يا عزيزي فأنت تعلم جيداً أن المفتي الرسمي ليس له سلطة فعلية على الناس، وأنت تعلم جيداً أن كل طائفة تستفتي شيخها فعلياً. وأنت تعلم أن المذهب السلفي لا يوجد فيه علمياً ما يسمى بالمفتي، وإنما هذه الصيغة وهذه الألية

مستوردة من الخارج. أوافقك أن أكثر من ينتسب للمدرسة السلفية هم من أبناء نجد. ولا أوافقك القول أنها حكر عليهم فهذا تضليل منك للأسف الشديد. فاستطاعت أن ترى أن كثيراً من رموز المدرسة الدينية السلفية الرسمية وكثيراً من الرموز الرسمية هم من غير أبناء نجد فالسالة سلفية نعم ولكن تجدية عنصرية لا.

المأساة تكمن في الجهل. ماذا تعرف عن الحجاز وأهلها؟ وما هي المدارس الوافدة على الحجاز التي تتكلم عنها؟ كفاكم قولاً وكذباً. أنا من تلاميذه ولم يحصل شيء مما قلت. هي مسألة حقد على السيد تخرسه لولا علمه ومريديه من تلامذة ومطبعة علم الرجل مؤلفاته (كتب وليس رسائل) جاوزت الستين مؤلفاً. متى تستيقظون من سباتكم الذي سيدخلنا انفاق لا يعلم منتهاهما إلا الله سبحانه. السيد محمد علوي هو كبير علماء الحجاز بالأجماع عندنا وأينكم لا يهم لأنه رأي دخول إقصائي. هذا الشيخ لا يملك إلا قوت يومه، ليس كأشياخكم ممن يكتزون القناطر المغنطرة من الذهب والفضة صلاح الدين كان صوفياً، وتأمل الفرق بين من حرر القدس عندنا رضي باحتلال القدس.. هناك فرق. وعمر المختار وعبد الحميد بن باديس وعبد القادر الجزائري وغيرهم كانوا كلهم من المتصوفة. أين الخطأ في كون السيد علوي مالكي متصوفاً؟

في القدس العربي؛ مقالة لحزمة الحسن عنوانها: متى يكشف وجه المملكة التعددي عن نفسه؟ زعيم الحجاز الديني يدعو لتخفيفات في المؤسسة الدينية. يقول الكاتب: المملكة اليوم وهي إذ تعين إرهاب ص تحول غير مسبق في تاريخها. يعيش المجتمع مخاضاً مؤزناً لا يقل أثراً وأهمية، وإن هذا المخاض الاجتماعي هو المرشز الأوضح للتغيير القادم، وهو الدافع الأكبر باتجاه التغيير السياسي المنتظر. في مؤتمر الحوار الوطني الثاني، دُعي للمشاركة فيه الدكتور السيد محمد علوي المالكي، الشخص الذي صدرت بحقه فتاوي التكفير والتبذيع من رموز المؤسسة الدينية الرسمية، والرجل الذي كتبت ضده ووزعت داخل المملكة العديد من الكتب والدراسات تنتهمه بالكفر والزندقة والدجل كان بينها (مع المالكي في كفريات)، حتى أن بعضهم اعتبره داعية الشرك والضلال في هذا الزمان، ووصفه آخر بأنه مجرد ملد عمرو بن لحي. وهو الرجل الذي منع من التدریس في الحرم المكي الشريف منذ عشر سنوات وحتى الآن. وهو ذات الرجل الذي يرجع له كثيرون في دول الخليج الأخرى في فتاواه وأرائه، ويطل عليهم بين الفينة والأخرى من قنوات إعلامية خليجية، ولكن ليست سعودية؛

ورغم أن المؤسسة السياسية ممثلة في العائلة المالكة لا تنظر إلى الدكتور المالكي بارتياح، خاصة الملك فهد؛ لأسباب سياسية ومناطقية معروفة. إلا أنها وجدت نفسها غير قادرة على تجاهله أو إستهزائه في مجارة المتطرفين في المؤسسة الدينية التي تبغى القمع الحاد تجاهه. فالرجل الذي استبعد من مؤتمر الحوار الأول في الرياض، له من المكانة في نفوس الحجازيين ما يفوق مكانة السياسيين ورجال المؤسسة الدينية جميعهم.

عودة السيد المالكي إلى صدارة الرمزية الدينية للحجازيين عبر واجهة الحوار الوطني، تشير إلى تراجع حدة التطرف الذي قام بقرار سياسي وسيضعف بقرار سياسي مماثل. وإذا سارت الأمور على هذا النعج، فإن شكل المملكة الديني المتمزمت الذي اعتاده الآخرون سيختفي في المستقبل، وسيجد صانع القرار السياسي هامشاً واسعاً من الإجتهاادات التي تفرخ الدولة من مآزل الفتيا الواحدة والرأي الواحد، إنها بداية لدمج المختلف دينياً، عبر سماع رأي، وتأمير الخلاف ضمن حدود لا تضيق الدولة ووحدة في مقتل.

ومع أن ظهور الدكتور السيد محمد المالكي والتحدث لأول مرة عبر قناة التلفزيون السعودي يعد خرقاً للمألوف، فإن التحول في تعددية دينية في المملكة، يميز الإصلاح السياسي ويشد من الوحدة التي يخاف عليها الكثيرون من الإنزفراط. وهذه التعددية تستدعي وجود تغيير هيكل في المؤسسة الدينية الرسمية، بحيث تعكس التنوع المذهبي في المملكة، كما يستدعي إنهاء حالة الإقصاء للحجازيين من الكليات الدينية والقضاء، وهو ما أشار إليه السيد المالكي مؤخراً في تصريح له تم تداوله في منتديات الإنترنت السعودية.

مقال كاتبه شعبي.. وتبناه جريدة تناصب العداء للمملكة. لا زال البعض من المحسوبين على هذا البلد يطمنون صهوة إعلام وصحف ومطبوعات معادية للمملكة. حمزة هذا.. ألم يتساءل لماذا عطوان يرحب بمقاله وينشره؟

خلاص ما دام كاتبه شعبي فلا تقرأونه ولا تصدقونه ولا تثبتونه اغفوا عقولكم وسلموهم للأخ السابق. يا أخي اتقي الله. إذا قيل له إنك أخذته العرة الشيعي عندك عندك؛ كاذب فيما يقول، غبي جاهل فيما يتحدث ويكتب عنه، فلا تحف على شلة طوى إن كان ذلك هو رأيك، فلهم عقول أيضاً. ثم ألم نقل لك يا مخرج حاكم الكلام ولا تحاكم الأشخاص، هل اعترضك على الشخص أم على المقال أم على الجريدة؟

تقول زعيم الحجاز الديني؟؟ يعني كم نسبة المالكية بالحجاز تقريباً؟

قل كم نسبة الوهابية في الحجاز؟ والمالكية موجودون في الشرقية أيضاً بمرجعية مختلفة آل المباركة؛ ثم أن المذهب الشايع حسب علمي في الحجاز هو الشافعي وليس المالكي. فلا تختلط عليك الأسماء. ثم لنفترض أن عددهم قليل حسب سؤالك المستصغر للآخر، ماذا تريد أن تقول: هل الحجازيون أقلية أيضاً عندك؟ أم أنك تستحقد أنهم يتبعون المؤسسة السلفية في بريدة؟

إن المختلف مذهبياً لا توجد لهم زعامة، كأنت تقول زعامة على خمسة أفتار؟ أمذا ما تريد قوله؟

هذا ما يصنعه هامش الحرية في الإعلام السعودي

اختراق المناخات وسطوة السائد

القضية هي أن سلوك (القطيع) المعروف في سوق الأسهم وتداولها والذي يتلاعب عن طريق الهوامير بالأسماك الصغيرة مسيطر على ثقافتنا وسلوكنا الاجتماعي والفكري حيث نرغب في جمال الشكل واتساق المجتمع في منظومة واحدة تسر الناظرين عند رؤيتها بغض النظر عن صلاح الجوهر وصلابته والاشتغال على إصلاحه باستكناه الظواهر والمؤشرات التي تدل عليه عندما يتاح الاعتناق من السائد وسطوته الذي لا يعني الصواب بالضرورة، إن الخروج على هذه المنظومة الخطبوطية ليس فقط باهظ الكلفة على الصعيد الاجتماعي والفكري والثقافي. وهذا دليل قاطع على قسوة المجتمع في الاعتناق من منظومته ومبالغته في تقديس السائد والمناخ المنتشر لتتو واللحظة وفي نفس الوقت لا يمنع من الانتكاس عنه إلى غيره مرة أخرى بشرط الجماعية (القطيع) حفاظاً على الشكل الخارجي. إن خطورة هذه السطوة هو تسر القناعات تحت السطح هروباً من هذا السوط المسلط بحيث يصعب المجتمع هلامياً مطاطياً إسفنجياً يستوعب الشيء ونقيضه والمتضادات لا لنضج فيه ولكن بحثاً عن تراض وتناغم شكلي ويهرب بالتالي بهذا من دفع استحقاقات أي تغيير أو تطوير. إن هذا مرض خطير يظهر فجأة وينتقل فجأة ويختفي فجأة كل المجتمع مؤدج ويمكن أن يكون أي شيء آخر إذا سن بفرمان اجتماعي وفكري وسياسي أي مناخ آخر وهذا أدى إلى إشكالية المصطلح وتنازعه حيث الجميع ينادي بالإصلاح ولكن كل يفهمه على طريقته الخاصة ويحاول أن يجذبه ناحيته ويلبسه الأتواب التي كان يرتديها قبلاً.

عبد العزيز الصاعدي
الوطن ٢٠٠٤/١/٣٠

بالهجر: مؤسسات وطنية بالغة السرية

تخيلوا، فقط من نافذة الأحلام، أن نستيقظ هذا الصباح لنجد الهيئات والمؤسسات التالية وقد أخذت مواقعها الأنيقة على ناصية بعض شوارعنا. أولاً: الهيئة العامة لتفريخ الإرهاب: مؤسسة خاصة هدفها بث الكراهية والعنف والعداء لكل جديد مختلف. ثانياً: اللجنة الوطنية لحماية لصوص المال والأراضي. ثالثاً:

المجموعة السعودية لتطقيش المواطن من العمل في القططع الخاص: فروعها الأساسية في بنجلاديش والهند ومانيلا وشعارها المحلي هنا: نحو مجتمع بالغ التعددية. استيقظوا من الأحلام فهذه اللجان ليست من الأوهام ولوجاتها الخفية على شوارعنا ثابتة بتعاقب السنين والأيام، ويعرفها كل العقلاء من الدواب والأنام وشخصها يسرقونكم في الليل وأنتم نيام.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٨

الصحافة والشباب

ناقش الزميل خالد السهيل في مقالته في (الاقتصادية) أمس (٢٦ يناير ٢٠٠٤) ما كتبه في هذا العمود عن عدم تطور أرقام توزيع الصحف بما يتناسب والنمو الديمغرافي. وركز في مقالته على عدم الاهتمام بالشباب وقضاياهم. حيث يمثلون ٦٠٪ من سكان المملكة. إن صحفنا التي ابتلاها الله بالاهتمام بالانتخابات في جورجيا وفنزويلا وغيرها، كان حرياً بها أن تناقش عدم توفر الوسائل المعاصرة التي يعبر فيها الشباب عن ذاتهم من قبيل الروابط والاتحادات الطلابية المنتخبة في الجامعات، وذلك حتى قبل أن تناقش أفكاراً من قبيل انتخابات مجلس الشورى ومجالس المناطق. إن الصحافة مجحفة في حق الشباب، وحتى في المؤسسات الصحفية نفسها لا ينال الشباب طموحه في الترقى وتحقيق تطلعاته القيادية إلا بعد أن يشيب رأسه. بفضل تمترس الجيل القديم في كراسيهم، وعدم إتاحة الفرصة للأجيال الجديدة لتحقيق ذاتها.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٧

دعوا الزهور لتفتح

الخوف كبل الخوف من الحوار الجاري في بلادنا حالياً هو أن يؤدي التركيز على جانب واحد متعلق بإعادة النظر في بعض المواد والنصوص (التي زعموا أنها تشجع على العنف والتطرف) إلى تراجع الاهتمام بالجانب الآخر والأهم وهو العملية التعليمية والمشاركت التي تعترضها وتؤثر سلباً في مخرجاتها التي من المفترض أنها تصب في خدمة التنمية. فما زالت بعض مناهجنا التعليمية تستعصي على

محاولات الإصلاح والتجديد، وما زال بعضها يحتاج إلى المراجعة والتقويم من حيث الشكل والمضمون والمخرجات التربوية، ناهيك عن ضرورة تطوير أساليب التدريس وطرقه، والبحث عن طرق أقل كلفة وأفضل عائداً في مجالات الإنفاق التربوي.

د. سعيد العليص
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٣

إنها الطبقة العازلة يا فضيلة الشيخ

يقول الشيخ سلمان العودة: (ويحق القول إننا، نحن - الإسلاميين وطلبة العلم - نمارس النقد في حق الآخرين ولكننا نخشاه كثيراً ونهرب منه، وهذا ليس بجيد بل الحق أن نفرح به. وفي الغالب نحن نقوم بتصنيف الناس وفرزهم إلى مجموعات متناسبة في الرأي والفكر قبل أن نوجه النقد الذي يستهدفهم كأفراد ومجموعات في الوقت ذاته). أؤكد هنا أن الشيخ الكريم لم يكن يتكلم مطلقاً بضمير المفرد بل كان يكتب حال المدرسة المشككة بالتحديد مع المغالين في تقديس الدعاة وطلبة العلم حتى جعلوا بينهم وبين مفردات النقد والمناصحة حاجزاً يصعب على أي تجاوز. تعتقد هذه الطبقة الاستميتة العازلة أن كل شيخ منزهة بالقطرة عن الأخطاء وأنه في منزلة فوق القدرة الفكرية للبشر وأن كل كلمة تناوره أو تختلف معه ليست إلا نشأ في لحوم العلماء المسمومة.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٤/١/٢١

السياسة بين السلفية وفكر الصحوة

تتميز السلفية التقليدية ظاهرياً عن قيادات فكر الصحوة المعاصرة في تمهيش الموضوعات السياسية، وفي طريقة إنكار المنكر المتعلق بالسياسة، والتأكيد الدائم على مبدأ طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، مما جعلها تبدو أقل خطراً في نظر السياسي، لكن المشترك بين فكر الصحوة والسلفية أكبر بكثير مما يحاول تصويره السلفيون. الاختلافات في حقيقتها شكلية، والأزمة الفكرية واحدة، وأي محاولة تفريق جذرية هي من قبيل الأضغاث أكثر منها حقيقة واقعية تستحق أن يتوهم تبار أنه في مأمن من تحمل أخطاء ما يحدث على الساحة الإسلامية من أزمات سياسية ونزوع نحو العنف. طاقة الإسلام

الحركي والصحوة كامنة في الفكر السلفي وجذوره منطلقة منه. ولهذا أظهرت الأحداث مؤخرًا التداخل في الأزمة الفكرية، فقبل أن يكتمل مشروع بعض أصحاب التوجه السلفي في نقد الحزبيين أو الحركيين في رأيهم منذ التسعينيات وتشويه رموز الفكر المصري إذا بالأحداث المحلية والعالمية تضع الفكر السلفي هو الآخر تحت المسائلة والمراجعة وينقد لجذوره، لتؤكد أن فكر الصحوة في حقيقته سلفي المرجح لكنه أكثر تنظيرًا حول متغيرات الواقع. وجدنا قيادات سلفية شهيرة هي في مقدمة من ينكر علناً قرارات سياسية وعلقت فتاواهم في المساجد كما في موضوع المنهاج، وقرار دمج الرئاسة العام لتعليم البنات وغيرها، مما يخالف المنهج الذي يروونه في بداية التسعينيات في الإنكار على ولي الأمر، وزايدوا فيه على قيادات الصحوة، والمفارقة أن يصبح بعض رموز فكر الصحوة أقل إزعاجًا حول هذه الموضوعات، والحوار الوطني وجميع إشكالياته الفكرية الدينية في حقيقته سيضع أصحاب التوجه السلفي على المحك أكثر من غيرهم. هذا الفكر أصبح في مآزق حقيقي مع متغيرات الواقع السياسي محليًا وعالميًا، فإما أن يخفف من شروطه المنهجية التي اجتهد وربطها في العقيدة، مما يعني سقوط مشروعه ومزاياه على أصحاب التيارات الإسلامية الأخرى، أو أن يستمر في تأصيل هذا الجانب بالغة نفسها التي اتبعها في الماضي وأوائل التسعينيات، مما سيجعل منه صعداً سياسياً وملجأ لتكوينات تطرف مستقبلي.

عبد العزيز الخضبر
الوطن ٢٠٠٤/١/٢١

حين دفعنا دُماً لا يطاق

سنواصل الكتابة على الرغم من أنها طريق مملوء بالأشواق وإعقبات وعلى الرغم من أنها تجلب لنا كل صباح مزيداً من الأضداد والصداغ. الكتابة ليست زهرة أيضاً بل هي الطريق المثالي لطلب الانتشار والشهرة. الكاتب الحقيقي هو من يتناقص جمهوره مع كل فكرة أو مقال لأن الضمير الحي يستلزم تقاطعاً بين الأفلام والمصلحة. تتعرض مصالحنا البسيطة جداً للإزلال والتسويق كلما دخلنا إدارة حكومية يجد طالبنا بشيء من حقوقنا تماماً مثلما يجد الصامتون حقوقهم ومعاملاتهم جاهزة للتوقيع بطريقة عين. تزداد وتكثر من حولنا دائرة الشك لنذلل القوائم السوداء في ذهن الإداري وإضبابه المسؤول وتقييم المثقف ونظرة المفكر. كل ذلك لأننا حاولنا أن نضيء زاوية مظلمة في أركان إدارته أو عارضنا له حجة.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٠

الأمير عبد الله ومسيرة الإصلاح

نريد حرية إعلامية تامة وفي كل أجهزة

الإعلام وأنا أعتقد أن هذه الحرية تخدم هذه الأجهزة وتعطيها مصداقية تامة داخل بلادنا وخارجها، ومهما حاولت وسائل الإعلام كلها أن تسوق نفسها فلن تغلق إذا لم تكن قادرة على قول ما تريد بكل حرية وينبغي على هذه الوسائل أن تدرك أن المتلقي اليوم غره بالأمن فوسائل الاتصال أصبحت في متناول الجميع ولا يمكن منافستها إلا بالإعلام القوي والصادق. والحرية التي نريدها ليست في الإعلام وحده بل في كل المؤسسات خاصة الثقافية منها وأهمها المدارس والجامعات. هذه المؤسسات التي ينبغي أن تعطي هذه الروح في طلبتها لينشأوا أحراراً أسوياء فهذا اللون من البشر هو القادر على الدفاع عن دينه ووطنه، أما العبيد فهم دون ذلك بكثير.

محمد علي البرهني
الوطن ٢٠٠٣/١/٢٠

في تكوين فكر العنف والتطرف

هل يكفي أن تعلق نشوء تيار العنف على ما تفعله السلطات وما يحيط بالمجتمع من انحرافات وبربر الصحوة رموزاً ومنهاج وسلوكيات من التبعية وخلي جانبها من المسؤولية؟! علينا أن نكف عن إلقاء التبعة كلها على الخارج، إن إلقاء التبعة على الآخر أمر ميسور، وهو - في حقيقته - هروب من المواجهة. يتمثل الخطأ الذاتي في بعض مناهج التكوين الفكري والتربية العقائدية والحركية التي يتبناها كثير من الجماعات والرموز والدعاة الإسلاميين الذين يسهمون في توجيه الشباب وإرشادهم. إن هذه المناهج تمهد الأرضية الصالحة لنمو بذور الاتجاه نحو العنف لدى بعض فئات الشباب المتلمز. الأمر الآخر يتعلق بالخطاب الديني الذي يتبناه هؤلاء المرشدون والموجهون. وهو خطاب يميل إلى (الإثارة والتهيج) أكثر مما يعتمد على (المنهجية الموضوعية) وهو أقرب إلى أسلوب الخطاب (الثوري) في العمل السياسي، منه إلى أسلوب (الخطاب البنائى) في العمل الفكري والعقائدي. وهذا اللون من الخطاب التهييجي يتسبب في تصعيد العواطف وشحن النفوس مما يؤدي إلى احتلال معايير الحكم والتقييم لدى الشباب فيدفعهم إلى ما لا تحمد عقباه!

عبد القادر طاش
الوطن ٢٠٠٤/١/١٨

تشكيك مدخلات الأيديولوجية

إن هذا التيار التكفيري الذي نسطلي بناره اليوم إنما يأخذ فاعليته الأستميولوجية ومن ثم السوسولوجية بالتبع بالانكفاء على تراث ضخم منجً بشكل تراكمي يتوافر على مقومات صلبة لإنجاح معاني التكفير وفق ما يشتهي ويتمنى المرديد، إنه تراث يضم بين جنباته توليفة هائلة من نصوص مقدسة تتوافر على قراءات متباينة وتفسيرات مختلفة وتجارب بشرية تاريخية تستنبت في غير أرضها يقرؤها التكفيريون قراءة

مجتزأة من سياقها العام وظروفها الزمكانية ومحاضنها النفسية والاجتماعية التي دشنت فيها، ويريدون تطبيقها على واقع مختلف تماماً إن زمانياً أو مكانياً أو حتى ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وقيل كل ذلك العيش وسط وضع سياسي يوصل لكيانات قومية تمثل المواطنة فيها علامة.

يوسف ابا الخيل
الوطن ٢٠٠٤/١/١٥

الحوار الوطني؛

مفهوم جديد للعمل الحزبي

تطوير الحوار في المركز يمكن أن يؤرخ ببدايتين، البداية الأولى: تطوير الانفتاح الفكري في المملكة، أو عصر التعبير الحقيقي عن الرأي الحر، والبداية الثانية: التناغم والتقارب بين التيارات الفكرية التي تمثل شرائح المجتمع السعودي، وكلا البدايتين تؤطران للعمل الحزبي الإيجابي، ضمن منظومة الإصلاح السياسي المقترحة في المملكة. تكرار لقاءات الحوار الوطني ليست دعوة لتجارة الكلام، أو بيع التوصيات على قارعة الطريق، بل إنها تصب في صلب تطوير وتقوية الإصلاح السياسي، وفق نظرية قيادية حديثة، استلزم الرعية، وتعطي أهمية الأمن والسلام، من خلال ولاء وقناعة الشعب والأتباع، وأهمية لقاءات مركز الحوار للمواطنين تنبع أولاً: من كونها، ملتقى التيارات الفكرية المختلفة، في دولة لا تعمل بالنظام الحزبي، وثانياً: بعد استبعاد موظفي الدولة، أصبح من الممكن إتاحة النقد الموضوعي، للأنظمة البيروقراطية، ومستوى الخدمات التنفيذية، بكل شفافية، وفالشا: إن معظم مشاكلنا في الإصلاح يبدأ بمصالحة التيارات الموجودة على الساحة.

هازن بليلة
الوطن ٢٠٠٤/١/١٠

نشو رؤوساً بأفكار الآخرين

ماذا نقول نحن يا ترى هنا في المملكة العربية السعودية حيث لا مسرح ولا سينما ولا حركة فنية على الإطلاق عدا مسلسل يتيم أفنتا بتكرير مشاهدته. بل - أوراخ قولا - إنتاج فكري مكتوب. فقط هناك رقابة صارمة على كل شيء تشم فيه رائحة الفكر والفن. وتظل ملايين الرؤوس هنا تبحث عن الأفكار المطبوعة والتجارب الوطنية المجسدة بأسلوب فني. تبحث عن وسائل لتعلم بها وقتها وتنتسلي وتستفيد فلا تجد إلا تلك الأنهار المتدفقة من الخارج بأسماسكها وتماسيحها وتظلماً وجوعاً وفقر وتآكل كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة من أفكار الآخرين من خلال برامجهم ومسلسلاتهم وكتبهم وتستمرون وتظل هكذا متمسكة أمام شاشات التلفزيون نشو صناريقها بأفكارها والمواظ والتجارب والتوجهات من كل الأنوار والأشكال عدا اللون الأخضر.

حراس الفكر لدينا يحملون سيوفهم وينادقهم ويظنون متيقظين واقفين على رؤوس أولئك الذين يمارسون تجاربهم الأولى في الآداب والفنون ويتعلمون ألف باء وسيلة العصر وكلما تعلموا حرفاً جاءتهم طلبة أسكتهم فنسوا ما تعلموا ورجعوا إلى نقطة الصفر أما تلك الأنهار المتدفقة المقبلة عبر الفضائيات والإنترنت فتكتسح كل شيء لأنه لا سلطان لحراس الفكر عليها ولذلك تسود وتسيطر ويزداد أهلها خبرة وغنى وجأها على حسابنا ونزداد نحن ضعفاً وعجزاً وتبعية.

عبد الله ناصر الفوزان
الوطن ٢٠٠٤/١/٧

مؤتمر الحوار: ثقافة الاختلاف

الإنجاز الحقيقي الذي يجب ألا يتنأى في خضم الركض وراء الإنشازة هو هذا الاعتراف بالتنوع المتساوي الذي منحه الله حق الوجود على هذه المعمورة. تنوع مذهبي.. تنوع فكري تنوع ثقافي.. تنوع طائفي بل وحتى تنوع (مظهري) في الشكل واللون واللبس، كما أن حماية الدولة لهذا الحق في التنوع هي الأساس في خلق حالة من التوازن والأمان تمهيدا لحماية المجتمع بأسره لهذا الحق وحماية الوطن من الغلو والتطرف.

أميرة كشغري
الوطن ٢٠٠٤/١/٦

اليوم الوطني الثاني

من كان يصدق أنه خلال أقل من ستة أشهر من يده الحوار الوطني، ترى جلوساً على أريكة واحدة: محمد علوي مالكي وسلمان العودة والسيد هاشم السلطان! من كان يصدق أنني سأرى أمام عيني عنقاً أخوياً حاراً بين: سلمان العودة ومحمد سعيد طيب، بعد الذي كان أيام حرب الخليج الأولى! من كان يصدق أنك ستري أحاديث أخوية جانبية بين عبدالله الغدامي وعائض القرني! لم يكن يشغلني كثيراً البيان الختامي والتوصيات لأنني كنت أرى أن مشاهد التمازج هذه بين أطراف الوطن هي (التوصية الأولى) التي تحققت حتى قبل أن تعلن في البيان الختامي.

زياد عبد الله الدريس
الوطن ٢٠٠٤/١/٦

حبيب القاسم

عبر المشرق على ملحق (الرسالة)، الصادر عن جريدة المدينة، الزميل عبدالعزيز قاسم، عن حزنه لرفض إجازة الجزء الثاني من كتابه (مكاشفات) بعد أن أصدر جزءه الأول قبل سنتين. وقال: (يُقبل أن ينتهي مصير كتاب، حاز على قبول لدى نشره في الصحف السيرة، من النخب المثقفة وكثير من المسؤولين هكذا). وبكل تعاطفي الشديد، وتضامني الأشد، مع الزميل

القاسم فإنني أحب أن أوضح له أن المسألة: نعم هكذا، إنها هكذا، ويكل بساطة هكذا. فأالية الرقابة التي طالما ناشدنا المسؤولين بإعطائها جزءاً من وقتهم، لدراسة وإقعها المتردي، لا تتلاءم مع النقلة النوعية في الهوامش المتاحة للتعبير عن الرأي. المسؤولون يجب أن يعرفوا أن أي كتاب يصدر اليوم، وأي جريدة تنتجها المطبعة، يكونان متاحين للجميع، خلال لحظة الكترونية، وأن على الرقابة أن تسير هذا التطور، وأن توسع هامشها، من خلال بث دعاء جديدة ومهنية وأصلاً ومصانير الفكر والثقافة والإبداع، مصانير (هكذا).

سعد الدوسري
الرياض، ٢٠٠٤/١/٢٨

حماية البيضة

الحوار الوطني مقدمة فكرية لقيام مؤسسات المجتمع المدني. فإن بقي المتحاورون يتداولون البحوث النظرية فلا فائدة فيه أو منه. ومنها فكرة أن يتحول مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني إلى جمعية أهلية مستقلة تعنى بالشأن المدني السعودي، وقد تصبح نواة لجمعية وطنية تقوم بالاستشعار المستقبلي، وعمل استفتاءات عملية تخص الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، وتخدم صانع القرار السياسي، أو أرباب الخطط المستقبلية للتنمية الوطنية وغيرها.

عبد الله العسكر
الرياض، ٢٠٠٤/١/٧

وضع اليد

من منطلق الحق وضرورة اتباع الأنظمة فإن ما يمارس حالياً من مخالفات وتعديات على أراض وأمسلاك حكومية ترهق كاهل لجنة التبعديات سلوك غير مبرر ولا يتناسب مع الوعي وروح العصر ويجب أن يتوقف في كل مدينة وقرية وهجرة وبراً وقد سبق لولي العهد أن فرج إحدى كرب مدينة جدة وجميع المدن الساحلية عندما وجه يحفظه الله بمنع التملك والبناء على الشواطئ. وكما أتمنى أن يشمل التوجيه التشدد في منع وضع اليد على مناطق الترفيه البرية وشواطئ الرمال الخمر في وسط الصحراء لينعم الجميع بما تنتش عنه أرض هذا الوطن من خير ونعمة وعشب وكساء وما تحتضنه من شامخ النقا وطامن النقر.

محمد الأحديب
الرياض، ٢٠٠٤/١/٧

الرحلة الإخبارية ام..

عليها أن تتخلص من الشكل التقليدي لبث الخبر المحلي، وأن تعتمد على أهمية الخبر لا الأهمية الاعتبارية للشخص، أيضاً عليها متابعة الحدث المحلي بكل أشكاله وأبعاده لأن ذلك هو الحل الوحيد الكفيل بصد تلك الحملات الإعلامية

العربية قبل الغربية علينا وعلى بلادنا ورموزنا الوطنية وقضايانا الوطنية بكل أشكالها، نعم نريد أن تناقش الهم الداخلي قبل غيره لأن ذلك كفيل بتأكيد مصداقيتها للجميع وخاصة المشاهد السعودي وهو المشاهد رقم واحد لدى جميع المطبوعات العربية دون استثناء الإخبارية منها أو العامة أو حتى الهابطة، باختصار أريدها أن تنقل الطرح الفضائي من جميع القنوات العربية إلى سماء الوطن فقط.

هيا النعيم
الرياض ٢٠٠٤/١/١٩

الحوار الوطني .. أسئلة الحوار أولاً

من حسن الحظ، أننا نعيش مرحلة من عمر وطن، أصبحت فيه مصطلحات مثل (الحوار الوطني) و(الاصلاح) و(قبول الآخر) و(احتواء المختلف) و(الوحدة الوطنية) و(توسيع قاعدة المشاركة الشعبية).. أصبحت هذه المصطلحات شائعة ومقبولة ومتداولة بين شرائح المجتمع.. من المؤكد أن ثمة تفاصيل لا بد منها، ومن المؤكد أن بعضها مصطلحات، هلامية وفضفاضة، تحتاج لتأطير وتحديد مفاهيم واضحة يمكن من خلالها الوثوق بدقة دلائلها في هذه المرحلة. لكن الاكيد ان ثمة خطايا وخطايا جديداً أخذ يتخلق، وثمة مفاهيم تتبلور، وثمة أولويات تتقدم، والمقارنة بين الامس القريب واليوم، هي مقارنة فارقة ولموسة ومقدرة.. ولذلك بقدر ما نشيد بهذه الخطوات الرائعة التي جعلت نخبا ثقافية متعددة الاتجاهات والرؤى، تجلس على مائدة حوار، وتناقش مسائل تحتمل الخلاف، وتحاول ان تؤطر المشتركات الكبرى في هذه المرحلة.. هذا بعد ذاته امر رائع، ويجب تقديره، ولا يجب التوهم من شأنه.. لكن مع كل هذا ثمة حاجة ماسة لتأسيس اطر حقيقية يتم من خلالها فهم معنى الحوار الوطني، وغاياته، وعلاقته بمسألة الإصلاح الداخلي.

عبد الله القفاري
الرياض، ٢٠٠٤/١/٥

دفاع الشورى

جاء في صفحة (صوت الشورى) بهذه الجريدة وهي صفحة يومية ينشر فيها ملخصات لما يتم تداوله في مجلس الشورى، جاء في الصفحة أن بعض أعضاء المجلس قد حملوا بشدة على عملية التشهير بالمخالفين للأنظمة وأن أغلبية المعارضين لعملية النشر عن المخالفين قد وجهوا لها انتقاداً حاداً وقاسياً بحجة أن عملية النشر تلحق إساءة بالغة بالأفراد والمؤسسات والشركات؛ إذا كان أولئك الأعضاء من مجلس الشورى يخشون على مشاعر المخالفين من أن يلحق بها أي نشر وتشهير، فقد كان الأولى بها أن تكون خشيتهم أكبر على ضحايا تلك المخالفات، حتى يدركوا البون الشاسع بين مخاوفهم من إلحاق الأذى بمشاعر المخالفين

وبين تعريض حياة المئات بل الآلاف للأخطار بهدف الربح المادي الرخيص؟!

محمد احمد الحساني
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/٢٠

الحوار .. ثقافة وطنية!

ينبغي علينا ألا نستعجل نتائج الحوارات الوطنية المقامة أو التي ستقام بين بعض شرائح المجتمع المختلفة خاصة إذا علمنا أن حجم الخلافات بين هذه الفئات بلغ من الاتساع حداً مزعجاً. غذته على فترات زمنية بعيدة الاتهامات المتبادلة عبر المنشورات والأشرطة، والشك بالآخر. وتفكره، لذا فإن استعجال النتائج لا يبدو مطلباً موضوعياً. المهم في رأيي أن نلتقي، ونستحضر، وأن نشرع نوافذ قلوبنا وعقولنا لبعضنا البعض، متسلحين بحسن النية. والإيمان بأن الخلاف بين البشر سنة كونية. خاصة فيما يتعلق بالمذاهب والاتجاهات الفكرية المتباينة. وأزعم أن إقامة مؤتمر للحوار الوطني هو نجاح في حد ذاته. فما بالك حين يتحول إلى منتدى فكري يتحاور فيه المختلفون. لقد ذهب زمن الإلغاء والصنمية الفكرية - أو هكذا أنصوّر - وبتنا في حاجة ماسة الآن إلى ثقافة وطنية مبنية على تقبل كل منا للآخر مهما بلغت خلافاتنا تركز مبدأ الحوار والشفافية بين شتى أطراف المجتمع السعودي.

تركي العسيري
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/١٦

مجدلية أم غير مجدلية

كم هو مخجل أن نجد أنفسنا نضع وقتاً ثمينا في جدال حول مسلمات لا تقبل خلافاً! مجلس الشورى الموقر يشغل أعضائه الكرام بالجدل حول (جدوى) تدريس التربية البدنية للبنات، وعلى المؤيدين أن يأتوا بحججهم وبراهينهم المقنعة وعلى المعارضين أيضاً أن يأتوا بمثل ذلك. وكأنني بالمجلس أرى أن البنات مخلوقات لا تختص إلى الجنس البشري الذي ينتمي إليه البنين الذين تدرس لهم تلك المادة منذ سنين، فأراد أن يبحث جدواها على الإنث قبل أن يبت في أمر تدريسها لهن. والجدل حول (جدوى) تدريس التربية البدنية للبنات يبدو أمراً غريباً، فالترقية البدنية تكاد تكون من المواد التربوية المقررة في معظم مناهج دول العالم، حتى بات من الجادال في جدواها كمن يجادل في جدوى تعليم القراءة والكتابة.

د. عزيزة المانع
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/٦

الإصلاح من فوق والإصلاح من تحت

يمكن البدء بالإصلاح السياسي من تحت كما يمكن أن يبدأ من فوق. سوف تجد بين منظري التنمية السياسية من يجادلون البدء في تطوير

المؤسسات الاجتماعية والإدارية باعتبارها أداة النمو وتجد آخرين يشترطون البدء بإصلاح القانون الذي يمثل مرجعاً لعمل هذه المؤسسات قبل كل شيء. ولعل جانباً من الجدل حول الإصلاح في بلدنا يعبر عن اختلاف في انتخاب أي من المسارين. لكن في كل الأحوال، فإن العزم على الإصلاح ينبغي أن يترجم في إجراءات عملية. ثمة أهداف للإصلاح المنشود لا تختلف عليها اثنان، ولناخذ مثلاً مفهوم المساواة الذي أقره النظام الأساسي للحكم ويتفق على الدعوة إليه جميع دعاة الإصلاح والمسؤولين الرسميين في الوقت نفسه. من الناحية النظرية المجردة، فإن المساواة بين الناس هي قيمة ثابتة ومركزية في الشريعة الإسلامية، وهي العنصر الأساس في منظومة حقوق الإنسان التي ينادي بها عقلاء العالم. لكن هذا المفهوم النظري لا يمكن أن يحقق غايته إلا إذا تحول إلى إجراءات قانونية وتنظيم مؤسسي له وجود ملموس وفاعل في الحياة اليومية لعامة الناس.

توفيق السيف
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/١٣

وما حقني ..

من أهم وجوه الإصلاح الذي يريده المجتمع حفظ المال العام من عبث العابثين والسهملين والمترشقين ومن هم على شاكلتهم من الذين يبغسون المواطن حقه ويحملونه لاحقاً أعباء ممارسات كهذه يخرقها من مكاسباته وقوته ومستقبله. ويجب ألا ننكر بأن الثغرات الكبيرة لدينا قد سمحت بتفشي هذه الظاهرة بشكل مشين ومستغفر، وأهم تلك الثغرات ضعف وسائل وأساليب المراقبة والمحاسبة إلى الدرجة التي تجعلها تكاد غير موجودة عملياً، وكذلك غياب العقوبات الرادعة التي تحد من تنامي المفسدين. لقد ضاعت أموال طائلة، وحصلنا على كثير من الخدمات والمراقف المشوهة التي لا تبرز إنفاق القليل جداً من تلك الأموال، وحتى مع شد الأزرعة ومحاولات الترشيد في ظل الأوضاع الاقتصادية والظروف المالية الحالية يبدو أنه لا يوجد كثير من أمل في وضع حد حاسم لإيقاف عجلة الفساد هذه. كشف تقرير لديوان المراقبة العامة أن الصلاحيات المالية لبعض الجهات الحكومية قد تجاوزت (١٤٤) مليون ريال خلال عام مالي واحد. وأكد أجزم أن الرقم الذي توصل إليه ديوان المراقبة العامة لا يشكل غير جزء بسيط من الرقم الحقيقي الضائع من الميزانية.

د. حمود أبو طالب
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/١٣

مصادر الخطاب الديني السلفي

توجد ثلاثة مصادر أثرت في خطابنا الديني وهي الفقه الحنبلي وترجيحات ابن تيمية واختيارات الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتطبيقاته. ومن الطبيعي أن تكون اختيارات ابن

عبد الوهاب متأثرة بالبيئة التي نشأ فيها، وقد أثر في هذه الاختيارات عاملان مهمان: الأول هو الانحراف العقدي في البيئة، ونتيجة لهذا كان الجهد الأكبر في الإصلاح منصبا على هذا الجانب، والثاني هو عزلة البيئة عن العالم الخارجي. وكانت تجد تعيش في حالة متماثلة مع تتغير منذ مئات السنين، ونتيجة لهذا كان الاجتهاد الفقهي محدوداً والفقهاء يسير على نمط ثابت لا يكاد يتغير. والرؤية المعرفية سواء كانت فقهية أو عقدية وسواء كانت في طريقة تقرير المعرفة أو التعامل مع مخالفيها تكونت خلال فترة إنشاء الدولة وكانت فترة صراع ومغالبة، وهي بالتحديد فترة الدولة السعودية الأولى. وهذه الرؤية التي تكونت هي التي حددت ملامح الخطاب الديني أو الإسلامي أو الاجتهاد الفقهي.

د. عبد الله ناصر الصبيح
الوطن ٢٠٠٤/١٢/٢٢

ما الذي يجري لأنتخاباتنا البلدية؟

يقول الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية: (والله العظيم ثلاثاً إن سمو سيدي ولي العهد بالكلمة الواحدة قال لي: أيمن الجماعة؟ نحن اهتمنا بالمجالس البلدية والانتخابات البلدية وحتى يومك هذا ما رأيته ولا شيء صار). ثم يقول الأمير متعب (كان أي سمو ولي العهد) يتكلم بألم ويقول كيف؟ نحن نفقد المصداقية بأشياء نحن نصرها. لماذا؟ يوجد من يحاول أن يترك هذا الموضوع. صحيح بعضهم مجتهد ولكن ما أحسن اجتهداً. يجب أن نبداً بمحاسبة المفسدين إذا لم تكن عندهم صورة حقيقية من إظهار أسباب التأخير ولماذا هذه الأشياء لم تتغير حتى الآن). ثم يقول الأمير متعب على لسان أبيه ولي العهد: (يا متعب للأسف نحن نغفد المصداقية. قلت له كيف يا طويل العمر). قال لي: نحن نعد بأشياء وتصدر فيها مراسيم ولكن لا يوجد من يتعامل مع هذا الشيء. لا أريدكم أن تكونوا مثل المسؤولين عن الانتخابات البلدية. كثيرون من الناس يطالبون الآن بالانتخابات. وضعتا انتخابات البلدية الآن كفكرة أساسية نبداً بها ونرى كيف تصير. الآن ما تعاملوا معها ولا تقاعدوا معها. فيجب أن يقوموا بهذا العمل. لأن اللوم الآن يقع على الدولة التي أصدرت قراراً ولم تنفذه بينما أنا استعجلتهم وأحاول أن أعرف من هو المتأخر وأسباب التأخير).

عبد الله ناصر الفوزان
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/١٢

حوار مع بيان

وقع مئة وستة وخمسون من العلماء وأساتذة الجامعات ببائنا بعنوان (بيان حول تغيير المناهج في السعودية)، ونشرته أكثر المنتديات الإنترنتية. ويتضمن هذا البيان معارضة شديدة لبعض الإجراءات التي اتخذتها الدولة مؤخراً،

كدمج تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم، وبعض التغييرات التي أجرتها هذه الوزارة على المناهج الدينية. تتضمن المقدمة اتهاماً واضحاً لبعض المواطنين بأنهم طابور خامس يختار موالاة الكفار على موالاة المسلمين، وقد نزل البيانُ بعضُ الآيات الكريمة على هؤلاء من غير تعيين. وهذا ما يفتح الباب واسعاً لاتهام كثير من المواطنين الذين لا يتفقون مع موقعي البيان بأنهم من هذه الفئة. ويبدو أن هذا يشمل الحكومة التي اتخذت بعض القرارات التي أشاروا إليها وموظفيها الذين نفذوا تلك القرارات، وكثيراً من المواطنين الذين يخالفون موقعي البيان فيما يرون. وهذه تهم خطيرة تخرج من الإسلام، فهي (تكفيرية) ويمكن أن تكون ذريعة لبعض المحسمين لينزلوها على من يؤيد الإجراءات الحكومية ويخالف ما جاء في البيان. وأول ضحايا التوجه المتشدد الذي يعبر عنه هذا البيان ليس (الكفار) خارج المملكة، بل بعض المواطنين السعوديين الذين لا يشاركون الموقعين على البيان توجيههم، ويمثل هؤلاء الأغلبية العظمى من المواطنين السعوديين الذين ينتمون إما إلى طوائف مسلمة أخرى، أو إلى تيارات معتدلة، وذلك واضح من التمييز الصارح في البيان بين هذا التيار والأطراف الأخرى في المجتمع السعودي.

حزمة قبلان المزني

الوطن ٢٠٠٤/١/٨

الأسباب السياسية للتطرف

ومن المؤكد أن مناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية، كأسباب محرضة على الغلو قد أصابت كبد الحقيقة. فالغلو في الدين ليس ظاهرة جديدة في مجتمعاتنا. وقد ساهمت ظروف موضوعية في انتشاره على كل السعد. ولكن الجديد هو لجوء الغلاة إلى السلاح، كوسيلة لفرض آرائهم وأفكارهم. ولأنك أن ظروفاً موضوعية، داخلية وإقليمية قد ساعدت على انتشار نهج التطرف، وتقتضي المواجهة الجدية لهذا النهج استيعاب جملة هذه الظروف ومعالجتها، لأن في ذلك قطعاً لداير القدرة عند عناصر التطرف، وحرمانها من تضليل واستقطاب عدد كبير من الشباب السابغين في مجتمعنا. لقد وضع المجتمعون أصابعهم على الجروح عندما تناولوا أثر الفقر والبطالة في ترميم ظواهر التطرف والانحراق.

يوسف مكي

الوطن ٢٠٠٤/١/١٤

قصة المناهج

مشكلة مجتمعنا السعودي أنه لم توفق أغلب مشكلاته الفكرية وتورخ جيداً صراعاته الاجتماعية والدينية لأسباب بعضها مفهوم وبعضها الآخر كسل النخب العلمية والثقافية. عدم وجود هذه الذاكرة المنظمة والسلف الموثق لأمرنا التاريخي يؤدي إلى أن تكرر الأجيال

الجديدة بمختلف توجهاتها أخطاء الماضي بوجه ولغة عصرية، على حساب المنهج الحقيقي لمصلحة المجتمع. لم يسجل الكثير من انطباعات ومشاعر الأجيال الماضية مع المتغيرات في كل المجالات فقد كانت شفاهية أكثر منها مواد مكتوبة. الكتابة كانت تحكمها التقاليد المحافظة للمجتمع في الفكر والسياسة مما يحد من حرية المكتوب عادة ولا يظهر الوجه الحقيقي لتاريخنا في الموقف من المناهج التي هي حديث الساعة. تبني المرء لأحد المواقف المؤيدة أو المعارضة أو التي تفصل في موقفها لا يعطي شهادة مجانية لصاحبها بأنه محافظ على القيم ومهايم الإسلام ولا تميزاً بالتثوير والانفتاح إلا بالقدر الذي يدرك فيه الموقف برؤية شمولية ومتوازنة وليست في سياق التحزب الوقتي الذي نصه ظروف اللحظة فتعرض على الكثيرين الحديث بأشياء ليست من قناعاتهم الحقيقية.

عبد العزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٤/١/١٤

استبدال المجتمع الأيوبي بالمذني

استنابت المشاركة السياسية في الجذور لا تكون إلا من خلال مؤسسات وهيئات وجعيات ومنظمات تؤسس لمشاركة الناس في الشأن العام. وفي تقديري أن ما قدمه الدكتور عبدالله الحامد من تشكيل مؤسسات المجتمع المدني هو الأنسب لمجتمعنا السعودي كمدخل صحيح نحو تفعيل المشاركة الشعبية. شرح الدكتور عبدالله الحامد في كتابه الموسوم (المجتمع المدني ومؤسساته - سرقة الغرب وضعف الشرق) عناصر مؤسسات المجتمع المدني التي تحقق المشاركة الحقيقية للناس في صناعة القرار السياسي، من أهمها: الاختيارية القائمة على المبادرة الاختيارية الحرة، والجماعية أي عمل جماعي، والمؤسسية أي علاقة تعاقدية تعمل بصورة منهجية، والتضامنية أي مفهوم الجسد الواحد، والاستقلالية النسبية في أمورها المالية والإدارية والتنظيمية عن الحكومة، والتضحية أي عمل من أجل المصالح العامة للأمة لا من أجل الأبعاد الشخصية، والحوارية هي إقرار ضمني وصريح بحق الآخرين في الاختلاف، والعلاقة بين أفرادها أفقية بين أعضاء متساوين، والعلنية أي نشاط تحت ضوء الشمس لا تحت السرايب والكهوف، والسلمية تدير الخلاف بوسائل سلمية لا بالكالاشنكوف، والسيارات المفخخة.

غازي المغلوث

الوطن ٢٠٠٤/١/٣

الوحدة الوطنية

إننا مختلفون، وليس في ذلك ما يعيب خاصة لو كان اختلافنا خلاف تنوع لا خلاف تضاد، إننا تضيق بالتصنيفات، ولكن التصنيف جزء من الانفتاح السياسي، لذلك لا بد أن نتعدى عليه دون حساسية، فليس خطأ القول إن من حضر لقاء مكة

الأخير: سلفيون، وعلماء تقليديون، وإخوان، وإسلاميون تجديديون وصوفيون، وليبراليون، وشيعة إسلاميون وليبراليون شيعة، وغير ذلك من التصنيفات التي لا يمكن أن تقسم الوطن طالما أضفنا جملة (ولكن) كلهم مسلمون وكلهم سعوديون).

جمال خاشقجي

الوطن ٢٠٠٤/١/١٣

الحرية المتضبطة الآن الشرعي للحوار

إذا كان الحوار وسيلة لتحقيق التواصل والتعايش الفكري، فالغاية منه أن تؤمن العقول بأهمية احترام بعضها فكرياً ومنهجياً وأسلوباً ولكن ذلك لن ينمو إلا بعد أن تتفق تلك العقول على قواعد أساسية تجعل الوطن عنوان حوارها ومركزه الحقيقي. فالاختلاف الذي يراهن فيه على المجتمع والوطن هو صراع على المواقع وهذا ينشأ عندما تتم السيطرة الفكرية لمنهج معين على حساب الأطراف الأخرى وهذه السيطرة لا بد وأن تدفع مجتمعا إلى مزيد من الانغلاق على نفسه وإلى نمو اتجاهات مضادة تكبر في الغفاء ويدعمها الواقع الاجتماعي الذي قد يؤصل فكرة الإقصاء لديهما، فالفكر الحوار الذي يشهده المجتمع اليوم بشكل منظرية جادة للاتفاق على تعريف دقيق لمعنى التنوع والاختلاف والتعايش الذي يصب في إنشاء الوطن، لأن الحوار الذي يغفل حدود الوطن سوف يجد نفسه في فضاء بلا نهاية. من يتخلف عن هذا الحوار أو يحاول الساس به من ناحية المبدأ وليس الطريقة إنما يعلن عن نفسه بأنه مناهض لهذا التوجه في المجتمع كما أنه يعلن إفلاسه الحقيقي في المواجهة الحقيقية التي تنطلق من مبادئ الحوار والتفاهم ومسؤولاً إلى أرضية صلبة تبقى الوطن شامخاً قادراً على مواجهة الجديد.

علي الخشيبان

الوطن ٢٠٠٤/١/١٤

لقالب الضفحة

وضع الدكتور عبدالله الغداني يده على الجرح بمهارة عظيمة وهو يقول بين يدي الأمير: (إن أبتنا يدرون تكثيراً أبناء ملهم، المناهج التي درسها جيلنا لم يكن فيها هذا الأمر، كانت سوية فانتجت أناساً أسوأ، لكنني لا أعرف كيف تسال إليهم من أدخل فيها خلال العقود الثلاثة الأخيرة هذه الببذرة المحبفة، بدأ التكفير بأشخاص ثم انتقل إلى مؤسسات وجامعات حتى تناول ومس الدولة، والمساس بالدولة هو الخطر الحقيقي). وأسأف إلى ما قاله الدكتور الغداني أن هذه البذرة لم تدخل من خلال المناهج فقط، وإنما من خلال المحاضرات والكتيبات والنشرات والتسجيلات الصوتية ومن خلال بعض أئمة المساجد الذين كانوا يوزعون تهم العلمانية والكفر على رؤوس الأئمة. هؤلاء الذين استنكروا في (الإنترنت) مساهمة المملكة الإنسانية في

الحوار وأثاقية الإدارة

فتحت الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركات الكبرى أمام الحوار الوطني أصبح مطلباً شعبياً حتى لا تتأطر ذاتية الإدارة وتطغى على كل مسارات الإدراة الوظيفي وتتحوّل إلى أنشائية إدارية تدار بفكر الأقرباء والاصدقاء وتصبّح تجمعات وتكتلات كل فئة تهيم على إدارة معينة تحيط نفسها بـ (شلتلية) تستبعد الآخر بوصفه غريباً ومتطفلاً، لا يحق له المشاركة أو العمل معهم فيما يسمونه بالأملأك الخاصة. الحوار الوطني داخل أجهزة الدولة يحمي من ما يسمى بالملكية الخاصة في دوائر الدولة ويوهو نغمة أنشائية الادارة وعبرة مثل: وزارتي، وكالاتي، مؤسستي، موظفيني (حقيني) تلك اللغة التي تذكر بالملكية الخاصة والصكوك والإقطاعيات المجتمع تجازو هذا النمط من الادارة وأصبح الآن شريكاً (وشريكاً) يجب أن يستوعب كل مسؤول ويدرك إبعاده فال مواطن شريك في القرار الإداري وليس منفذاً فقط يتلقى التعليمات والتوصيات وفق محددات لا تتجاوزها. لغة وزارتي ومؤسستي وإدارتي وموظفيني... أصبحت مؤذبة لكرامة المواطن الذي يفترض بولته وينتمي اليه ويجب تراه.

عبد العزيز الجار الله
الرياض ٢٠٠٤/١٢/٢٦

الوطن والوطنية

أما الوطنية فقد حيرت كثيراً من علماء الدين، وبعض ممن ما زال عالقاً في عوالم التفوقراطية، لم يسلّم بأنها بعد. ومع أنها لفظة برّنة ذات مدان جميلة، إلا أنها كانت تحمل ما لا تحتمل. في معناها الأبسط هي، لمن ينكرها، حب الأرض التي نشأ ونما الفرد على خيرها، شيء أشبه بحب الوالدين والشعور بواجب برهما. أبي الذي لا أمّلكه، بل هو يملكني وما أمّلك، سأحبه وأؤدّ عنه بروجي، حتى لو حدث ولم يرعني أو يتكفلني لسبب ما، فكيف بوطن أمّلكه وحدث ورعاني وتكفلني، هل لا أضع حياتي دفاعاً عنه؟ أعداء الوطن والوطنية يأخذونها بعيداً لتعني تقديم الوطن على الدين وركه، لعنري، فليقتربوا لتنفير المأل عن الاهتمام بشأنهم العام. هذا الشأن العام هو الوطن، والاهتمام بهموم الوطن هي الوطنية. هي السعي لصماية الوطن وحدوده الجغرافية ومصالحه المالية وحقوق مواطنيه. هل يعني هذا تخليها عن الدين؟ هل حب الوطن وحمايته، بل وإمكانية القتال دون الساس به، يعني أن يتم ذلك دون إطار مرجعي أو فكري أو عقدي يؤسسه ويشرعه؟ هل يناقش أحد أن مرجعنا جميعاً هو الإسلام حتى لو اختصرناه على أركانه الخمسة ومبادئ إيمانه الستة؟

عبد المحسن هلال
عكاظ ٢٠٠٤/١٢/٢٠

ولفكرهم للمشاركة بالرأي الآخر.

عبد الله صادق دحلان

الوطن ٢٠٠٣/١٤/٢٠

حورية الإعلام

لا يمكن بحال من الأحوال أن يتقدم المجتمع وتتطور الدولة دون حريات إعلامية تفسح المجال لحوار جاد حول القضايا العامة، وتسمح بانتقاد السياسات الحكومية ومراقبة عمل الأجهزة التنفيذية، وتوجيه رأي عام للإصلاح يقضي على السلبات أو يقلل منها ويقترح الحلول للمشكلات الوطنية ويهدد الطريق نحو العمل الحازم لمواجهة حقيقة الذات. إن الحقيقة تبدأ بحرية تدفق المعلومات من المصادر الرسمية والخلاصة دون وجل أو خوف. ومن ثم معالجة المعلومات في إطار النقد والتحليل، وصولاً إلى رؤية وطنية يشترك في صياغتها جملة الكتاب والمفكرين وأهل الرأي. في مناخ بعيد عن أي ضغوطات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. وبهذا نكون قد حصّنا جبهتنا الداخلية بأنفسنا، وعالجنا مشكلاتنا الوطنية بعقولنا، وردمنا أية ثغرة في بنياننا بسواعدنا. قاطعين الطريق على النقد غير البريء للأخريين تجاهلنا، ومطلعين مفعول أي انتقاد خارجي يعتقد أننا لا نواجه أنفسنا في المرآة.

سليمان العقبلي

الوطن ٢٠٠٤/١/١

حوار الفضائيات المختلف

أحمد منصور لم يعتمد أخراج د. سلمان العودة تعاطفاً مع السعودية ضمن عمل خيرى أو حباً في سواد عيونها، بل كانت أسئلته قلبها وتفتيشاً في سر التناقضات التي تتجافى مع العقل والمنطق وحتى الدين أحياناً. إن أهم ما طرحه سلمان العودة في الشأن السياسي ومن خلال دورة في مؤتمر الحوار الوطني أنه انطلق من قاعدة فكرية تقول بأن الحوار من وجهة نظره يهدف إلى إعادة المخالفين مذهبياً، أو فكرياً، وردمهم عن ما هم عليه أو دعوتهم إلى الاعتدال فيما يطرحونه، والاعتدال هنا مفردة جديدة في الحوار لم يجر بعد تحديد دلالاتها. عدا ذلك فإن الحوار ليس هدفه التعرّف على الآخر أو قبوله والتعايش معه، بل تصنيقه، طالما هو مختلف، وبئذه حتى يعود عما هو عليه، وسلية حقوق السياسية والدينية، والشعار الكبير الذي أطلقه سلمان العودة بالمطالبة بإعادة الحقوق لأصحابها لا يعني (كما فهمت) المختلفين فكرياً ومذهبياً ولا حتى النساء، بل يقصد بهم المضطهدين بسبب تهم، وكأن هذا الخطاب يؤسس لما معناه أن العنف في غياب الوسائل الأخرى هو الطريقة الوحيدة لفرض المطالبات.

بدرية البشير

الرياض ٢٠٠٤/١/٢٢

كارثة إخواننا الإيرانيين وقالوا لنرسل دماً ملوثاً بالإيدز حتى يزداد عدد القتلى، هؤلاء سعوديون أو أن بينهم سعوديين، أو أنهم يستندون إلى فكر سائد بين الغلاة السعوديين، هؤلاء - يا أبنا متعب - هم نتاج من أثار إليهم الدكتور الغدامي بقوله (يدرسون تكفيراً لأبناء بلدهم) سواء درسوه في قاعة الدرس أو تغذوا به من المحاضرات والتسجيلات. هؤلاء يرون أن (الشيعية) كفار. ومن هذا المنطلق يطالبون بإرسال الدم الملوث بالإيدز إلى (الشيعية) في إيران!

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٤/١/٦

ثلاثة أمور تصّاجها التوصيات

أتطلع إلى ولي العهد أن يتوج سعادة مواطنيه بثلاثة أمور: أولها برنامج زمني يتضمن مواعيد تنفيذ التوصيات التي تتطلب مثل هذه الجدولة في ضوء ما نصّح به سموه من الصبر والثاني المدروسين، وخانيتها: آلية عملية للتنفيذ والتطبيق ترافق الجدول الزمني، وتشمل تطبيق التوصيات التي لا تتطلب برمجة زمنية، وفالشها: تشكيل لجنة من الكفاءات المؤهلة ترصد وتتابع التنفيذ والتطبيق وتقدم التقارير شهرياً لولي العهد. هذه الأمور الثلاثة من شأنها تحقيق هدفين، الأول: تحفيز المشاركين في لقاء المدينة المقبل وما يليه من لقاءات إلى شحذ الهمم والأفكار لتقديم رؤى وتوصيات جديدة في شؤون أخرى مع تعزيز ثقتهم في أنها ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، أما الثاني وهو الأهم فهو تكريس ثقة المواطنين كلهم في أهمية هذه اللقاءات التي يرون نتائجها تنعكس عملياً على حياتهم وتحقيق تطلعاتهم.

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٤/١/٥

حوار في البرلمان غير المنتخب

إذا جاز لي ترتيب الإنجاز للقيادة السعودية في هذا العام أو في بداية هذا القرن فإني سأضع على قائمة إنجازها قرار إنشاء مركز الحوار الوطني وهو قرار لا أريد أن أمسحه لقلّة إنجازة، وإنما اعتبرته نقطة تحول جزئية في سياسة القيادة السعودية تجاه شعبها وفي سياسة إيجابية نحو ديمقراطية الحكم ولا أريد أن أزيد في كيل المديح والثناء على واجب استدركته القيادة بعد طول انتفاضة وبعد شدة عناء ومعاناة لغياها. تعددت الأراء والاتجاهات في الماضي وأخذ بما هو الأقرب لولي الأمر واستبعد وحروب وكفر كل ما هو مخالف في الرأي لهم وأغلق باب الاجتهاد في إبداء الرأي ومنع الرأي المخالف، دونما للتعلم في تحليله ومعرفة أبعاده، وأغلقت بعض الأضواء وأوقفت بعض الأقلام وحجبت بعض الأراء وهمشت بعض الشخصيات واستبعد البعض الآخر منها عن الساحة الإعلامية ولم أكن أنصّر أن كل هؤلاء سيجمعون يوماً ما وبدعوة من ولي الأمر من خلال المركز الذي أنشأه لأجلهم

السيد / محمد علوي مالكي

عبد الله عبد الرحمن الجفري



جاءت مشاركة عالم مكة المكرمة الغائب منذ سنوات عن أضواء وسائل الإعلام - خاصة التلفاز- في فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الثاني بمكة المكرمة، واللقاء مع سمو (ولي العهد): تصحيحاً من جملة الأهداف التي قصدتها الأخير من وراء دعوته إلى إقامة (حوار وطني فكري) يضم كافة المذاهب، ويجمع هؤلاء العلماء من أطراف الوطن على كلمة سواء، قاعدتها: الوسطية والاعتدال.

لقد عمت الفرحة - بصدق - المواطنين والمقيمين في مكة المكرمة من طلاب العلم والدارسين، مواكبة لظهور (عالم مكة المكرمة) السيد محمد علوي المالكي: مشاركاً بالرأي وبالحوار، ومخاطباً (ولي الأمر) ضمن بقية العلماء والمثقفين.. فكانت سعادة الناس في مكة

دروسه اليومية بمنزله في مكة المكرمة - هو هذا العالم الذي حرص أن يقدم (الرؤية) الدقيقة لفكر (عالم) مكي ركز دائماً في دروسه ومنهل علمه على: الوسطية، ومحاربة الغلو والتطرف! ولعل هذا (الانفتاح) على الحوار: يعيد السيد العالم/ محمد علوي المالكي إلى إقامة حلقة دروسه في المسجد الحرام، امتداداً لحلقة دروس والده العالم السيد/ علوي المالكي، رحمه الله.. وهي الدروس التي كان يندفع إليها طلاب العلم في المسجد الحرام ويعترفون من علمه؟! والسيد محمد علوي المالكي هو عالم مكة المكرمة اليوم، أسوة بعلماء فضلاء: صارت لهم حلقة دروس في المسجد الحرام وتنتقل عبر شاشة التلفاز.. ذلك لأن الوقت الراهن الذي تمر فيه الأمة بموجات الغلو والتكفير: يحتاج بلا شك إلى تكثيف تواجد علماء أجلاء يصدعون بالوسطية، ويفضحون فكر التكفير والغلو.. والسيد/ محمد علوي المالكي يركز على إحدى أهم توصيات الحوار الوطني الثاني وهي: (دعوة المؤسسات العلمية والشرعية للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو)!

* * *

آخر الكلام:

من كلمات السيد/ محمد علوي المالكي:

- الغاية من الحوار الوطني هي:

تفعيل الوعي المجتمعي

ضد الأخطار الفكرية المتطرفة!

المكرمة بعودة هذا العالم الجليل/ سليل بيت العلم إلى الظهور.. واعتزوا كثيراً بالكلمة الصادقة التي ارتجلها فضيلته أمام سمو (ولي العهد)، وأعرب عن تلمس تلك الدلالة الواضحة في نفوس المشاركين في الحوار، خاصة وأن سمو الأمير عبدالله: كان فرحاً مسروراً - كما وصف السيد المالكي اللقاء - بدليل مطالبة سموه بسرعة عقد الحوار الثالث في طيبة الطيبة!

وفي أصداء هذه المشاركة التي أذن بها (ولي العهد) ليكون عالم مكة المكرمة: أحد المشاركين في حوار أم القرى: التأم شمل نخبة من أعيان ومثقفي مكة المكرمة وجدة في منزل أخيه/ السيد عباس المالكي.. وكان هذا الالتئام تعبيراً صادقاً لهذه السعادة التي وصفها السيد/ محمد علوي المالكي بأنها: غامرة حققها له سمو (الأمير عبدالله).. ليؤكد دور عالم مكة المكرمة الذي يطالب به الوطن كعالم بارز من علماء الوسطية والاعتدال، خاصة وأن مجتمعنا اليوم في حاجة ماسة إلى تكاتف العلماء المخلصين للوحدة الوطنية التي تقوم على الحوار، والإصغاء إلى (الرأي الآخر) دون التمسك بالرأي الواحد، وفي حاجة إلى: التعددية الفكرية والمذهبية الموجودة في مجتمعنا كأمر طبيعي، كما قال السيد الجليل/ محمد علوي المالكي.

والسيد/ محمد علوي المالكي: شارك في مؤتمر الحوار الثاني (متمثلاً بأدب العلم، وقوة الحوار والبيئة ورجاحة العقل)، كما وصفه المفكر الدكتور/ محمد عبده يمانى.. فالسيد المالكي - كما عرفه أهل مكة المكرمة، ومن كانوا تلامذته في حلقة دروسه في أروقة المسجد الحرام قبل توقفها، وتلامذته اليوم في حلقات

المدينة المنورة في العهد العثماني

بداية عهد الحكم العثماني في الحجاز تعود إلى عام ٩٢٠ هجرية حين قام السلطان سليم الأول بتجهيز حملة على مصر لتخليصها من حكم المماليك. وحتى ذلك الحين لم يكن السلطان العثماني يولي اهتماماً جاداً ببلاد الشام ومصر، ولكنه وجد في التحالف الصفوي - المملوكي مصدر تهديد جدي لتخوم الدولة العثمانية وعقبة كأداء في طريقها، فبدأ السلطان العثماني بنقل ثقله إلى بلاد الشام ومصر، حيث مركز الخلافة الإسلامية والحجاز، مركز الحرمين الشريفين. وقد تمكن السلطان سليم الأول من إحلال بلاد الشام في معركة مرج دابق سنة ٩٢٢ هـ وأكمل سيره نحو مصر بعد أن أحكم قبضته على سورية فدخل القاهرة في مطلع عام ٩٢٣ هـ وقضى على آخر حكام المماليك طوسان باي ولكنه أبقى للمماليك الإدارة الشكلية، كما أبقى على بعض امتيازاتهم وممتلكاتهم وكان في القاهرة حينذاك آخر ملوك الخلفاء العباسيين المتوكل على الله محمد، فتنازل عن حقه في الخلافة الإسلامية وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي الراية والسيف والبردة، وسلمه أيضاً مفاتيح الحرمين الشريفين.

وفي خطوة معبرة توجه وفد من أمهات الحجاز برئاسة ابن شريف مكة إلى القاهرة لمقابلة السلطان سليم الأول حيث قدموا له الطاعة وأقرّوا بما تم بينه وبين المتوكل على الله محمد، مما أثار البهجة والفرح لدى السلطان، وبذلك أصبح على نفسه لقب خاقان البر والبحر وخادم الحرمين الشريفين. وقد أبقى السلطان ولاية الحجاز للأشراف فيما تقلصت سلطة أمير المدينة المنورة حيث خضعت الأخيرة تدريجياً لسلطة شريف مكة، الذي اضطلع بإدارة شؤون المدينة بالاستعانة برهط من رجاله، وصولاً إلى إلغاء إمارة الحسينيين في الربع الأخير من القرن العاشر الهجري. وفور خضوع المدينة المنورة تحت سلطة شريف مكة، بدأت المدينة تحظى باهتمام واسع النطاق من قبل الدولة العثمانية حيث انتعشت الأوضاع الاقتصادية فيها بفعل الأموال والمساعدات العينية التي تدفقت إليها من بلدان عديدة داخل الديار العثمانية، إضافة إلى الدور الذي لعبه التزايد الملحوظ في أعداد الزائرين إلى القبر النبوي الشريف وبإضمار مجاميع عديدة من أتباع الدولة العثمانية. فقد أولت الأخيرة اهتماماً خاصاً بالأماكن المقدسة في الحجاز،

وبدأت في إدخال تنظيمات قانونية وبناء مؤسسات لإدارة شؤون الحجاز. وفي عام ٩٣٩ أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني أمراً سلطانياً ببناء سور جديد ومعه قلعة حصينة في المدينة المنورة لتكون موقعاً للحامية العثمانية، مما أتاح الفرصة أمام تدفق عدد كبير من المهاجرين والاستقرار في المدينة، وأحدث ذلك تبدلات هامة في البنية الديمغرافية، بفعل المصاهرة العائلية والاندماج بين مجاميع مختلفة لتشكل بنية مجتمعية متنوعة. في الوقت نفسه، بدأت الدولة العثمانية تعزز من إجراءاتها الإدارية والتنظيمية في المدينة، فكانت تعين كبار الموظفين في الأجهزة القضائية والدينية والعسكرية من الأتاتنة، من بينهم تعيين شيخ الحرم والقاضي وخدام المسجد النبوي الذين كان يطلق عليهم بالأغوات، والقائد العسكري والضباط، فيما تعزز الوجود العسكري في المدينة حيث رابطت حامية مؤلفة من ثلاث فرق في القلعة. نشير هنا أيضاً إلى انتشار اللغة التركية عبر الحضور الكثيف للمهاجرين من تركيا وإعتماد كثير من المؤسسات التنظيمية والقضائية على المراسيم العثمانية، إضافة إلى الدور المؤثر الذي لعبته المدارس التي تم افتتاحها في الأريطة، وإزدهار النشاط العلمي في القرن الحادي عشر الهجري.

في المقابل، فرضت الأوضاع الجديدة واقعاً مختلفاً أُملى على حكام المدينة السابقين الانسحاب من الحياة السياسية في المدينة المنورة، فقد انتقل كثير من أمراء آل مهنا الحسينية إلى القرى والمزارع فيما انحدر بعضهم الآخر في تحصیل العلم والتجارة، وبهذا فقد أسدل الستار لفترة من تأوت على الصراع السياسي داخل المدينة التي نأت عن الصراع على السلطة في مكة المكرمة، رغم أنها كانت من الناحية الاسمية تابعة لها.

ولكن الصراع على إمارة مكة المكرمة تجدد عام ١٠٤٠ هـ حيث لجأ الشريف زيد بن محسن إلى المدينة وبعث من هناك برسالة إلى والي مصر طلباً للنصرة على منافسه الشريف نواف الذي حظي بمكانة مرموقة لدى العلماء والأعيان في مكة المكرمة، فبعث والي مصر ثلاثة آلاف جندي لنصرته وإعادته إلى الإمارة، كما خرج من المدينة بعض المناصرين للشريف زيد، وتمكن من عزل الشريف نواف عن إمارة مكة وتخصيص نفسه أميراً عليها. وقد أُنسِن

الشريف زيد إلى أهل المدينة وبخاصة المناصرين له، فقام بإصلاحات إدارية وقانونية، كما تعزز في عهده الهدوء والاستقرار في المدينة المنورة. ثم تولى من بعده ابنه الشريف سعد عام ١٠٧٧ هـ، وعين نائباً له في المدينة المنورة الذي لم يحسن إدارتها، مما أثار سخطاً واسعاً لدى سكانها، الذين لجأوا في شكاوى متواترة إلى السلطان العثماني ببلغونه ما حدث على يد النائب من تدهور في أوضاع الأهالي ومن سوء في إدارة شؤون المدينة، فقام بعزله وإعتقاله.

يلفت ذلك إلى أن الدولة العثمانية أصبحت قوة توازن وعامل حسم في الصراعات الدائرة في منطقة الحجاز، فقد تحولت إلى مرجعية عليا لدى السكان الذين وجدوا فيها مصدر رعاية وحماية إزاء ما يستجد من اضطرابات سياسية، على أن سلطة الأشراف المباشرة ظلت مورد توافق وإجماع بين السكان، رغم ما يعترضها من اختلالات متقطعة نتيجة التنافس على السلطة بين أبناء البيت الهاشمي. في مثل هذه الحالات، كانت الدولة العثمانية تقوم بالتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها، كما حدث في مشكلة نائب المدينة حين قام بتعزله وتولية آخر مكانه، والذي كان نائباً لسلطة شريف مكة. وغالباً ما يتم اختيار النائب من أبناء الشريف أو أقاربه، وقد تقع بعض التجاوزات إلى حد التعارض بين السلطة المحلية والإدارة العثمانية، كما حدث عام ١٠٩٠ هـ حيث أقدم رجال الحامية العثمانية في المدينة المنورة على قتل نائب الشريف فيها بحجة أنه قام بقتل الخليفة العثماني، ولكن تم تدارك المشكلة فيما بعد، ومع تصرّف القرن الحادي عشر لإندلعت صدامات مع أفخاذ من قبيلة حرب في موسم الحج، وقد ترافعت مع هؤلاء أمطار غزيرة غمرت المدينة المنورة حينذاك وأدت إلى سيول عارمة تسببت في إغراق المزارع ووصلت إلى الأحياء السكنية حتى خشي عليها من الخراب. وقد شهد القرن الثاني عشر الهجري تحولاً دراماتيكياً في أوضاع المدينة المنورة، وذلك عائد لأسباب عديدة أبرزها تراخي قبضة الإدارة العثمانية بفعل انشغالها بالحروب في أماكن عديدة، وهذا بدوره سمح بتجدد الصراعات الداخلية بين القوى المتنافسة على السلطة في المدينة المنورة، كما نشب صراع بين القيادات العسكرية في الحامية العثمانية، إضافة إلى الصراعات الجانبية بين رجال

الحامية وقبيلة بني علي، وقد تكبد الطرفان خسائر عديدة، الأمر الذي فتح المسرح السياسي المحلي على إضطرابات شديدة، واختل ميزان العدل فكثر الفساد، وشمل ذلك حتى بعض خدام الحرم النبوي الذين وجدوا أنفسهم داخل دوامة الفلتراف الصعبة التي شهدتها المدينة. في ظل ذلك، تدخل بعض الأعيان والعلماء من أهل المدينة لتطويق التدهور الحاصل في أوضاع السكان، وتجمع هؤلاء المصلحون من العلماء والأعيان للاتفاق على مواجهة الأزمة تلك ومحاربة الفساد، وأطلقوا على أنفسهم جماعة العهد، وقاموا بتنفيذ ما اتفقوا عليه. في غضون ذلك، وقع صدام بين مجموعة من خدام الحرم النبوي وعساكر القلعة العثمانية، ثم تطور سريعاً إلى قتال فتحصن الأغوات بالمسجد النبوي وأغلقت أبوابه أمام عساكر القلعة وحملوا السلاح، الأمر الذي إضطر جماعة العهد للتوسط من أجل إنهاء القتال وتسوية الأزمة بصورة سلمية، ولكن الأغوات رفضوا الوساطة وقرروا مواصلة القتال، فأصدر القاضي أمراً باعتقال الأغوات المشاركين في القتال كما أمر بفتح المسجد النبوي، وقد تم ذلك بالفعل، ولكن بقي الأغوات نازحين على جماعة العهد وإتهامهم بأنهم وراء استصدار أمر القاضي وإحباط خطتهم في مواجهة رجال القلعة، فقاموا بإيغار صدر السلطان العثماني ضدهم، فاستصدروا قراراً من السلطان العثماني بقتلهم، وقد قتل بعضهم بالفعل فيما هرب بعضهم الآخر مما أدى إلى تدد شمل الجماعة ونهايتها.

وتجددت الاضطرابات بصورة خطيرة عام ١٨٨٤، حيث كثرت الصدامات المسلحة، وتزايدت الفتن بين عساكر القلعة، واستغل بنو علي اضطراب الأوضاع فقاموا بهجوم المدينة واسترداد مواقعهم التي خسروها في السابق، فكثر الاضطرابات وزاد الفساد في الجهاز الإداري. في غضون ذلك، إنبرى موظف صغير في الفرقة العسكرية يدعى حسن كابوس لتحريض السكان ضد المفسدين من كبار الموظفين والضباط، الذين استولوا على شحنات الجيوب المرسله للمدينة، فأشعل بذلك حماسة العامة الذين قاموا بالتجمع حول القلعة وضربوا طوقاً كاملاً حولها، ثم اقتحموها وأخرجوا من فيها من المتورطين في عملية شحنات الجيوب، لكن عساكر القلعة انتقموا من حسن كابوس بعد مدة وقاموا باغتياله.

وظلت الأوضاع المضطربة تتفاخر في هدونها واستمرارها، وقد لعب قادة الفرق العسكرية المتنافسين على النفوذ دوراً محورياً في استقرار أو إختلال الأمن، ولكن ما إن يشعر القادة بأنهم يواجهون خطراً جماعياً يهدد نفوذهم فإنهم كانوا يتناسون خلافاتهم من أجل مواجهة خطر مشترك، سيما تلك الاضطرابات الواردة من خارج المدينة، وتحديداً من الأعراب. ولكن الشريف سرور حاكم مكة المكرمة في أواخر القرن الثاني عشر تمكن من إضعاف شبكة

قادة الفرق العسكرية وقبض على عدد منهم وسجنهم في مكة فاستراحت المدينة منهم وعاد إليها الهدوء والسكينة، وعاشت العقد الأول من القرن الثالث عشر الهجري في أمن وطمأنينة.

وقد استغلت الحركة الوهابية التي انطلقت من نجد هدوء الأوضاع في الحجاز، وأغرت بعض القبائل للانخراط في الحركة وأرادت بذلك الغارة على المدينة وفرض السيطرة عليها، فقامت بعض القبائل بالتعاون مع قادة الحركة الوهابية بالتجمع في عوالي المدينة وبنوا حصناً كبيراً جعلوه مقراً عسكرياً. وقد قام الشريف غالب، شريف مكة بتجهيز جيش لمحاربة القوات السعودية الغازية، التي نجحت في فرض حصار حول المدينة وخيرت أعينها بين الاستسلام أو القتل أو مبايعه الأمير سعود بن عبد العزيز بن محمد آل سعود حاكماً عليها. وبسبب ضراوة القتال وبشاسة الهجمة السعودية على المدينة المنورة، إضطر الأعيان للقبول بخيار السلم حفاظاً على حياة السكان ودرءاً لأخطار عظيمة محدقة بالمدينة، وبذلك انتهت المرحلة الأولى من العهد العثماني وبدأت مرحلة عهد الدولة السعودية الأولى وذلك في عام ١٢٢٠ هـ. ودخل السعوديون المدينة وأخذوا يحدثون فيها تغييرات عديدة، وتطاولوا على حوزة الحرم النبوي الشريف، وهدموا بيوت وقبور الأولياء والصالحين وصادروا مافي الحوزة النبوية من آثار وأزوالوا كثيراً من المعالم التاريخية والدينية المتصلة باليهود السابقة إعتقاداً منهم بأنها من مظاهر الشرك والبدع.

المدينة في العهد العثماني الثاني

بعد قيام الدولة السعودية الثانية التي إتسمت بالضعف الشديد، شجعت الدولة العثمانية حاكم مصر محمد علي باشا لتحرك بجيوشها إلى الجزيرة العربية للقضاء على الدولة السعودية، ونجحت الجيوش المصرية في القضاء على القوات السعودية وتسلمت القوات العثمانية المدينة من جيش محمد علي باشا عام ١٢٥٦، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتحديدًا عام ١٩٣٧ هـ سلمت قوات فخري باشا المدينة للمهاشميين، أي بعد سقوط الدولة العثمانية.

وقد ظلت الأوضاع الادارية والقانونية في المدينة خلال السنوات الأولى امتداداً لما كانت عليه الأوضاع في عهد محمد علي باشا، بما في ذلك بقاء المحافظ محرم بك الذي عينه محمد علي باشا في منصبه ولكن تحت سلطة العثمانيين، وجرى إعادة إلحاق المدينة إدارياً لامارة مكة المكرمة الذي كان يتولاها أحد الأشراف. وفي عام ١٢٦٠ هـ تولى نادر باشا محافظه المدينة، وقام بإدخال إصلاحات عديدة لعل أهمها: تجديد المسجد النبوي بموافقة السلطان عبد المجيد، مع تنظيم إدارة المسجد ومكتبته وقد إستغرقت عملية التجديد إثني عشر

عاماً، وقد نعم سكان المدينة المنورة بالهدوء والاستقرار حتى بقية القرن الثالث عشر الهجري.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني شهدت المدينة المنورة تطورات هامة كان من بينها: إنشاء محطة اتصالات اللاسلكية (عام ١٣١٨ هـ)، والخط البرقي بين أستنبول والمدينة ومحطة السكهرباء السام والخط الحديدي الحجازي القادم من استنبول وكان يمر ببلاد الشام، وقد أحدث ذلك تغييراً كبيراً فقد سهل وصول الزائرين بأعداد كبيرة، كما نشطت الحركة التجارية، وتوافد المهاجرون من أنحاء العالم الإسلامي فتضاعف عدد السكان في عقد واحد عدة أضعاف، ووصل إلى ثمانين ألف نسمة واستقلت المدينة إدارياً عن مكة وأصبحت تابعة لاستنبول مباشرة، كما ازدهر النشاط العلمي وكثرت حلقات الدرس والذي أدى لاحقاً إلى تأسيس الجامعة الإسلامية عام ١٣٣٠ هـ ولكنها تعطلت بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى التي عكست نفسها على الأوضاع الداخلية في المدينة المنورة حيث وقعت إضطرابات عديدة حرمت السكان من نعمة الاستقرار والأمن، وكان السكان قد ثاروا على محافظ المدينة علي مرصحين الذي اتهموه بالقسوة وسوء الإدارة، مما أدى إلى عزله عن منصبه، ثم أعقب ذلك تدرج آخر على المحافظ الجديد عثمان باشا، غير أن الإدارة العثمانية رفضت الاستجابة لمطالب الأهالي بعزل محافظ المدينة، وقامت باعتقال أكثر من ثمانين شخصياً من أعيان أهل المدينة في سجن بالطائف لمدة عدة أشهر من أجل القضاء على التمرد وريثما تستعيد السيطرة على الأمور في المدينة.

نهاية العهد العثماني

بالرغم من أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن مشهد دراماتيكي على المستوى الدولي، فقد أسقطت الحرب عاصمة الدولة العثمانية، وصولاً إلى زوال دولة الخلافة عام ١٩٢٤، إلا أن المدينة بقيت صامدة بعد الحرب الأولى، فقد أصر فخري باشا على البقاء كحاكم في المدينة بإسم الدولة العثمانية، وقرر مقاومة حركات المقاومة بكل ما يملك من قوة وعتاد. وحتى بعد توقيع تركيا معاهدة الصلح مع الحلفاء المتصيرين في الحرب الأولى، رفض فخري باشا تسليم المدينة إلى البيت الهاشمي بالرغم من أن برقية من وزير الدفاع وصلت إليه تبلغه بقرار التسليم، فقد رفض فخري باشا الأمر وأصر على مواصلة المقاومة بعناد شديد، الأمر الذي اضطر السلطة العثمانية إلى تأمر بعض الضباط في قيادة فخري باشا بالتمرد عليه وتنفيذ أمر العزل والتسليم والعودة لتركيا، فنفذوا الأمر وسلمت المدينة للقوات الهاشمية في الخامس من ربيع الأول عام ١٣٣٧ هـ، وتم نقل الجنود



دمشق واستانبول بالقطار، كما نقل ذخائر المسجد النبوي ومكتبة عارف حكمت، وكان الترحيل طوعاً في بادئ الأمر، إلا أنه أصبح إجبارياً مما أدى إلى تشتت العائلات، وتحول الكثيرون إلى مهاجرين في الشام أو استانبول، ومن كان يرفض السفر إلى هذه المناطق كان يتجه إلى مناطق أخرى في الحجاز كينبع ومكة. ولكن خطة فخري باشا فشلت فشلاً ذريعاً حين قام الثوار بنسف بعض الجسور التي يمر عليها القطار ودمروا مسافات من الخطوط الحديدية، ثم جاء الشريف عبد الله بقوات إضافية وعسكر في منطقة العيص فأحكم الحصار حول المدينة. غير أن القوات الهاشمية لم تتمكن من إقتحام المدينة المنورة بسبب التحصينات العسكرية الضخمة التي كان قد وضعها فخري باشا حول المدينة، ولم يسفر الوضع المتأزم عن اندلاع الحرب ضد قوات فخري باشا التي كانت مستعدة لصد أي هجوم، غير أن عامل الحصار كان حاسماً في تلك المواجهة، فقد عانى من هم داخل المدينة من الأهالي والقوات العثمانية من أثر الحصار، فقد شخت المواد الغذائية وارتفعت الأسعار بشدة وقُشت بعض الأمراض لنقص التغذية، ولكن عائد فخري باشا وبعض قادة قواته قد أصروا على المواصلات في مقاومة القوات الهاشمية التي جاءت لاسترداد سلطانها، وقد اضطر من بقي من أهل المدينة على الرحيل بعد أن تدهورت الأوضاع الصحية والمعيشية بدرجة خطيرة، إذ كانت المدينة تعيش لمدة ثلاث سنوات ظروفاً شديدة القسوة، وعانى أهلها الجوع والفقر والمرض، الأمر الذي دفعهم لمغادرة مساكنهم والبحث عن أماكن عيش أخرى قريبة كانت أم بعيدة. وفي نهاية المطاف إندحرت القوة العثمانية المنفصلة بقرار من السلطان العثماني الذي أمر عدداً من القيادات العسكرية في الحامية العثمانية من التمرّد على فخري باشا والعودة إلى تركيا تسليم السلطة للأشرف من البيت الهاشمي.

فخري باشا بقلب المعادلة العسكرية حيث أخذ في مطاردة القوة الهاشمية واضطر فيصل ابن الشريف للانسحاب بقوته حتى بلغ داخل ينبع النخل والتي كانت موضع حصار له ولجيشه، وكاد العثمانيون أن يجهزوا على قوة الشريف فيصل لولا تدخل القبائل الموالية للبيت الهاشمي التي تدخلت لنجدتهم وهاجمت قوات فخري باشا، وأجبرته على الانسحاب عائداً إلى المدينة خشية أن تقوم القبائل بفرض سيطرتها على المدينة، كما قام بتعزيز التحصينات العسكرية ووزع قواته في أطراف المدينة المنورة. وكان الشريف فيصل قد غادر المدينة وترك قيادة القوة العسكرية الهاشمية لأخيه الشريف علي فيما قاد هو القوات المتجهة إلى الشام.

المدينة تحت الحصار

في مسعى لاجهاض محاولات فخري باشا في ضرب طوق حول المدينة المنورة من أجل منع أي خطة لاختراقها من الخارج أو اندلاع تمردات داخلية، خطط الشريف علي بن الحسين في كسر الطوق فقرر المراقبة مع قواته في القرى القريبة لحصار المدينة من بعيد. وقد تنبّه فخري باشا لهذه الخطة فبذل كل جهده لمقاومة وصد أي هجوم محتمل، ومواجهة الحصار، وقام بالأعداد لخطة بديلة فبنى مراكز مراقبة عسكرية فوق الجبال والتلال وأحاط المدينة بخطوط دفاعية قوية ومد شبكة هاتفية بينها، ونظم الدوريات، وفي الوقت نفسه فرض إجراءات أمنية صارمة ومشددة داخل المدينة، وصادر معظم المواد الغذائية ولا سيما الحبوب وخبزها، كما استفاد من موسم التمر فأمر جنوده بجمعه وكيسه في قوالب صغيرة لتقاوم التسوس. ولتخفيف الضغط على المدينة وزيادة قدرة المقاومين فيها على الصمود وتوفير كمية كافية من المؤونة لقواته واستعداداً لحرب طويلة الأمد، أمر فخري باشا بمغادرة العائلات إلى

على باخرة اقلتهم من ينبع ومنها أبحروا إلى تركيا، وأعقب ذلك عودة عدد كبير من المهاجرين من أهل المدينة إلى ديارهم التركية، وبذلك أسدل الستار نهائياً على الوجود العثماني في المدينة المنورة، حيث عاد السلطة لأشرف مكة من البيت الهاشمي.

المدينة تحت حكم الشريف حسين

كان من الطبيعي أن تفرض ظروف الحرب العالمية الأولى نفسها على أوضاع المدينة المنورة، بفعل الوجود العثماني وتحول الحجاز إلى بؤرة لانطلاق أول حركة عربية نحو بناء دولة عربية بقيادة رجل من البيت الهاشمي، إضافة إلى الاطماع التي كانت تتنامى لدى بعض القوى المحلية في الجزيرة العربية. فقد إحتضن الشريف حسين الضباط العرب في الجيش العثماني الذين عقدوا العزم على قيادة ثورة ضد الحكم العثماني بهدف إقامة الدولة العربية المنشودة. وقد شرعت الدولة العثمانية بخطورة الحركة فأرسلت فخري باشا بوصفه ضابطاً حازماً وأدارياً كفواً وأمدته بقوة عسكرية مجهزة بالمعدات والذخائر الكافية لمواجهة الحركة العربية، ولكن فخري باشا فشل في إحياء الثورة، فقد إستطاع أبناء الشريف حسين: فيصل وعلي في إستمالة عدد كبير من أفراد القبائل وقيادة الثورة وتخليص المدينة المنورة من الحكم العثماني. وفي شعبان سنة ١٣٣٤ الموافق حزيران ١٩١٦ انطلقت شرارة الثورة، وهاجم الموالون للبيت الهاشمي بقيادة الأميرين فيصل وعلي مراكز الجيش العثماني في أطراف المدينة غير أن قوات فخري باشا التي كانت تنهياً لهجوم من هذا القبيل قد تحصّنت في خنادق محكمة وصدّت الهجوم وقتلت العشرات من الجيش الهاشمي مما أدى إلى فشل الهجوم واضطر الباقون ممن نجى من الجيش الهاشمي من الابتعاد عن المدينة. ونظم الشريف حمتين متتاليتين ولكن دون جدوى، بل قام

المملكة المنهوبة

هذه السياسة المتبعة لها أبعاد سياسية واقتصادية: فهي من جهة ترضي الأميركيين وتحاببهم وتعطيهم أفضلية غير مبررة ولا يوجد لها تعامل بالمثل، ومن بعدهم الأوروبيين. كأن صانع القرار السعودي في تخريجته لهذه الأسعار المختلفة يريد أن يقول بأن حماته من الأميركيين والأوروبيين أولى بالنفط الرخيص، وهو يريد استرضاءهم وكسب ودهم، ودعمهم وحمايتهم. أما اليابان وغيرها من الدول الآسيوية، فعليهم كامل الغرم.

البعد الإقتصادي الإفسادي في العملية هو أن الأمراء وبعض مسؤولي وزارة النفط يكسبون ملايين الدولارات من هذه العملية أيضاً. فهم يبيعون نفطاً لأميركا بسعر مخفض على الورق ليتحول بقدرة قادر إلى الشرق بسعر أعلى، ويأخذ المسؤولون السعوديون الفارق في جيوبهم! وقد أسست شركات لهذا الغرض!

لقد كانت أرامكو منطقة محرمة على الأمراء، وبمجرد أن أسقط الوزير أحمد زكي يمانى، بدأ الأمراء بتناهبها حتى غدت مثل كل المؤسسات الحكومية التي يجري فيها النهب والتلاعب والمحسوبية والفساد وعدم الانضباط، مما أضعفها أمام منافسة نظيراتها من الشركات العالمية الأخرى. فزيادة على تناهب حصص النفط للأمراء (فهذا الأمير له ١٠٠ مليون برميل وذلك له ٣٠ مليون وهكذا) قام الأمراء بتأسيس شركات وهمية تسوق النفط السعودي بأسعار أقل من السوق لصالح الأمراء، وغدا السماسرة من بلدان مختلفة يطوفون بالنيابة عن الأمراء مدن العالم يعرضون نفوطهم بأسعار تفضيلية. لقد أصبحت أرامكو، رغم حسن نوايا مديرها الجمعة وحتى الوزير النعمي، وبسبب تدخلات الأمراء وتصرفهم فيها كملك خاص بهم، تحولت إلى مزرة مهددة في مشاريعها وبرامجها التنموية التي تتساقط مع جهود الدولة ودعم نشاطاتها التنموية.

وفوق هذا كله، يأتي الأمراء فيسرقون الميزانية، ويسرقون الأراضي ويبيعونها بالمليارات من الدولارات على المواطنين، ثم يسرقون مشاريع الدولة لصالحهم وصالح شركاتهم، ثم يزيدون فوق هذا كله فيقرطون في حقوق المواطن وما تبقى من ثروته، فيشترون بها الأسلحة والمعدات إرضاء للغرب لا لاستخدامها، وينالون نصيبهم من صفقاتها وسمراتها التي تصل أحياناً إلى عشرة بالمئة من القيمة الكلية للصفقة كما هي صفقة اليمامة مع بريطانيا. هذا غير الإختلاسات وتوزيع الثروات على الحواشي وعلى من هب ودب.

تري ماذا يبقى للتنمية وللمواطن المحتاج إلى قارورة الدواء، وإلى مظلة بيت حيمه، وإلى وظيفة ومقعد في الدراسة؟ إيرادات المملكة من النفط غير قليلة، خاصة في ضوء الإنتاج الحالي الذي يزيد على ثمانية ملايين برميل يوميا وبأسعار يصل معدلها إلى ما يقارب الثلاثين دولاراً للبرميل. فلماذا هناك أزمة اقتصادية في البلاد، ولماذا هناك معاناة وفق وبطالة؟

اقرأ المقالة مرة أخرى لتعرف الإجابة!

فاجأ وزير النفط السعودي علي النعيمي زملاءه في اجتماع أوبك في الجزائر مؤخراً بالدعوة إلى تخفيض إنتاج النفط، الأمر الذي أصاب زملاءه بالدهشة البالغة، خاصة وزراء نفط إيران والجزائر وليبيا. فالسعودية لم تغير سياستها النفطية قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر، بل أنها تحاول أن ترضي الولايات المتحدة قدرما تستطيع في الموضوع النفطي، وقد كانت ولا تزال الداعية الأساس لمزيد من الإنتاج ومع أسعار (معتدلة) تحددها واشنطن نفسها عند ٢٥ دولاراً للبرميل الواحد.

فما الذي تغير؟

هذا ما كان يبحث عن إجابته رؤساء وفود أوبك. هل المملكة مقبلة على صدام مع حليفتها واشنطن، لتخرج بهذا التحدي الصارخ بتخفيض إنتاج النفط، وبدعوة منها ومبادرة، وليس استجابة لدعوة دولة عضو أخرى في أوبك، وبالشكل الذي يزيد أسعار النفط؟

هل كان الموقف استجابة سعودية لانخفاض سعر الدولار، فأراد السعوديون تعويضه بأسعار أعلى؟

استمرت الحيرة حتى انفض المؤتمر وأعلن قراراته، وبعد أقل من ساعتين انتري إبراهيم سينسر وزير الطاقة الأمريكي ليقول بأن بلاده لن تستجيب لأوبك، وطالب الكونغرس بالموافقة على مشروع الإدارة فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على الخارج في توفير الطاقة لأميركا، وذلك عبر الموافقة على استخراج نفط ألاسكا، وتوسيع العمل في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة، إضافة إلى مشاريع أخرى تتعلق بالفحم.

اكتشف وزراء أوبك، أن المطالبة السعودية - التي رجب بها الآخرون خاصة وأن السعودية كانت على الدوام ضد هكذا سياسات - اكتشفوا أن المبادرة السعودية كانت بالإتفاق مع واشنطن نفسها. والغرض كان واضحاً لا ليس فيه. فإدارة بوش تريد إنجاح مشروعها في الكونغرس، والأخير يرفض المشروع، وكان لا بد للسعودية أن تتدخل فتخفض من سقف الإنتاج، فترتفع الأسعار، وبالتالي تصبح لدى الإدارة الأميركية ورقة ضغط على الكونغرس للموافقة على مشروعها.

غريبة هذه المملكة.

وغريبة بعض سياساتها.

كيف يمكن لدولة أن تبيع نفطها بثلاثة أسعار؟! فسعر لأميركا وفق حساب نفط تكساس الذي ينتج هناك؛ وسعر لأوروبا بناء على سعر برنت المتذبذب والذي يجري التلاعب به بسهولة خاصة وأن المعروض منه في السوق اليومي لا يتجاوز ١٠٠ ألف برميل؛ وسعر للشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. فأميركا بهذه الطريقة تحصل على سعر مخفض بين ٧٠ سنتاً ودولاراً للبرميل؛ وأوروبا أقل من ذلك؛ فيما يكون السعر الأعلى يباع في الدول الآسيوية!!

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكّد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للاثناتادانات الفكرية والسياسية والانتماءات الإيديولوجية المتباينة للقراء الكرام، ولعل من أبرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر إلى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بإحوائه الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتغزّز في ظلّ دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة إلى حد اعتبار المجلة كمسوت ناظر في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبنيها غالباً بادعاءات سبئية أو مراعاة نظرية قبل خوض امتحان التجربة.



متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الاثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالاً قد جرت بكار المسؤولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددون من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد ومحققاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزاً إسلامياً مهماً لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.



حلم لزال يرأود البعض:

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بى إف سى (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجنح سودي) وإنما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعية) أو مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

بنبه التقرير إلى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاصل قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس عثوي في بدايات تكوينها لا بدحض الحاجة لاحقاً إلى إعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للمتحمقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.



تركي الحمد:

السعودية معقولة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الأوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحداث الأمير نايف ضد الإخوان بما بجز ما ذهب إليه الكاتب حين أراد تحميل الإخوان الأزمة التي تعيشها المملكة هذه الأيام (أنها مسؤولة عن عتق الزجاجة الذي نجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تقوى في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فجارات كهذه تميل إلى تعضيد موقف الأمير نايف من جماعة الإخوان.

ولكن ما يفت خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والإداري يعاني من بطء في الحركة والعرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

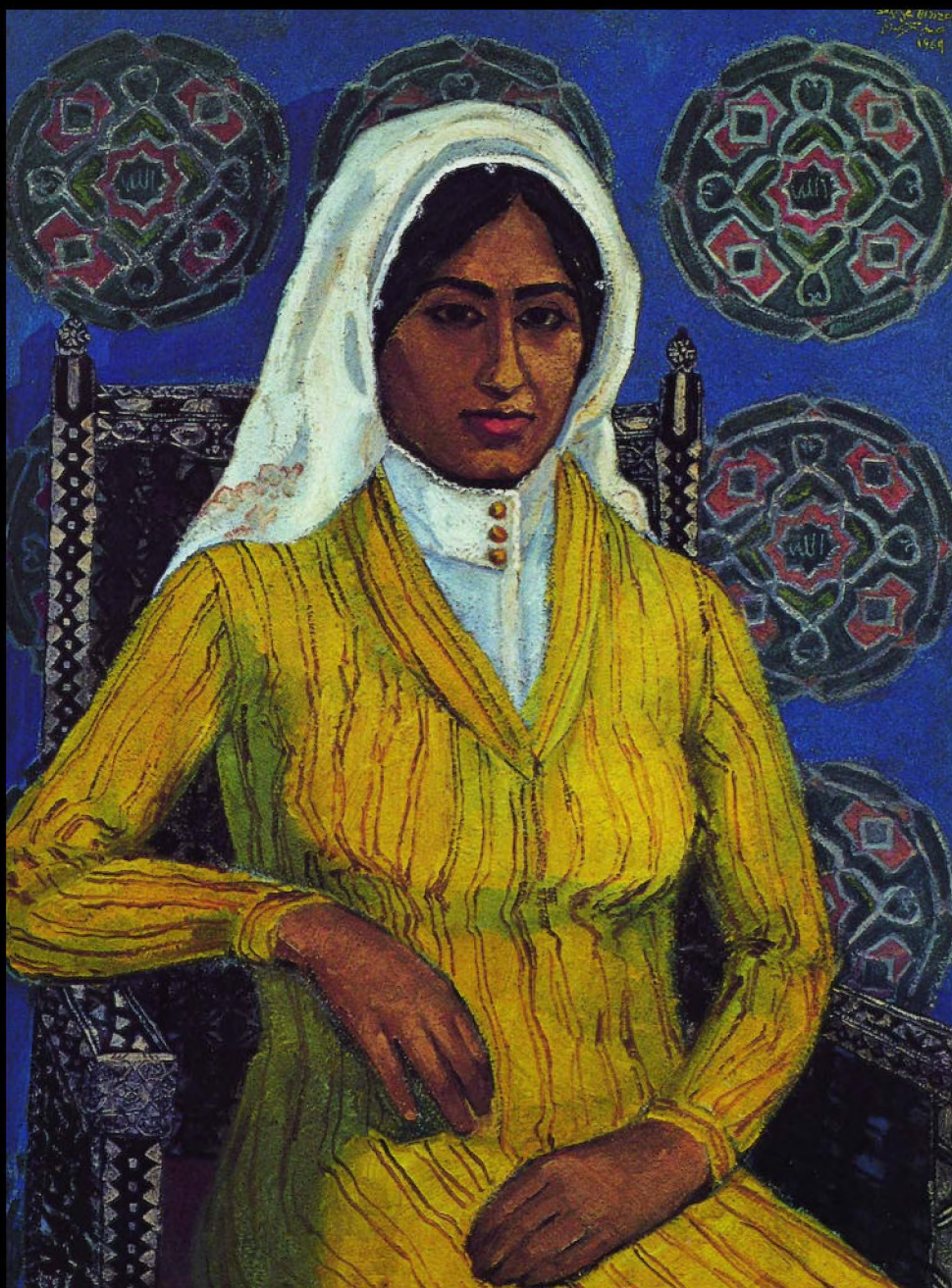


معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان للشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





لوحة للفنانة صفية بن زقر